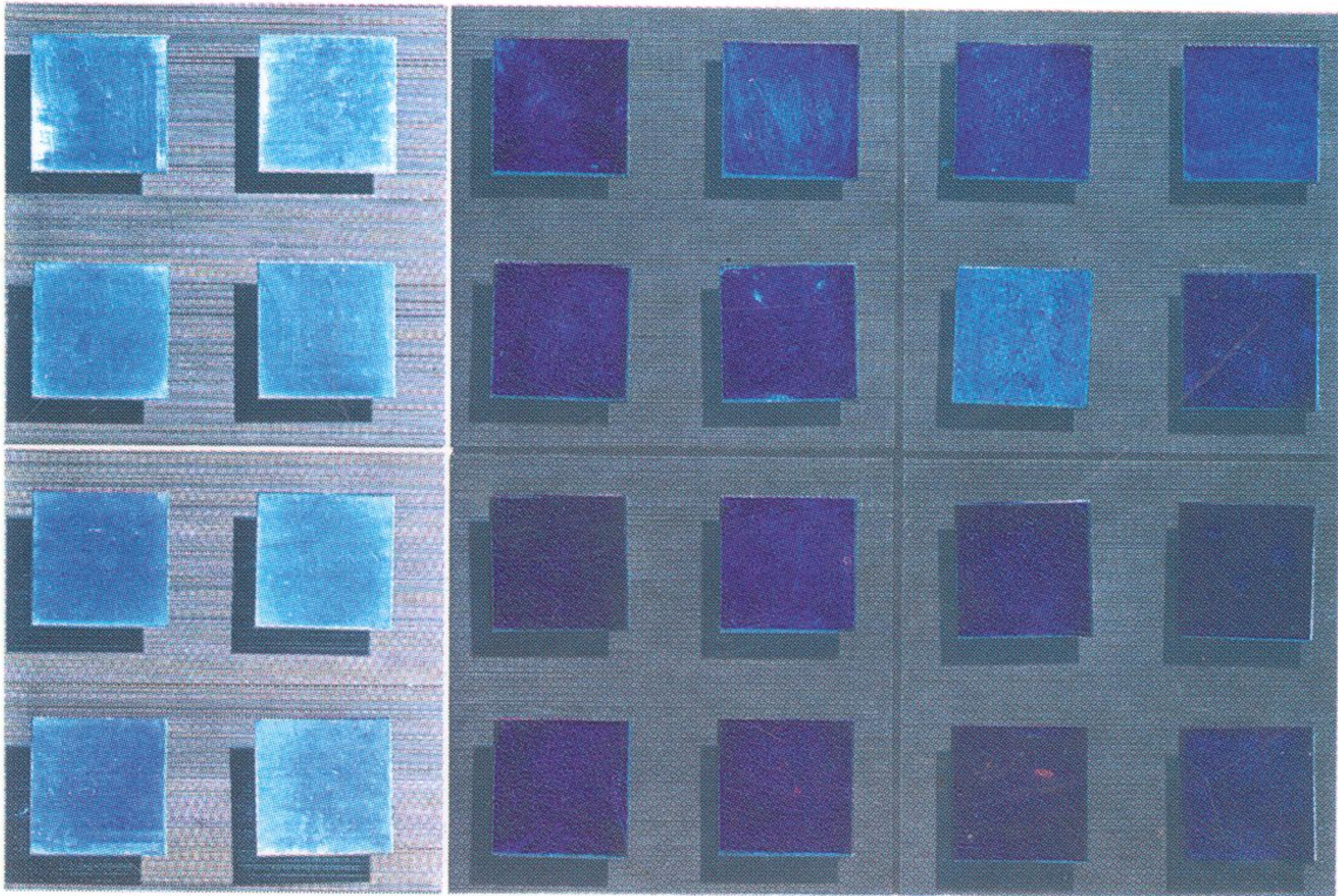


عبد الواحد بنعزرا

العقل المستقيل

نقد الإسلام السياسي ومرجعياته



العقل المستقيل
نقد الإسلام السياسي ومرجعيتة

© أفريقيا الشرق 2005

حقوق الطبع محفوظة للناسر

المؤلف : عبد الواحد بنعصر

عنوان الكتاب

العقل المستقل

نقد الإسلام السياسي ومرجعياته

رقم الإيداع القانوني : 2004/1751

ردمك : 9981-25-362-6

أفريقيا الشرق - المغرب

159 مكرر ، شارع يعقوب المنصور - الدار البيضاء

الهاتف : 022 25 95 04 - 022 25 98 13 - الفاكس : 022 25 29 20 - 022 44 00 80

البريد الإلكتروني : E-Mail : afriqueorient@iam.net.ma

عبد الواحد بنعضرا

العقل المستقيل

نقد الإسلام السياسي ومرجعياته

أفريقيا الشرق

تقديم

هذه أوراق كتبتها لما رأيت "القوم" يسرون خلفا عوض أن يسيروا أماما. ولما رأيتهم يعبدون النصوص ويلغون العقول كأنها نقمة عليهم لانهمة.

وإذا كان النبي قد حطم الأصنام الحجرية، فما أحوجهم لمن يحطم أصنامهم التي حنطت فيها عقولهم فعشش التخلف فيها وباض وفرخ. ولما أرى من الردة عن الحضارة وانسحاب مرفوق بالعجز أمام المشاكل وبالسلبية أمام الحاضر والمستقبل بالمناداة بالحكم بالإسلام وخلط السياسة بالدين.

هذه أوراق إذن تنتقد الإسلام السياسي مقسمة لتمهيد حول "العقل" وثلاث فصول :

1) الفصل الأول : ينتقد مرجعية الإسلام السياسي المتمثلة أساسا في "الحديث" والذي يجد فيه "القوم" غذاء لنظرياتهم السياسية، مبينين عبر نقد شامل استحالة صدور هذه الأحاديث عن النبي، مما يقوّض نظرياتهم ويهدمها من أساسها، خصوصا وأن الحديث قد مرّ عليه زمن لم يكن مسموحا بروايته وذلك في عهد أبي بكر وعمر بن الخطاب. كما أنه لم يتم تدوينه إلا بعد مرور مائة عام على وفاة النبي أي في القرن الثاني الهجري، وهي المائة سنة التي عرفت أحداثا ومعارك سياسية خطيرة أهمها «الفتنة

الكبرى» مما سنع لكل فرقة سياسية أو عصبية باختلاق أحاديث تساندها وروايتها على أنها من كلام النبي .

(2) نقد الإطار والمتمثل في الدولة الدينية، مما يعني أن آليات هذه الدولة لا تهمنا في شيء حتى لو لوى القوم عنق النصوص ليقولوا لنا بأن الشورى ملزمة وليست فقط معلمة وبأن أعضاء مجلس الشورى ينتخبون ولا يعينون، وبأن النصيحة هي المعارضة... ومهما تلاعبوا بالألفاظ لقيموا علاقة بين الآليات القديمة والمؤسسات الحديثة فما أبعد تلك عن هذه وأين الثرى من الثريا. فما نحتاجه اليوم هو مؤسسات ديمقراطية فاعلة.

(3) وفي الفصل الأخير نقد الأثر المترتب على فكرة الإسلام السياسي وهو التشريع، مع التركيز على نقد التشريع الخاص بقوانين الأسرة. لنخلص في الأخير إلى أن كل زمان له ظروفه الخاصة ومشاكله الحادثة التي تستوجب حلولاً وقوانين جديدة لا يمكن أن توجد في ماضى من الزمن وبالتالي إلى ضرورة فصل الدين عن السياسة. هي أوراق إذن لتوضيح الأمور وإجلاء اللبس وإنارة الطريق، وأستشارة ملكة النقد لدى القارئ، ودعوة "القوم" لاستخدام العقل دون قيد أو حجر، وللتجرد من الأفكار المسبقة أو المقولبة في إطار جامد.

تمهيد

العقل

العقل ، لا أقصد به الخوض في أصل الأفكار : مادية أو روحية أو من المادة المضادة أو من تراوجها أو من غيرها...

أقصد بالعقل تحليل الأفكار وتفكيكها وتركيبها ونقدها وإنتاجها...

الناس من حولنا يمتلكون ملكة النقد والتحليل وقومنا «يمتلكون» عقلا مملوءا بالخرافات والأساطير، الناس يجددون، وقومنا على القديم بالنواجذ يعضون، إن العقل الذي مازال يؤمن بكرامات الأولياء، وقدرة الأموات على تحقيق الأمناني، وينتظر المهدي أن يأتي يوما ليحل له مشاكله، والذي يؤمن بأن الجن تدخل في الأجسام البشرية، ويرجع كل فشله لسحر صنع له، ويستشرف المستقبل بتفسير الأحلام وقراءة الأبراج، لعقل كليل، تداخلت فيه أمور الغيب، أو لنقل تلبست عليه، فلم يعد يعرف الخط الفاصل بين ماهو مقبول وبين ماهو مرفوض، يقبل على كل ماهو غيبي دون تأمل أو نظر، وعلى كل قديم دون تمحيص أو تفكر، وتوارثت الأمة ذلك جيلا بعد جيل، مع أول قطرة يرضعها الصغير من ثدي أمه.

في الصراع السياسي تتبنى كل الأحزاب والفرق السياسية مذاهب وأدلوجيات إما لتثبيت الواقع وتبريره أو تغييره، وفي لحظة من لحظات هذا الصراع لجأت إحداها إلى الأفلاطونية المحدثه-الهرمسية، في هذه

الأثناء كان العقل العربي يقدم استقالته ويسلم زمام قياده لـ «لا معقول العرفاني»، يقول محمد عابد الجابري : «ونحن نعتقد أن فلسفة ابن سينا هي فلسفة «التحطيم الذاتي» فعلا، ولكن ليس فقط لأن صاحبها لم يلتزم قواعد المنطق في عرض مسائلها كما يتهمه بذلك الغزالي، فجاءت متهافئة متناقضة- وهو ما أراد أن يعبر عنه هنري كوربان نفسه- بل أيضا، وبالاخص، لأنها فلسفة عقل جعل منتهى طموحه تقديم استقالته»⁽¹⁾.

على أن العقل لم يتربع في فترة سابقة على عرشه، فقد كان دوره مقتصرًا على ربط الشاهد بالغائب، والمعلوم بالمجهول، والمقيس بالمقيس عليه، والفرع بالأصل وهو ما يعرف بـ «النظام المعرفي البياني».

«هكذا أمكن تصنيف العلوم وجميع أنواع المعارف في الثقافة العربية الإسلامية إلى ثلاث مجموعات : علوم البيان من نحو وفقه وكلام وبلاغة ويؤسسها نظام معرفي واحد يعتمد قياس الغائب على الشاهد كمنهاج في إنتاج المعرفة، وما أسميناه بـ «المعقول الديني العربي»، المقيد بالمجال التداولي الأصلي للغة العربية، كرؤية واستشراف.

وعلوم العرفان من تصوف وفكر شيعي وفلسفة إسماعيلية وتفسير باطني للقرآن وفلسفة إشراقية وكيمياء وتطبب وفلاحة نجومية وسحر وطلسمات وعلم تنجيم إلخ ويؤسسها نظام معرفي يقوم على «الكشف والوصال» و«التجاذب والتدافع» كمنهاج، وعلى ما أسميناه بـ «اللامعقول العقلي»- أعني الذي ينسب إلى العقل لا إلى الدين والذي كرسته الهرمسية- كرؤية واستشراف.

⁽¹⁾ محمد عابد الجابري : تكوين العقل العربي ص : 267-268 دار الطليعة بيروت لبنان الطبعة الثانية 1985

وأخيرا علوم البرهان من منطق ورياضيات وطبيعات (بفروعها المختلفة) وإلهيات، بل ميتافيزيقيا، ويؤسسها نظام معرفي واحد يقوم على الملاحظة التجريبية والاستنتاج العقلي كمنهج، وعلى مادعونه بـ «العقول العقلية» - أعني المعرفة العقلية المؤسسة على مقدمات عقلية - كروية واستشراق⁽²⁾.

على أن النظام البرهاني العقلاني لم يؤد دوره بقدر ما كان مطلوباً منه تبرير نتائج وضعت مسبقاً ومعنى أصبح كان الفكر العربي يقوم بتأسيس من جهة البياني بواسطة البرهاني، وفي الجهة المقابلة تأسيس العرفاني بواسطة البرهاني. لتصل الأزمة إلى ذروتها مع أبي حامد الغزالي: «فهل نحتاج بعد هذا إلى القول بأن انتصار «العقل المستقل» في الغزالي قد خلف جرحاً عميقاً في العقل العربي مازال نزيفه يتدفق، وبشكل ملموس، من كثير من «العقول» العربية إلى الآن؟»⁽³⁾.

ولكن يجب أن نتساءل هل انتصر العقل المستقل في النخبة أم أن النخبة عملت على انتصار العقل المستقل في الجماهير؟

إن واضعي الأساطير لابد أن يكونوا قد بلغوا درجة عالية من العقلانية ولكن مصدقيها (الأساطير) كوقائع حقيقية دون النظر فيما هدفتم ورمت إليه، هؤلاء نقول عنهم أنهم لاعقلانيون!! هكذا يكون انتصار العقل المستقل إذن في أتباع المذاهب والأدلوجات السياسية المتصارعة قوياً، دون أن ننفي إمكانية استقالته أحياناً لدى بعض من المحسوبين على النخبة.

لهؤلاء الأتباع أتوجه متسائلاً هل آن للعقل أن يتربع على عرشه؟

⁽²⁾ نفس المصدر ص: 333-334

⁽³⁾ نفس المصدر ص: 290

الفصل الأول

المرجعية : الحديث

المرجعية : الحديث

يعد الحديث المصدر الأول الذي ينهل منه أصحاب نظرية الإسلام السياسي آراءهم مهما اختلفت ألوانهم وتعددت مشاربهم فما من فرقة سياسية إلا ولها أحاديث تساندها ولا آراء تشريعية إلا ولها أحاديث تدعمها... وهكذا نجد بين أيدينا أحاديث نبوية أو سنة نبوية غريبة تفرق ولا تجمع ، سنة تناقض نفسها بنفسها.

وقد اجتهد الكثيرون منذ زمن بعيد ليمحصوا هذه السنة ليتبينوا صحتها من مكذوبها فنشأ بذلك علم يسمى علم الحديث.

اهتم بنقد «سند» الحديث أكثر من نقد «المتن»، فظل بذلك عملا قاصرا إضافة إلى الثغرات التي توجد في المنهج وفي تطبيق المنهج. لقد كانت نظرة المحدثين سطحية ولم تنفذ إلى العمق، لقد كان هذا العلم محتاجا لنقد من الداخل أكثر من النقد الخارجي* حتى يتم إبعاد المرويات المختلفة.

وتجلت نواة هذا الاتجاه- أي النقد الداخلي- في مدرسة الرأي التي انتشرت بالعراق وكان من أبرز أعلامها : أبو حنيفة النعمان، رئيس المذهب الحنفي. وكان من أهم أسباب نزوعها نحو هذا الاتجاه : «أن

*النقد الخارجي : أقصد به النقد الذي يهتم أكثر بسند الحديث .
النقد الداخلي : أقصد به النقد الذي يهتم بمتن الحديث أي بموضوعه دونما التفات لسنده

العراق قطر ممدن كما علمت قد تأثر إلى درجة كبيرة بالمدينة الفارسية واليونانية، والمدينة تضع تحت عين المشرع جزئيات كثيرة تحتاج إلى التشريع لايقاس بها القطر البدوي وما في حكمه، فإذا انضم إلى ذلك ما وصل إليهم من الحديث أنتج ذلك لامحالة إعمال الرأي»^(١).

ولم يكن قلة الحديث بالعراق قط سببا من أسباب أخذها بالرأي وردّها الحديث يدل على ذلك أن أحمد أمين قال : «وحتى غالى القوم فأروا عدم الأخذ بالحديث بتاتا، وحجتهم في ذلك شكهم المطلق في رواية الحديث، وكثرة من جرحه المحدثون، حتى يكادوا لا يتفقون على أمانة محدث وصدقه، فقالوا : لانترك كتاب الله الثابت المقطوع به لمثل هذا الحديث المشكوك فيه، وحتى من ظهرت أمانته، فمن يدرينا مادخيلة نفسه»^(٢).

ويؤكد هذا ما ذكره مرتضى العسكري من أن أبا حنيفة كان يفتي برأيه ويرد كثيرا من الأحاديث التي وصلت إليه : «وروي عن حماد بن سلمة، قال : أبو حنيفة استقبل الآثار واستدبرها برأيه، أو استقبل الآثار والسنن فردّها برأيه.

وعن وكيع قال : وجدنا أبا حنيفة خالف مائتي حديث.

وعن صالح الفراء قال : سمعت يوسف بن أسباط يقول : رد أبو حنيفة على رسول الله (ص) أربعمائة حديث أو أكثر قلت له : يا أبا محمد أتعرفها؟

قال : نعم، قلت أخبرني بشيء منها، فقال : قال رسول الله (ص) : «للفرس سهمان وللرجل سهم» قال أبو حنيفة : أنا لا أجعل سهم بهيمة أكثر من سهم المؤمن.

^(١) أحمد أمين : فجر الإسلام ص : 241 مكتبة النهضة العربية المصرية القاهرة مصر الطبعة الحادية عشرة 1975

^(٢) نفس المصدر ص : 242

وأشعر رسول الله (ص) وأصحابه البدن وقال أبو حنيفة الإشعار* مثله،
وقال : «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» وقال أبو حنيفة : «إذا وجب البيع
فلا خيار».

وكان النبي (ص) يقرع بين نسائه إذا أراد أن يخرج في سفر وأقرع
أصحابه وقال أبو حنيفة : القرعة قمار...

وعن بشر بن مفضل قال : قلت لأبي حنيفة : نافع، عن ابن عمر،
أن النبي قال : «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» قال : هذا رجز، وقلت : قتادة
عن أنس : إن يهوديا رضح رأس جارية بين حجرين فرضخ النبي رأسه
بين حجرين، فقال : هذيان.

وعن عبد الصمد، عن أبيه، قال : ذكر لأبي حنيفة قول النبي : «أفطر
الحاجم والمحجوم»، قال : هذا سجع...

وعن يحيى بن آدم، قال : ذكر لأبي حنيفة حديث النبي : «الوضوء
نصف الإيمان».

قال : لتوضأ مرتين لنستكمل الإيمان»⁽³⁾.

لكن هذا التيار لم يستمر في النقد الداخلي للحديث، فقد أصابه داء
عضال هو نفس الداء الذي أصاب باقي الاتجاهات وهو الجمود والتقليد
حيث جمد الأتباع على تقليد آراء الرواد.

إضافة إلى مناهضة مدرسة الحديث له، فلقد كانت هذه المدرسة
تعزف على الوتر الحساس حيث كانت تجد لكل قضية نصا دينيا بوضع
الأحاديث لكل مناسبة جديدة :

*الإشعار : أن يشق جلدها أو يطعنها في أسنمتها في أحد الجانبين بمبضع أو نحوه ، وقيل طعن في
سنامها الأيمن حتى يظهر الدم .

⁽³⁾ مرتضى العسكري : معالم المدرستين - المجلد الثاني ص : 300-301 الدار العالمية بيروت
لبنان الطبعة الخامسة 1993

«وكانت هذه المدرسة (مدرسة الحديث) كما أسلفنا سببا غير مباشر لوضع الحديث، فقد رأى قوم لا يتحرون الصدق أن هناك مسائل لاتعد لم يرد فيها نص، ورأوا أعلام مدرستهم لاتقدم على الرأي تحل به المشاكل، فوضعوا الأحاديث الكثيرة يغطون بها هذا الموقف، قال عتيق الزبيدي : وضع مالك الموطأ عن نحو من عشرة آلاف فلم يزل ينظر فيه كل سنة ويسقط منه حتى بقي هذا، ولو بقي قليلا لأسقطه كله.

ومن أدلتنا على ذلك ما بين أيدينا من كتب الفقه حتى فقه الإمام أبي حنيفة المشهور في عصره بإعمال الرأي، فإنك لاتجد فرعاً من فروعهِ إلا وفيهِ الحديث عن الرسول (ص) أو الصحابي، مع قول الثقات بأنه لم يصح عنده إلا أحاديث قليلة، وقد نبه العلماء على ضعف كثير مما ورد في هذه الكتب»⁽⁴⁾.

والجزء الأخير من هذا الكلام هو الذي يعنينا فلقد اشتغل أتباع مدرسة الرأي بوضع الأحاديث تدعيماً لآرائهم : «حتى الأحاديث الموضوعية نفسها كان لها فضل في التشريع، فإنها لم توضع اعتباطاً ولا كانت مجرد قول يقال، إنما كانت في الغالب نتيجة تفكير فقهي وبحث واجتهاد، ثم وضع هذا الرأي وهذا الاجتهاد في قالب حديث»⁽⁵⁾.

أريد أن أقول بدل أن يذهب الجهد الفكري لتطوير النقد الداخلي، سيستنفذ في مواجهة النصوص المعارضة وتأويلها.

وأعود لعلم الحديث، وأقول بأن المحدثين قد استثنوا الصحابة من النقد، وبرروا عملهم هذا بكون الصحابة «عدول» عدلهم الله في كتابه، بيد أن هذا الكلام غير سليم. فإن علم الحديث لا يهتم بالراوي فقط من

(4) أحمد أمين : فجر الإسلام ص : 243-244

(5) نفس المصدر ص : 245.

حيث الخلق بل أيضا وبشكل أكبر من حيث «الضبط»، أي من حيث سعة حفظه وثبته في روايته... وإذا افترضنا أن الصحابة عدول، فإنهم أولا وأخيرا بشر، قد ينسون، وقد يخلطون الكلام، وقد لا يفهمونه... لذا سنركز نقدنا لمنهج النقد في علم الحديث بالدرجة الأولى على «ضبط» الصحابة.

على أن تعديل الصحابة هو الآخر ليس محل الإجماع : «تري مدرسة أهل البيت* تبعا للقرآن الكريم : أن في الصحابة مؤمنين أثنى عليهم الله في القرآن الكريم وقال في بيعة الشجرة مثلا : (لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا) (الفتح / 18) فقد خص الله الشاء بالمؤمنين ممن حضروا بيعة الشجرة ولم يشمل المنافقين الذين حضروها مثل عبد الله بن أبي وأوس بن خولى.

وكذلك تبعا للقرآن ترى فيهم منافقين ذمهم الله في آيات كثيرة مثل قوله تعالى : (ومن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم) (التوبة / 101).

وفيهم من أخبر الله عنهم بالإفك، أي من رموا فراش رسول الله بالإفك، وفيهم من أخبر الله عنهم بقوله : (وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما) (الجمعة / 11) . وكان ذلك عندما كان رسول الله (ص) قائما في مسجده يخطب خطبة الجمعة.

وفيهم من قصد اغتيال رسول الله (ص) في عقبة هرشى عند رجوعه من غزوة تبوك أو من حجة الوداع.

*مدرسة أهل البيت : الشيعة

وإن التشرف بصحبة النبي ليس أكثر امتيازاً من التشرف بالزواج بالنبي، فإن مصاحبتهم له كانت من أعلى درجات الصحبة، وقد قال الله تعالى في شأنهن : (يأنساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيراً، ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً نؤتها أجرها مرتين واعتدنا لها رزقاً كريماً، يأنساء النبي لستن كأحد من النساء...) (الأحزاب / 32-30).

(...) ومنهم من أخبر عنهم الرسول في قوله عن يوم القيامة : «وإنه يجاء برجال من أمتي، فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول : يارب أصبحابي، فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول كما قال العبد الصالح : (وكنت عليهم شهيداً مادم فيهم فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم) (المائدة / 117) قال : إن هؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم (البخاري)»⁽⁶⁾.

وإذا تجاوزنا تعديل الصحابة فإن مفهوم «الصحابي» مفهوم فضفاض يتراوح ما بين الصحبة والملازمة وبين الرؤية فقط ولو دون لقاء مع الرسول، مما يفتح الباب واسعاً أمام اختلاق مئات الأسماء لصحابة وهميين لا يوجدون إلا في الكتب مادام هناك غياب لضوابط تضبط عيش الصحابي وسيرته وتحقق صحبته للرسول.

يقول البخاري : «ومن صحب النبي، أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه»⁽⁷⁾.

فحسب تعريف البخاري للصحابي فإنه كل من رأى النبي سواء طالعت مجالسته أو قصرت ومن غزا أو لم يغز... يقول نور الدين عتر

⁽⁶⁾ مرتضى العسكري : معالم المدرستين - المجلد الأول ص : 130-132.
⁽⁷⁾ صحيح البخاري - كتاب فضائل أصحاب النبي دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى 1998.

في كتابه «منهج النقد في علوم الحديث» : «قال الحافظ ابن حجر :
«الصحابي من لقي النبي مؤمنا به ، ومات على الإسلام» .

فقوله : «من لقي» يدخل في الصحابة من طالت مجالسته أو قصرت
ومن غزا أو لم يغز.

وقوله : «مؤمنا به» خرج به من لقيه كافرا ثم أسلم بعد ذلك ولم
يجتمع به بعد الإسلام مثل رسول هرقل .

أما الأصوليون فيراعي كثير منهم دلالة العرف في معنى الصحبة ،
فيطلقون اسم الصحابي على «من طالت صحبته للنبي وكثرت مجالسته
له على طريق التبعية له والأخذ عنه» .

وهو مروي عن سعيد بن المسيب فقد كان يقول : «الصحابة لا
نعدهم إلا من أقام مع رسول الله (ص) سنة أو سنتين ، وغزا معه غزوة
أو غزوتين» .

لكن انتقد العلماء هذا القول بأنه يؤدي إلى إخراج أقوام وقع الاتفاق
على اعتبارهم من الصحابة...»⁽⁸⁾ .

هذا تعريف المذاهب السنية ، بينما يعرف الشيعة الصحابي : «هو
ماورد في قواميس اللغة العربية كالأتي : صاحب وجمعه : صحب ،
وأصحاب ، وصحاب ، وصحابة و(الصاحب : المعاشر والملازم) ،
(ولا يقال إلا لمن كثرت ملازمته) ، (وإن المصاحبة تقتضي طول لبثه) .

وبما أن الصحبة تكون بين اثنين ، يتضح لنا أنه لابد أن يضاف لفظ
(الصاحب) وجمعه (الصحب و...) إلى اسم ما في الكلام ، وكذلك ورد
في القرآن في قوله تعالى : (ياصاحبي السجن) و(أصحاب موسى) ،
وكان يقال في عصر الرسول (ص) : (صاحب رسول الله) و (أصحاب

(8) نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث ص : 116-117 دار الفكر دمشق سورية 1996 .

رسول الله) مضافا إلى رسول الله (ص) كما كان يقال : (أصحاب بيعة الشجرة) و (أصحاب الصفة) مضافا إلى غيره، ولم يكن لفظ الصاحب والأصحاب يوم ذاك أسماء لأصحاب الرسول (ص) ولكن المسلمين من أصحاب مدرسة الخلافة* تدرجوا بعد ذلك في تسمية أصحاب رسول الله (ص) بالصحابي والأصحاب.

وعلى هذا فإن هذه التسمية من نوع (تسمية المسلمين) و (مصطلح المتشركة)»⁽⁹⁾

والذي يعنينا في هذا الكلام الأخير هو أن لفظ «الصحابي» هو لفظ متأخر أريد به إضفاء القداسة على كثير من الأشخاص من أجل إعطاء الشرعية للأحاديث التي رويت على لسانهم.

صفة الرواة

ويشترط المحدثون في الراوي أن يكون متصفا بأمرين : «العدالة» و «الضبط» حتى يصير «حجة» حيث يطلق عليه : «ثقة».

أما «العدالة» : «هي ملكة تحمل صاحبها على التقوى، واجتناب الأدناس وما يخل بالمروءة عند الناس.

ويشترط فيها الأمور الآتية :

أ- الإسلام : لقوله تعالى : (ممن ترضون من الشهداء)، وغير المسلم ليس من أهل الرضى قطعا.

ب- البلوغ : لأنه مناط تحمل المسؤولية، والتزام الواجبات وترك المحظورات.

* مدرسة الخلافة : المذاهب السنية

⁽⁹⁾ مرتضى العسكري : معالم المدرستين المجلد الأول ص : 118.

ج- العقل : لأنه لابد منه لحصول الصدق وضبط الكلام.

د- التقوى : وهي اجتناب الكبائر وترك الإصرار على الصغائر.

أما الكبائر فركوبها فسق قطعاً، وكذا الإصرار على الصغائر، لأن الإصرار يجعلها كبيرة، كما قالوا : «لا صغيرة مع الإصرار».

ودليل اشتراط التقوى قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا...) وقوله تعالى : (وأشهدوا ذوي عدل منكم) وقوله عز من قائل : (من ترضون من الشهداء) . وهذه الآيات وإن كانت في الأموال ونحوها فإن الرواية للحديث دين، فهي أجدر من المال في أن يشترط لها هذا الشرط.

هـ- الاتصاف بالمروءة : وترك ما يخل بها، وهو كل ما يحط من قدر الإنسان في العرف الاجتماعي الصحيح مثل التبول في الطريق، وكثرة السخرية والاستخفاف، لأن من فعل ذلك كان قليل المبالاة ، لانأمن أن يستهتر في نقل الحديث النبوي»⁽¹⁰⁾.

تطبيق الشرط الثاني على «الصحابة» يجعلنا نرد كل الأحاديث التي رواها ابن عباس وأمثاله في السن الذين كانوا صغاراً أثناء حياة النبي.

وكمثال على ذلك ما روي عن ابن عباس : «أن النبي تزوج ميمونة وهو محرم»⁽¹¹⁾ يقول الألباني : «هذا حديث ليس من الأحاديث التي تفرد بها البخاري دون صاحبه مسلم بل اشتركا واتفقا على رواية الحديث في صحيحيهما... وهذا الحديث لامجال لنقد إسناده... لذلك لم يجد الناقدون لهذا الحديث من العلماء الذين سبقونا بقرون مجالا لنقد هذا الحديث إلا في راويه الأول وهو صحابي جليل... فقالوا إن الوهم جاء

⁽¹⁰⁾ نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث ص : 79-80.

⁽¹¹⁾ صحيح البخاري - كتاب جزاء الصيد - باب تزويج المحرم حديث 1837.

من ابن عباس ذلك لأنه كان صغير السن من جهة، ومن جهة أخرى أنه خالف في روايته لصاحبة القصة أي زوج النبي التي هي ميمونة... فقد صح عنها أنه تزوجها وهما حلال.

إذا هذا حديث وهم فيه راويه الأول هو ابن عباس فكان الحديث ضعيفا وهو كما ترون كلمات محدودات : تزوج ميمونة وهو محرم. أربع كلمات...مثل هذا الحديث وقد يكون أطول منه له أمثلة أخرى في صحيح البخاري⁽¹²⁾.

ومثله أيضا ما يروى عن ابن عباس : «قال : لما اشتد بالنبي وجعه قال : ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابا لاتضلوا بعده، قال عمر : إن النبي غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا، فاختلفوا وكثر اللغط قال : «قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع» فخرج ابن عباس يقول : «إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله وبين كتابه»⁽¹³⁾

وهذا الحديث استغله الشيعة واتهموا عمر بن الخطاب بمنعه للنبي من كتابة الوصية لعلي بن أبي طالب.

أما الشرط الرابع وهو التقوى فتطبيقه على «الصحابة» يلزمنا برد أحاديث الطلقاء والمؤلفة قلوبهم وأمثالهم الذين تذرعوا بالإسلام خوفا أو طمعا أو هما معا.

أما الشرط الخامس فهو شرط فضفاض لامعنى له، ولربما وازع هذا الشرط أراد أن يبين مقدار تشدد المحدثين في تمحيص الرجال.

(12) الألباني : فتاوى الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء ص : 527 دار الجيل بيروت ومكتبة التراث الإسلامي القاهرة 1995 إعداد : عكاشة عبد المنان الطيبي .
(13) صحيح البخاري - كتاب العلم - باب كتابة العلم حديث 114 .

ملاحظة :

بالنسبة للشرط الثاني ، إذا افترضنا أن هؤلاء «الصحابة» قد أخذوا حديثهم عن «صحابة» آخرين ، فإنه يلزمنا معرفة أولئك «الصحابة» ، وإلا عد الحديث «منقطعاً» لعدم ذكر الواسطة المباشرة مع النبي والحديث «المنقطع» حكمه أنه مردود.

أما «الضبط» فأن يكون الراوي : «متيقظاً غير مغفل ، حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه ، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني»⁽¹⁴⁾.

وهكذا لا تقبل رواية :

أ- من عرف بقبول «التلقين» في الحديث ومعنى التلقين : «أن يعرض عليه الحديث الذي ليس من مروياته ، ويقال له : إنه من روايتك ، فيقبله ولا يميزه ، وذلك لأنه مغفل فاقد لشرط التيقظ فلا يقبل حديثه»⁽¹⁵⁾.

ب- لا تقبل رواية الذين يكثرون رواية الشواذ والمخالفات ، والمناكير ، وكذلك رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته ، أو الذي يغلط في الحديث ويبين له غلطه لكنه يصصر على روايته...⁽¹⁶⁾.

وتطبيق هذا الشرط على «الصحابة» يلزمنا برد أحاديث الذين رويت عنهم الشواذ مثل عبد الله بن عمر ، ومن أمثلة شواذه :

«أخبرنا مالك حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يشعر بدنته في الشق الأيسر ، إلا أن تكون صعباً مقرنة ، فإذا لم يستطع أن يدخل بينها أشعر من الشق الأيسر ، وإذا أراد أن يشعرها وجهها إلى القبلة ، قال :

⁽¹⁴⁾ نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث ص : 80

⁽¹⁵⁾ نفس المصدر ص : 86

⁽¹⁶⁾ راجع نفس المصدر ص : 86-87

فإذا أشعرها، قال : بسم الله والله أكبر. وكان يشعرها بيده وينحرها بيده قياماً⁽¹⁷⁾.

وهذا مخالف لما عهد على النبي الذي كان يوصي بالإحسان في كل شيء، ويروى عنه أنه قال : «إذا ذبحتهم فأحسنوا الذبحة».

أما بالنسبة «للإسناد» الذي روى به مالك فيعتبر عند البخاري أصح الأسانيد حيث يسمى سلسلة مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر : «سلسلة الذهب».

ومن أمثلة شواذه أيضاً :

«أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب عن سالم وحمزة ابني عبد الله، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله (ص) قال : إن الشؤم في المرأة والدار والفرس»⁽¹⁸⁾.

وهذا حديث لا يحتاج إلى تعليق، أما الإسناد الذي روى به مالك هذا الحديث أي : مالك عن ابن شهاب الزهري عن سالم عن ابن عمر، فهو أصح الأسانيد عند أحمد وإسحق بن راهويه.

بل إن عبد الله بن عمر يروى عنه أن آية : (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) (البقرة/ 223) هي في جواز إتيان النساء في حشوشهن (أدبارهن) حتى يروى عن ابن عباس في هذا الأمر أنه قال : «إن ابن عمر الله يغفر له أوهم»*

وكما يروي الشواذ فقد عرف عبد الله بن عمر بشدائده، حتى يروى أن أبا جعفر المنصور لما طلب من مالك تصنيف الموطأ ليجمع الناس عليه،

⁽¹⁷⁾ موطأ مالك -رواية محمد الشيباني- كتاب الحج باب تقليد البدن وإشعارها حديث 401 دار القلم بيروت الطبعة الأولى.

⁽¹⁸⁾ موطأ مالك باب النواذر حديث 962.

* يراجع صحيح البخاري -كتاب التفسير باب (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم وقدموا لأنفسكم) وتفسير ابن كثير -تفسير سورة البقرة آية (نساؤكم حرث...).

قال له أبو جعفر : «اجتنب فيه غرائب ابن مسعود وشذائده ابن عمر
ورخص ابن عباس».

ويلزمنا رد أحاديث «الصحابة» الذين عرف عليهم السهو والغلط
والذين كانت تستدرك عليهم عائشة فتدفع أحاديثهم.

أما تطبيق هذه الشروط على باقي الرواة فتدعو للاستغراب، فإن
رويت الشواذ من راو معروف تقبل، ولا يتم التشدد إلا في راو غير معروف
فينظر هل رواياته تطابق روايات أولئك المعروفين أم تخالفها.

ويعنى أصبح فإن الشواذ تصبح مقبولة بمجرد روايتها من طرف
معروفين، وليس المقياس هو موافقتها أم مخالفتها للقرآن أو لطبائع
الناس وقوانين الطبيعة، فلنا أن نقبل أحاديث وخرافات المسيح الدجال
والمهدي المنتظر والغرائق، فقط لأن مجموعة من الرواة قد رووها وهذا
كلام طبعاً مردود.

ج- لا تقبل رواية «المختلط» ومعنى «الاختلاط» فساد العقل، وعدم
انتظام الأقوال والأفعال، وينقسم الرواة بسبب «اختلاطهم» أقساماً كثيرة :
«منهم من اختلط لحرفه أو هرمه أو مرضه أو مصاب نزل به، مثل سعيد بن
أبي عروبة، الثقة الحافظ... ومنهم من اختلط لذهاب بصره كعبد الرزاق
بن همام الصنعاني الإمام صاحب المصنف... ومن أقسام المختلطين أيضاً
من اختلط لذهاب كتبه، فحدث من حفظه فخلط في حديثه مثل عبد
الله بن لهيعة المصري القاضي : احترقت كتبه فراح يحدث من حفظه،
فوقع في حديثه التخليط...»⁽¹⁹⁾.

وتطبيق هذا الشرط على «الصحابة» يلزمنا برد أحاديث المختلطين.
يروى عن ابن مسعود أنه كان يقول بأن الفاتحة والمعوذتين ليست

⁽¹⁹⁾ نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث ص : 135-136

من القرآن، فإن صحت هذه الروايات فمعناه أن ابن مسعود قد اختلط حسب منهج النقد في علوم الحديث* :

«في تفسير سورة الفلق بتفسير السيوطي :

أخرج أحمد والبخاري والطبراني وابن مردويه عن طرق صحيحة عن ابن عباس وابن مسعود : أنه كان يحك المعوذتين من المصحف ويقول : لا تخطوا القرآن بما ليس منه، إنهما ليستا من كتاب الله، إنما أمر النبي أن يتعوذ بهما. وكان ابن مسعود لا يقرأ بهما.

وقال في الإتيان : أخرج عبد الله بن أحمد في زيادات المسند والطبراني وابن مردويه : «... قال كان ابن مسعود يحك المعوذتين من مصاحفه ويقول : إنهما ليستا من كتاب الله».

وأخرج البخاري والطبراني من وجه آخر : «قد صح عن ابن مسعود إنكار ذلك ، فأخرج أحمد وابن حبان عنه أنه كان يحك المعوذتين في مصحفه»⁽²⁰⁾.

ويلزم أيضا رد روايات الذين رووا عنه بعد اختلاطه ، فقد روى عنه الكثير من «الصحابة»، يقول أحمد الشرباصي معرفا بابن مسعود : «وكان ابن مسعود كثير الرواية للحديث عن رسول الله ، فقد روى عنه ثمانمائة وثمانية وأربعين حديثا، وقد روى عنه عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير وأبو موسى الأشعري وأنس وجابر وعمران وأبو هريرة ، وغيرهم من الصحابة»⁽²¹⁾.

* أقول حسب منهج النقد لعلوم الحديث لأنه سواء صحت هذه الروايات أم لم تصح فإن الأمر هنا مرتبط بصراع أدلوجي سياسي كان أحد أطرافه عثمان بن عفان والطرف الآخر ابن مسعود وأصحابه في الكوفة.

⁽²⁰⁾ مرتضى العسكري : القرآن الكريم وروايات المدرستين - الكتاب الثاني ص : 104 شركة التوحيد للنشر الكويت الطبعة الأولى 1996 .

⁽²¹⁾ أحمد الشرباصي : يسألونك في الدين والحياة - المجلد السادس ص : 279-280 دار الجيل بيروت لبنان 1981 .

ويجربي الكلام عن الرواة المختلطين إلى صحيح البخاري ، وقد دافع بعض المحدثين عن رواية البخاري لهم في صحيحه بأنه كان يميز الأحاديث التي رووها قبل الاختلاط وتلك التي رووها بعد الاختلاط فكان لا يثبت عنده في الصحيح إلا ما كان قبل الاختلاط ، يقول محمد عبد العزيز الخولي : «وقد ضعف الحافظ* من رجال الجامع* للبخاري نحو الثمانين ، لكن أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم

وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز صحيحها من ضعيفها فهو بهم وبأحوالهم أعرف ولهم أخبر»⁽²²⁾

قد يكون البخاري أعرف بشيوخه من غيره ، ولكن قد تكون له مقاييس خاصة لقبول أحاديثهم قد يوافق عليها الآخرون ، وقد يختلفون معه عليها ، على أن البخاري نفسه لم يلتزم بالشروط التي وضعها لنقد الرجال .

فالمقياس الحقيقي لنقد هذه الرويات لا يجب أن يكون معرفة البخاري بشيوخه أولاً ، ولكن هو نقد متونها نقداً داخلياً ، فهذا هو الحكم الحقيقي على قيمة هذه الرويات .

وينقسم رواية الحديث من حيث معرفة صفتهم وعدم معرفتها إلى قسمين : «القسم الأول : معروف الوصف : وهؤلاء على قسمين : «معدل» أو «مجروح»...

* الحافظ : إذا أطلق هذا اللفظ دون تقييد باسم ما فيراد به : ابن حجر العسقلاني

* الجامع : صحيح البخاري

⁽²²⁾ محمد عبد العزيز الخولي : تاريخ فنون الحديث ص : 59 دار القلم بيروت لبنان الطبعة الأولى 1986

وراجع أيضاً ضمن كتاب نور الدين عتر : «منهج النقد في علوم الحديث» ص : 134 قول ابن الصلاح : «واعلم أن من كان من هذا القبيل محتجاً به في الصحيحين أو أحدهما فإننا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط» .

القسم الثاني : من لم يعرف وصفه وهو : «المجهول».

وهذا يقسم بحسب نوع الجهالة إلى ثلاثة أقسام : وذلك أن الجهالة إما أن تكون في عين الراوي وهو «مجهول العين» ، أو في صفته الظاهرة والباطنة معا وهو «مجهول الحال» أو في صفته الباطنة مع العلم بحاله الظاهر أنه على العدالة ويسمى «المستور»⁽²³⁾

وقد أفاض الألباني في كتابه «تمام المنة» في هذا الموضوع : «قال الخطيب في الكفاية : «المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد».

وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم كذلك.

قلت : إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه ، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك.

ثم ذكر فساد قولهم في باب خاص عقب هذا فليراجعه من شاء.
قلت : والمجهول الذي لم يرو عنه إلا واحد هو المعروف بمجهول العين.

وهذه هي الجهالة التي ترتفع برواية اثنين عنه فأكثر، وهو المجهول الحال والمستور، وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردّها الجمهور كما في «شرح النخبة» قال : «والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل يقال : هي موقوفة إلى استبانة حاله ، كما جزم به إمام الحرمين»*.

⁽²³⁾ نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث ص : 88-89.
* إمام الحرمين : عبد الملك بن عبد الله الجويني توفي سنة 478 هـ

قلت : وإنما يمكن أن يتبين لنا حاله بأن يوثقه إمام معتمد في توثيقه ،
 وكأن الحافظ* ، أشار إلى هذا بقوله : «إن مجهول الحال هو الذي روى
 عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق» وإنما قلت : «معتمد في توثيقه» لأن هناك
 بعض المحدثين لا يعتمد عليهم في ذلك ، لأنهم شذوا عن الجمهور فوثقوا
 المجهول ، منهم ابن حبان... نعم يمكن أن تقبل روايته إذا روى عنه جمع من
 الثقات ، ولم يتبين في حديثه ما ينكر عليه ، وعلى هذا عمل المتأخرين من
 الحفاظ كابن كثير والعراقي والعسقلاني وغيرهم...»⁽²⁴⁾

وتطبيق هذه القاعدة على «الصحابة» توجب رد أحاديث «الصحابة»
 الذين لم يرو عنهم إلا بضعة أحاديث وهم كثيرون وعلى رأسهم
 «الوحدان» : «وهم الرواة الذين لم يرو عنهم إلا راو واحد فقط ، وفائدة
 هذا العلم معرفة المجهول إذا لم يكن صحابيا ، ومن أمثله من الصحابة :
 وهب بن خنبل ، والمسيب بن حزن والد سعيد ، وعمرو بن تغلب .
 ولصعوبة الحكم بالتفرد ، انتقد العلماء كثيرا مما قيل فيه : لم يرو
 عنه إلا واحد»⁽²⁵⁾

فهناك كثير من «الصحابة» الذين تم اختلاقهم وأجري على لسانهم
 حديث أو حديثين وليس لهم في الوجود حقيقة ومن أمثلة هؤلاء
 «الصحابة» المختلقين : «الأسود بن قطبة ، وأعبد بن فدكي ، وحميضة
 بن النعمان ، وثمامة بن أوس بن لام الطائي ، وشخريت ، وطاهر بن أبي
 هالة ، وعاصم بن عمرو الأسدي ، وعثمان بن ربيعة الثقفي ، وعصمة

* الحافظ : ابن حجر العسقلاني
⁽²⁴⁾ الألباني : تمام المنة في التعليق على فقه السنة ص : 19-20 دار الراجعية للنشر والتوزيع الرياض
 السعودية الطبعة الخامسة 2001 .
⁽²⁵⁾ نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث ص : 136

بن عبد الله ، والققعقاع بن عمرو بن مالك العمرى ، ونافع بن الأسود التميمى ، ومهلهل بن زىء بن لأم الطائى...»⁽²⁶⁾

أما بالنسبة لباقى الرواة فإننا نقول مهما روى ل «المجهول» من أحاديث ومهما روى له من راو ، فإن هذا غير كاف لتعديله ولو وثق من طرف من يعتمد عليهم فى التوثيق ، ما دامت حياته وسيرته مجهولة .

وفى ما يخص صحيح البخارى : «ادعى الحاكم فى كتابه» المدخل إلى كتاب الإكليل «أن الشيخين* لم يخرجوا رواية هذا النوع (الوحدان) شيئاً لكن انتقده بعض العلماء بجماعة من الرواة أخرج لهم الشيخان ليس لهم إلا راو واحد» .

وذكر الذهبى عشرة من الصحابة أخرج لهم البخارى ليس لهم سوى راو واحد فقط . والجواب عن هذا بالنسبة للصحابة أنه ليس بضائر فى حقهم ، لأنهم عدول كما عرفت ، وقد ثبت استثناء الحاكم إياهم...»⁽²⁷⁾

والقول بتعديل «الصحابة» لامعنى له فى هذا المقام .

إذا انتفت الجهالة ، وتم التعرف على سيرة الراوى ، يتم تقييمه من حيث التعديل أو التجريح ، غير أن هذا العلم لم يكن يخضع لمقاييس علمية ، بل غالباً يتم تعديل أو تجريح الراوى لدوافع سياسية أو عصبية أو غيرها ، يقول أحمد أمين : «وكان للاختلاف المذهبى أثر فى التعديل و التجريح ، فأهل السنة يجرحون كثيراً من الشيعة ، حتى إنهم نصوا على أنه لا يصح أن يروى عن على مارواه عنه أصحابه وشيعته . إنما يصح أن

⁽²⁶⁾ مرتضى العسكرى : عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى الجزء الثانى ص : 419 دار الزهراء بيروت لبنان الطبعة السادسة 1991 .

وراجع أيضاً كتاب مرتضى العسكرى : «خمسون ومائة صحابى مختلف»

* الشيخان : يقصد بهما فى علم الحديث البخارى ومسلم .

⁽²⁷⁾ نور الدين عتر : منهج النقد فى علوم الحديث ص : 137 .

يروى مارواه عنه أصحاب عبد الله بن مسعود، وكذلك كان الشيعة مع أهل السنة، فكثير منهم لا يثق إلا بما رواه الشيعة عن أهل البيت وهكذا، ونشأ عن هذا أن من يعدله قوم قد يجرحه آخرون، قال الذهبي : «لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن على توثيق ضعيف، ولا تضعيف ثقة». ومع مافي قوله من المبالغة فهو يدلنا على مقدار اختلاف الأنظار في التجريح والتعديل، ولنضرب لك مثلاً : محمد بن إسحاق - أكبر مؤرخ في حوادث الإسلام الأولى - قال فيه قتادة : لا يزال في الناس علم ما عاش محمد بن إسحاق، وقال فيه النسائي : ليس بالقوي، وقال سفيان : ما سمعت أحدا يتهم محمد بن إسحاق، وقال الدارقطني : لا يحتج به وبأبيه، وقال مالك : أشهد أنه كذاب... إلخ»⁽²⁸⁾

وضرب مرتضى العسكري أمثلة من ذلك :

«نقل ابن عبد البر عن الشعبي أنه قال في الحارث الهمداني : «حدثني الحارث وكان أحد الكاذبين» قال ابن عبد البر : «ولم يبن من الحارث كذب، وإنما نقم عليه إفراطه في حب علي وتفضيله له على غيره، ومن هاهنا والله أعلم كذبه الشعبي، لأن الشعبي يذهب إلى تفضيل أبي بكر وإلى أنه أول من أسلم» انتهى قول ابن عبد البر...

نقل الذهبي فضل الحاكم الشافعي في علم الحديث بمدرسة الخلفاء، وبما أنه خرج في مستدركه أحاديث في فضل الإمام علي ومافيه انتقاص لمعاوية، طعنوا فيه وقالوا مانقله الذهبي :

«ثقة في الحديث، رافضي خبيث»

«كان يظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفاً عن معاوية وآله - يعني يزيد - متظاهراً بذلك ولا يعتذر منه».

⁽²⁸⁾ أحمد أمين : فجر الإسلام ص : 217

قال الذهبي : « قلت : أما انحرافه عن خصوم علي فظاهر ، وأما أمر الشيخين * فمعظم لهما بكل حال فهو شيعي لا رافضي ، وليته لم يصنف المستدرک فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه » انتهت أقوال الذهبي .

ولإمام المحدثين بمدرسة الخلفاء إسوة بإمام المذهب الشافعي محمد بن إدريس (ت : 204) حيث رمي بالرفض كما رواه البيهقي... »⁽²⁹⁾

« نجد مثلاً إمام المحدثين البخاري لا يخرج حديثاً واحداً في صحيحه عن جعفر بن محمد الصادق سادس أئمة أهل البيت والذي يروي عنه آلاف المحدثين من أتباع مدرسة أهل البيت آلاف الأحاديث .

يروى هو وأبو داود والنسائي في صحاحهم عن عمران بن حطان الخارجي الذي يقول في عبد الرحمن بن ملجم وقتله للإمام علي :

يا ضربة من تقي ما أراد بها إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا
إني لأذكره يوماً وأحسبه أوفي البرية عند الله ميزانا

ويروي النسائي مثلاً في صحيحه عن عمر بن سعد قاتل الحسين ويقول علماء الرجال في ترجمته : صدوق ، لكن مقتله الناس ، لكونه أميراً على الجيش الذين قتلوا الحسين بن علي »⁽³⁰⁾ .

ولا يقتصر الأمر على التجريح فقد يصبح أحياناً إيذاء مباشراً يصل حتى القتل كما يروي ذلك مرتضى العسكري في قصة قتل النسائي :

« ننقل خبره وقصة قتله من كتابي الذهبي وابن خلكان فقد قالاً بترجمته ما موجزه : الحافظ ، الإمام ، شيخ الإسلام ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، كان إمام أهل عصره في الحديث وله كتاب السنن تفرد بالمعرفة وعلو الإسناد ، واستوطن مصر ، وكان يصوم يوماً

* الشيخان : يقصد بهما هنا : أبو بكر وعمر بن الخطاب

⁽²⁹⁾ مرتضى العسكري : معالم المدرستين المجلد الأول ص : 425-428

⁽³⁰⁾ مرتضى العسكري : معالم المدرستين المجلد الثاني ص : 41-42

ويفطر يوما، ويجتهد في العبادة ليلا. وخرج مع أمير مصر إلى الغزو، وكان يحترز عن مجالسه والانبساط في المأكل، وخرج آخر عمره حاجا وبلغ دمشق، وصنف في دمشق كتاب الخصائص في فضل علي بن أبي طالب وأهل البيت، وأكثر رواياته فيه عن أحمد بن حنبل، فأنكروا عليه ذلك. فقال: دخلت دمشق والمنحرف عن علي بها كثير، فصنفت كتاب الخصائص رجوت أن يهديهم الله بهذا الكتاب، فقل له: ألا تخرج فضائل معاوية؟ فقال: أي شيء أخرج؟ حديث اللهم لا تشبع بطنه؟ فسكت السائل، وسئل - أيضا - عن معاوية وما جاء من فضائله، فقال: ألا يرضى رأسا برأس حتى يفضل، فما زالوا يدفعون في خصييه وداسوه حتى أخرج من المسجد وحمل إلى الرملة.

قال الحافظ أبو نعيم: مات بسبب ذلك الدوس وهو منقول.

وقال الدارقطني: امتحن بدمشق وأدرك الشهادة، وكان ذلك سنة

303 هـ⁽³¹⁾

ومعنى ماسبق أن لاقيمة لتجريح الرجال أو تعديلهم وبمعنى أصح لاقيمة لتصحيح أو تضعيف الأحاديث والتي تقوم أساسا على تجريح أو تعديل الرجال: «وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم - والحق يقال - عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن، فقل أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي لا يتفق والظروف التي قيلت فيه أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المؤلف في تعبير النبي، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه وهكذا، ولم تظفر منهم في الباب بعشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم،

⁽³¹⁾ مرتضى العسكري: معالم المدرستين المجلد الأول ص: 429-430

نرى البخاري نفسه على جليل قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت
الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره
على نقد الرجال، كحديث : «لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة
نفس منفوسة» وحديث : «من اصطبغ كل يوم سبع تمرات من عجوة
لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل»⁽³²⁾

على أن الجرح والتعديل كان أيضا بين «الصحابة» فكانوا يقبلون
الأحاديث ويرفضون من آخرين، يقول أحمد أمين :

«ويظهر أن الصحابة أنفسهم في زمنهم كان يضع بعضهم بعضا
موضع النقد. وينزلون بعضا منزلة أسمى من بعض، فقد رأيت قبل أن
منهم من كان إذا روي له حديث طلب من المحدث برهانا، بل روي ماهو
أكثر من ذلك، فقد روي أن أبا هريرة روى حديثا : «من حمل جنازة
فليتوضأ» فلم يأخذ ابن عباس بخبره، وقال : لا يلزمنا الوضوء في حمل
عيدان يابسة ! وكذلك روي أنه حدث بحديث جاء في الصحيحين وهو :
«متى استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها في الإناء، فإن
أحدكم لا يدري أين باتت يده» فلم تأخذ به عائشة وقالت : كيف تصنع
بالمهراس* ؟ وكالذي روي أن فاطمة بنت قيس روت أن زوجها طلق فبت
الطلاق، فلم يجعل رسول الله (ص) لها نفقة وسكنى، وقال لها : اعتدي
في بيت ابن مكتوم فإنه رجل أعمى، فردها أمير المؤمنين عمر قائلا : لا
نترك كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لاندري أصدقت أو كذبت، حفظت
أم نسييت. وقالت عائشة : ألا تتقين الله... الخ ومثل هذا كثير»⁽³³⁾.

(32) أحمد أمين : فجر الإسلام ص : 217-218

* المهراس : حجر منقور ضخيم لا ينقله الرجال ، ولا يحركونه لثقله يملئونه ماء وينظفون منه .

(33) نفس المصدر ص : 216-217 .

أما ألفاظ الجرح والتعديل كما يذكرها نور الدين عتر :

«مراتب التعديل عند الرازي :

قال ابن أبي حاتم : وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب

شتى :

1- فإذا قيل للواحد : إنه ثقة أو متقن أو ثبت ، فهو ممن يحتج

بحديثه .

2- وإذا قيل له صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس به ، فهو ممن

يكتب حديثه وينظر فيه ، وهي المنزلة الثانية .

3- وإذا قيل : «شيخ» فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه ،

إلا أنه دون الثانية .

4- وإذا قالوا : «صالح الحديث» فإنه يكتب حديثه للاعتبار .

مراتب الجرح عند الرازي :

1- وإذا أجابوا في الرجل ب «لين الحديث» فهو ممن يكتب حديثه

وينظر فيه اعتبارا .

2- وإذا قالوا «ليس بقوي» فهو بمنزلة الأولى في كتبه حديثه إلا

أنه دونه .

3- وإذا قالوا «ضعيف الحديث» فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل

يعتبر به .

4- وإذا قالوا «متروك الحديث» أو «ذاهب الحديث» أو «كذاب» فهو

ساقط الحديث لا يكتب حديثه ، وهي المنزلة الرابعة .

وقد تابع الرازي على هذا التقسيم ابن الصلاح والنووي وغيرهما

فوافقوه موافقة تامة . وجاء غيرهما فوافقوا على التقسيم وأحكامه

من حيث الإجمال وزادوا عليه بعض التفاصيل ، أشهرهم الذهبي ،
والعراقي ، وابن حجر ، والسخاوي .

قال الذهبي في ديباجة ميزان الإعتدال :

1- فأعلى الرواة المقبولين : ثبت حجة ، وثبت حافظ ، أو ثقة متقن ،
وثقة ثقة .

2- ثم ثقة .

3- ثم صدوق ، ولا بأس به ، وليس به بأس .

4- ثم محله الصدق ، وجيد الحديث ، وصالح الحديث ، وشيخ
وسط ، وشيخ حسن الحديث ، وصدوق إن شاء الله ، وصويلح ونحو
ذلك .

فقد زاد رتبة أعلى من الأولى عند ابن أبي حاتم ، وجعل الثالثة
والرابعة مرتبة واحدة .

أما في الجرح فقال :

1- وأردأ عبارات الجرح : دجال ، كذاب ، وضاع ، يضع الحديث ،

2- ثم : متهم بالكذب ، ومتفق على تركه .

3- ثم متروك ، وليس بثقة ، وسكتوا عنه ...

4- ثم واه بكرة ، وليس بشيء ، وضعيف جدا ، وضعفوه ...

5- ثم يضعف ، وفيه ضعف ، وقد ضعف ، وليس بالقوي ، سيء

الحفظ ... إلخ

وجاء العراقي فتابع الذهبي في تقسيمه وأدخل عليه تفصيلا
وايضاحا ، كلمة المرتبة الأولى - المرتبة الثانية ، بدلا من كلمة ثم ، وتوسع
في ذكر ألفاظ كل مرتبة وأبان حكم المراتب وأوضحه .

فالأولى والثانية من مراتب التعديل، إذا قيل للواحد شيء من ألفاظهما فهو ممن يحتج بحديثه والثالثة يكتب حديثه وينظر فيه، والرابعة بمنزلة التي قبلها يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دونها.

وقال في المراتب الثلاث الأولى من مراتب الجرح: «وكل من قيل فيه ذلك من هذه المراتب الثلاث لا يحتج به ولا يستشهد به ولا يعتبر به». وفي المرتبتين الرابعة والخامسة: «يخرج حديثه للاعتبار».

ثم جاء الحافظ ابن حجر العسقلاني فزاد في نخبته مرتبة في التعديل أعلى من المرتبة التي زادها الذهبي والعراقي وهي ما عبر فيها بأفعل التفضيل، كأوثق الناس، فصارت مراتب التعديل خمساً وزاد عليها في كتابيه (تهذيب التهذيب) و(تقريب التهذيب) رتبة أخرى اعتبرها أعلى أيضاً وهي رتبة الصحابة، فصارت مراتب التعديل ستاً... وأما مراتب الجرح فزاد عليها الحافظ رتبة المبالغة كأكذب الناس، وتابعه عليها السخاوي فصارت مراتب الجرح ستاً أيضاً⁽³⁴⁾.

تعريف الحديث الصحيح

يعرف الحديث الصحيح كما يلي: «الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً. ففي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والشاذ، وما فيه علة قاذحة مما في روايته نوع جرح»⁽³⁵⁾.

أما الحديث الشاذ فمعناه: «مارواه الثقة المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، على ما هو المعتمد عند المحدثين، وأوضح ذلك ابن الصلاح في

⁽³⁴⁾ نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث ص: 106-109

⁽³⁵⁾ الألباني: تمام المنة في التعليق على فقه السنة ص: 15 وهو تعريف لابن الصلاح في كتابه «مقدمة ابن الصلاح».

«المقدمة» فقال : «إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ أو أضبط، كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد، فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه، قبل ما انفرد به، ولم يقدح الإنفرد به، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به، كان انفرده خارماً له مزحزحاً له عن حيز الصحيح، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده، استحسنا حديثه ذلك ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر...»

والشذوذ يكون في السند ويكون في المتن»⁽³⁶⁾

إن الشذوذ سواء من حيث المتن أو من حيث الإسناد لا يمكن ضبطه مادام توثيق الرجال ليس بدوره مضبوطاً كما رأينا من قبل. تبقى قيمة المتن هنا متعلقة أكثر بنقد داخلي.

أما تطبيق شروط الشذوذ على «الصحابة» فيلزمنا برد كثير من الأحاديث التي رواها بعض «الصحابة» مخالفة لما رواه «صحابة» أوثق منهم، يقول الألباني : «إذا كان عندك عالمان من الصحابة لا بد أن تنظر إلى الحقائق التالية :

- من أقدمهم صحبة لرسول الله (ص).
- من أعلمهم بسنة رسول الله (ص).
- من أكثرهم سفراً وحضراً للرسول (ص)...إلخ.

⁽³⁶⁾ نفس المصدر ص: 16

وهناك مرجحات أخرى وفيها شيء من الدقة
أكتفي الآن بمثال واحد.

المسألة تختلف بين أن تكون وقعت من الرسول وهو في بيته وبين أن تكون وقعت مثلاً وهو في مسجده ومسألة أخرى ثالثة وقعت وهو في سفره أو أسفاره، لاشك أنه يختلف الأمر هنا، إذا كانت إحدى أمهات المؤمنين تتكلم عن مسألة لاتقع من الرسول إلا وهو في بيته وتكلم صحابي من الرجال بقول خلاف قول أم المؤمنين وليس عندنا مرجح كما قلنا من قبل. ألا ترى معي أنه حين ذاك تطمئن النفس بقول أم المؤمنين دون قول الصحابي الآخر لأن المسألة الداخلية أهل البيت أعرف بها من الصحابة الذين هم يعيشون مع الرسول (ص) خارج الدار، هذا مثال تقريبي...

والعكس بالعكس تماماً إذا كانت مسألة لها علاقة بأسفاره، وقال عمر بن الخطاب أو ابن عمر أو أبو هريرة أو غيره كلمة غير كلمة أم المؤمنين وهي في عقر دارها، والمسألة ليست متعلقة بدارها حينئذ قول ذاك الصحابي يقدم على قول السيدة عائشة، مثلاً هناك خبر عن السيدة عائشة تقول: من حدثكم أن محمداً بال قائماً فقد كذب،

لقد رأيته يبول جالسا أو قاعداً، لكن وجدنا حديثاً آخر وفي صحيح البخاري عن حذيفة بن اليمان قال: أتى رسول الله (ص) سباطة* قوم فبال وهو قائم.

هي تقول من حدثكم فقد كذب... ليس صادقاً.

لكن حذيفة رأى من الرسول شيئاً خارج الدار لم تره السيدة عائشة، إذاً نأخذ بقول حذيفة ونصدق المخبرين معاً.

*سباطة: الموضع الذي يرمى فيه التراب والأوساخ وما يكتس من المنازل

عائشة تتحدث عما رأت ولكنها بالغت عندما قالت : ومن حدثكم أن الرسول بال قائما فقد كذب...

الآن تتشابه علينا الأمور ولا نجد مرجحات من أي مرجحات وما أكثرها، لكن نجد رجلا عالما مسننا في العلم وبالنسبة للصحابة من السابقين الأولين ونجد آخر من أهل الفتح مثلا الذين أسلموا مؤخرا...

تضارب قولاهما وليس عندنا مانرجح...ماذا نفعل في هذه الحالة؟
نأخذ بقول السابق المتقدم...»⁽³⁷⁾

أما الاتصال فمعناه أن كل راو قد تلقى الحديث مباشرة ممن فوقه في السند من الرواة : «لأنه إذا لم يكن متصلا فمعناه أنه سقط من سنده واسطة أو أكثر ويحتمل أن يكون الواسطة المحذوف ضعيفا، فلا يكون الحديث صحيحا»⁽³⁸⁾

وأنواع الحديث غير المتصل :

- المنقطع : «وأولى تعاريفه تعريف الحافظ ابن عبد البر وهو :

المنقطع كل ما لا يتصل، سواء كان يعزى إلى النبي أو إلى غيره.

فهو ما سقط منه راو أو أكثر من أي موضع من السند، وفيه يقول صاحب المنظومة البيقونية :

وكل ما لم يتصل بحال إسناده منقطع الأوصال

على ذلك درج المتقدمون، وقال النووي : «إنه الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين».

وعليه يكون المنقطع أصلا عاما تندرج تحته أنواع الانقطاع.

⁽³⁷⁾ الألباني : فتاوى الشيخ الألباني... ص : 530-532 وحسب فهرس الكتاب أنظر : (كم ترك الأول للآخر - نقلا عن الشريط التاسع والثلاثون بعد المائة السابعة) .
⁽³⁸⁾ نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث ص : 242 .

أما المتأخرون فجعلوه قسما خاصا، وعرفوه بأنه : هو الحديث الذي سقط من رواته راو واحد قبل الصحابي في موضع واحد أو مواضع متعددة بحيث لايزيد الساقط في كل منها على واحد وألا يكون الساقط في أول السند.

وهذا التعريف جعل المنقطع مباينا لسائر أنواع الإنقطاع حيث خرج بقولهم «واحد» المعضل ، و«بما قبل الصحابي» المرسل ، وبشرط أن لا يكون الساقط أول السند خرج المعلق...

وأدرج الحاكم في المنقطع الإسناد الذي ذكر فيه بعض رواته بلفظ مبهم. نحو «رجل» أو «شيخ» إذا لم يعرف اسمه، مثل الحديث الذي رواه الحريري عن أبي العلاء بن عبد الله الشخير عن رجلين من بني حنضلة عن شداد بن أوس قال : كان رسول الله يعلم أحدنا أن يقول في صلاته : «اللهم إني أسألك الثبات في الأمر والعزيمة على الرشد...»

أما عبارات أهل هذا الفن ، فقد جعلت ذلك «متصلا في إسناده مبهم» قال الحافظ العلائي : والتحقيق أن قول الراوي عن «رجل» ونحوه متصل ، ولكن حكمه حكم المنقطع لعدم الإحتجاج به⁽³⁹⁾.

اختلاف أسماء الحديث المنقطع بين المنقطع والمرسل والمعضل أو غيرها كما فعل المتأخرون أو حصرها ضمن اسم واحد هو المنقطع كما فعل المتقدمون لا يغير من حكم الحديث المنقطع بكل أصنافه في شيء إذ حكمه أنه مردود لا يقبل.

- المرسل : نوعان : مرسل التابعي ومرسل «الصحابي»

أما مرسل التابعي فهو : «مارفعه التابعي بأن يقول : «قال رسول الله» سواء كان التابعي كبيرا أو صغيرا...

⁽³⁹⁾ نفس المصدر ص : 367-369 .

اختلف العلماء في الإحتجاج بالحديث المرسل اختلافا كثيرا، نورد منه أهم الآراء وأشهر الأقوال وهي ثلاثة :

المذهب الأول : مذهب جمهور المحدثين وكثير من الفقهاء والأصوليين وهو أن المرسل ضعيف لا يحتج به.

ودليلهم على ذلك : أن المحذوف مجهول الحال، لأنه يحتمل أن يكون غير صحابي، وإذا كان كذلك فإن الرواة «حدثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثا وأرسله لعله أخذه من غير ثقة»...

المذهب الثاني : مذهب الإمام المطلب الشافعي، وهو - كما أورده في الرسالة - قبول المرسل من كبار التابعين بشرط الإعتبار* في الحديث المرسل والراوي المرسل...

المذهب الثالث : مذهب أبي حنيفة ومالك وأصحابهما، وهو أن المرسل من الثقة صحيح يحتج به...»⁽⁴⁰⁾

وأقول بأن المرسل هو حديث منقطع فحكمه الرد، ونأخذ بحكم المذهب الأول لأن المحذوف مجهول الحال.

أما مرسل «الصحابي» فهو : «ما يرويه الصحابي عن النبي (ص) ولم يسمعه منه، إما لصغر سنه، أو تأخر إسلامه أو غيابه عن شهود ذلك.

ومنه كثير من حديث ابن عباس، وعبد الله بن الزبير، وغيرهما من أحداث الصحابة.

مثاله : ما أخرجه أحمد والترمذي : عن ابن عباس قال : مرض أبو طالب فأتته قريش وأتاه رسول الله (ص) يعوده، وعند رأسه مقعد رجل، فقام أبو جهل فقعد فيه، فقالوا : إن ابن أخيك يقع في آلهتنا، قال :

* تراجع شروط الإعتبار في كتاب : نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث ص : 372
⁽⁴⁰⁾ نفس المصدر ص : 370-372

ما شأن قومك يشكونك؟ قال : «ياعم أريدكم على كلمة واحدة تدين لهم بها العرب وتؤدي العجم إليهم الجزية». قال : ماهي ، قال : «لا إله إلا الله». فقاموا فقالوا : أجعل الآلهة إلها واحدا»⁽⁴¹⁾

وإن كان الكثيرون يقبلون مراسيل «الصحابة» لأنهم ثقة ، أقول حتى على اعتبار أن «الصحابة» كلهم ثقة ، فإن مراسيلهم يجب أن ترد لأنها قد تكون رويت عن :

- «صحابة» آخرين يفتقدون الضبط .

- أو عن تابعي فقد روى بعض «الصحابة» عن بعض التابعين وهو يندرج تحت رواية الأكابر عن الأصاغر : «وقد ذكروا مما يندرج تحت هذا النوع رواية الصحابي عن التابعي ، كرواية العبادلة* وغيرهم من الصحابة عن كعب الأحبار بعض ما كان يحدث به من أخبار السابقين...

ومن رواية الأكابر عن الأصاغر نوع طريف هو رواية صحابي عن تابعي عن صحابي ، وإن كان نادرا مثل حديث السائب بن يزيد وهو الصحابي عن عبد الرحمن بن عبد القاري التابعي عن عمر بن الخطاب عن النبي (ص) قال : «من نام عن حربه أو عن شيء منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل» رواه مسلم في صحيحه»⁽⁴²⁾

- أو عمن كانوا يروون الإسرائيليات* مثل كعب أحبار اليهود و تميم الداري الراهب النصراني : «وكانا قد أظهرنا الإسلام بعد انتشاره ، وتقربا

⁽⁴¹⁾ نفس المصدر ص: 373

* العبادلة : هم : عبد الله بن عباس ، عبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب .

⁽⁴²⁾ نفس المصدر ص: 155-156

* الإسرائيليات : أحاديث بني إسرائيل المأخوذة من التوراة

إلى الخلفاء بعد الرسول (ص)، ففسحت مدرسة الخلفاء لهما ولأمثالهما المجال أن يثبوا الأحاديث الإسرائيلية بين المسلمين كما يشاءون...

أما كعب أحبار اليهود فكان الخلفاء عمر وعثمان ومعاوية يسألونه عن مبدأ الخلق وقضايا المعاد، وتفسير القرآن إلى غير ذلك.

وروى عنهما صحابة أمثال أنس بن مالك وأبي هريرة وعبدالله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن الزبير ومعاوية ونظرائهم من الصحابة والتابعين...»⁽⁴³⁾

فحكم مرسل «الصحابي» أنه مردود لأن الواسطة محذوف غير معروف مجهول الحال.

- المعلق : وهو : «ما حذف مبتدأ سنده، سواء كان المحذوف واحدا أو أكثر على سبيل التوالي ولو إلى آخر السند.

...وحكم المعلق أنه مردود مثل حكم المنقطع للجهل بحال المحذوف... حكم المعلق في الصحيحين : بيان ذلك بالنسبة للبخاري : أن تعليقه للحديث إما أن يكون بصيغة الجزم، مثل : قال فلان، أو حدث، أو روى، أو ذكر، وإما أن يكون بصيغة لاتفيد الجزم، مثل روي عن فلان، أو يحكى، أو عن فلان، أو يقال، وتسمى صيغة تمرىض.

أما القسم الأول : وهو المعلق بصيغة الجزم، فإن هذه الصيغة تعتبر حكما بصحة الحديث إلى من علقه عنه فقط، لأنه لا يستجيز أن يجزم بالحديث عنه ونسبته إليه إلا وقد صح عنه أنه قاله.

فإذا جزم به عن النبي (ص)، أو عن الصحابي عنه فهو صحيح.

أما إذا كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة فلا يحكم بصحة الحديث حكما مطلقا، بل يتوقف على النظر فيمن أبرز من رجاله، وفي

⁽⁴³⁾ مرتضى العسكري : معالم المدرستين المجلد الثاني ص : 51-52

غير ذلك مما يشترط لصحة الحديث، فتنوع هذه الأحاديث إلى الصحيح وغيره، بحسب ذلك.

مثال الصحيح : قوله في الصوم : وقال صلة عن عمار : «من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم». وصلة هو ابن زفر من فضلاء التابعين والحديث صحيح صححه الترمذي وغيره.

ومثال الضعيف : قوله في الزكاة : «وقال طاووس : قال معاذ بن جبل لأهل اليمن : ائتوني بعرض ثياب خميص، أو ليس في الصدقة». إسناده إلى طاووس صحيح ، لكنه لم يسمع من معاذ، فالإسناد منقطع ، غير صحيح...

وأما القسم الثاني من المعلق عند البخاري : وهو ما كان بغير صيغة الجزم، فهذه الصيغة ليست حكما بصحته عمن رواه عنه ، لأنها تستعمل في الحديث الصحيح وتستعمل في الضعيف أيضا...»⁽⁴⁴⁾.

وأقول أن الحديث المعلق حكمه أنه مردود سواء روي في صحيح البخاري أو غيره، لأن الواسطة محذوف مجهول الحال، وكون هذه المعلقات التي ذكرها البخاري بصيغة الجزم، كونها مذكورة في صحيح البخاري لا يعطيها أية قوة، فإن صحيح البخاري ليس إلا كتابا يجب أن يجري عليه ما يجري على الكتب الأخرى من النقد.

وهكذا نجد يوسف القرضاوي يرد الحديث الذي رواه البخاري معلقا في صحيحه : «وقال هشام بن عمار : حدثنا صدقة بن خالد : حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر : حدثنا عطية بن قيس الكلابي : حدثنا عبد الرحمان بن غنم الأشعري قال : حدثني أبو عامر - أو أبو مالك - الأشعري،

⁽⁴⁴⁾ نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث ص : 374-377 .

والله ما كذبني : سمع النبي يقول : ليكونن من أمتي أقوام ، يستحلون
الحر والحريم ، والخمر والمعازف ، ولينزلن أقوام إلى جنب علم ، يروح
عليهم بسارحة لهم ، يأتيهم - يعني الفقير - لحاجة فيقولون : ارجع
إلينا غدا ، فيبيتهم الله ، ويضع العلم ، ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى
يوم القيامة»⁽⁴⁵⁾

يقول القرضاوي : «والحديث وإن كان في صحيح البخاري ، إلا أنه
من «المعلقات» لامن «المسندات المتصلة» ولذلك رده ابن حزم لانقطاع
سنده ، ومع «التعليق» فقد قالوا : إن سنده ومتمته لم يسلم من الاضطراب ،
فسنده يدور على (هشام بن عمار) وقد ضعفه الكثيرون...»⁽⁴⁶⁾.

أما عدد الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري فيقول محمد عبد
العزیز الخولي : «وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن عدة مافيه من الأحاديث
بالمكرر 7397 سوى المعلقات والمتابعات والموقوفات. وبغير المكرر من
المتون الموصولة 2602 ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يصلها في موضع
آخر منه 159 حديث فمجموع غير المكرر 2761 وفيه من المعلقات 1341
حديث...»⁽⁴⁷⁾

- المعضل : وهو : «ماسقط من إسناده اثنان أو أكثر في موضع واحد
سواء كان في أول السند أو وسطه أو منتهاه.

سمي بذلك لأن الحديث بسقوط واحد يصير مردودا ، فإذا سقط منه
اثنان أو أكثر كان أمره أشد ، فكأن المحدث بهذا الإسقاط أعضله.

⁽⁴⁵⁾ صحيح البخاري - كتاب الأشربة - باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه -
حديث 5590 .

⁽⁴⁶⁾ يوسف القرضاوي : فتاوى معاصرة - الجزء الثاني ص : 482 دار الوفاء المنصورة مصر الطبعة
الثالثة 1994

⁽⁴⁷⁾ محمد عبد العزیز الخولي : تاريخ فنون الحديث ص : 57

أي أعياء فلم ينتفع به من يرويه عنه»⁽⁴⁸⁾.

- المدلس : «هذا النوع مهم على غاية من الخطورة، لما فيه من الغموض والخفاء.

والتدليس في اللغة مشتق من الدلس، بالتحريك، وهو اختلاط الظلام بالنور، سمي المدلس بذلك لما فيه من الخفاء والتغطية.

وقد قسم العلماء الحديث المدلس أقساما عدة، تنتهي إلى قسمين رئيسيين هما : تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ.

القسم الأول : تدليس الإسناد : وهو على أربعة أضرب :

1- تدليس الإسقاط : وهو أن يروي المحدث عن لقيه وسمعه مالم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه، أو عن لقيه ولم يسمع منه موهما أنه لقيه وسمع منه، كأن يقول : عن فلان أو أن فلانا قال كذا، أو قال فلان أو حدث بكذا... ونحو ذلك مما يوهم السماع ولا يصرح به، وقد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر.

أما إذا أتى بلفظ صريح في السماع، مثل : حدثني، أو سمعت فقد خرج عن كونه مدلسا، وصار كذابا مفروغا منه...

مثال هذا المدلس : الحديث الذي رواه أبو عوانة عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر أن النبي قال : «فلان في النار ينادي : يا حنان يا منان».

قال أبو عوانة : قلت للأعمش : «سمعت هذا من إبراهيم؟ قال : لا ؛ حدثني به حكيم بن جبير عنه» فقد دلس الأعمش الحديث عن إبراهيم، فلما استفسر بين الواسطة بينه وبينه.

⁽⁴⁸⁾ نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث : ص 378-379

2- تدليس التسوية : وهو أن يروي المدلس حديثاً عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر ، فيسقط الضعيف ويجعل بين الثقتين عبارة موهمة ، فيستوي الإسناد كله ثقات بحسب الظاهر لمن لم يخبر هذا الشأن ، وقد سماه القدماء «تجويدا» لأنه ذكر من فيه من الأجواد وحذف غيرهم.

ومن كان يعرف بذلك ويكثر منه : بقية بن الوليد الحمصي ، والوليد بن مسلم الدمشقي ، حتى تكلم فيهما بسبب ذلك : قال أبو مسهر : «أحاديث بقية ليست نقية ، فكن منها على تقية».

وقال أبو مسهر أيضا : «كان الوليد بن مسلم يحدث بأحاديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلسها عنهم».

وقال الحافظ ابن حجر في الوليد : «ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية».

3- تدليس القطع : وهو أن يقطع اتصال أداة الرواية بالراوي .

مثاله : مقاله علي بن خشرم : كنا عند ابن عيينة ، فقال «الزهري» فقل له : «حدثك» فسكت ! ثم قال «الزهري» فقل له : سمعته منه ؟ فقال : «لم أسمع منه ولا من سمعه منه ، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري».

فهو مثل تدليس الإسقاط مع إسقاط أداة الرواية أيضا .

4- تدليس العطف : وهو أن يصرح بالتحديث عن شيخ له ، ويعطف عليه شيخا آخر لم يسمع منه ذلك المروي .

قال الحاكم : حدثونا أن جماعة من أصحاب هشيم اجتمعوا يوما على أن لا يأخذوا منه بالتدليس ، فقطن لذلك فكان يقول في كل حديث يذكره : «حدثنا حصين ، ومغيرة عن إبراهيم» فلما فرغ قال لهم : «هل

دلت لكم اليوم؟» فقالوا : لا. فقال : «لم أسمع من مغيرة حرفا مما ذكرته، إنما قلت : حدثني حصين ومغيرة غير مسموع لي» أي أنه أضمر في الكلام محذوفا كما فسر عبارته.

وحكم تدليس الإسناد بأضر به كلها : أنه مكروه جدا، ذمه أكثر العلماء، قال شعبة بن الحجاج : «التدليس أخو الكذب».

وقال سليمان بن داود المنقري : «التدليس والغش والغرور والخداع والكذب يحشر يوم تبلى السرائر في نفاذ واحد»...

وأما حكم حديث المدلس تدليس الإسناد : فقد اختلفت فيه آراء العلماء، فمنهم من شدد فجره ولم يقبل حديثه مطلقا، ومنهم متساهل يقبله مطلقا، والصحيح الذي عليه جمهور الأئمة التفصيل، وهو أن مارواه المدلس الثقة بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال حكمه حكم المنقطع مردود، ومارواه بلفظ مبين للاتصال نحو «سمعت، وحدثنا، وأخبرنا» فهو متصل، يحتج به إذا استوفى باقي السند والمتن شروط الاحتجاج.

وهذا لأن التدليس ليس كذبا وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل، فإذا زال الاحتمال كان الإسناد متصلا، وقد أخذ بهذا جمهور الفقهاء، لاسيما الشافعي، فإنه أجراه فيمن عرفناه دلس مرة.

ويدل على صحة ذلك أيضا أن في الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة كثيرا من أحاديث هذا الضرب مما صرح فيه بالسماع، كقتادة، والأعمش، وسفيان الثوري، وابن عينة، وهشيم بن بشير، وغيرهم، فتصحيح الأئمة لأحاديثهم التي بينوا فيها اتصال السند يدل على ما قلناه.

القسم الثاني : تدليس الشيوخ :

وهو أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه، فيسميه، أو يكتبه، أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.

مثاله : أن الحارث بن أبي أسامة روى عن الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان الشهير بابن أبي الدنيا، والحارث أكبر منه فدلسه فمرة قال : عبد الله بن عبيد، ومرة قال : عبد الله بن سفيان، ومرة : أبو بكر بن سفيان...يدلسه.

وكذلك فعل الخطيب البغدادي في كثير من شيوخه، فقد روى في كتابه «الرحلة في طلب الحديث» عن الحسن بن محمد الخلال، ثم دلسه فسماه الحسن بن أبي طالب، ووجدناه يروي فيه عن شيخه محمد بن الحسين بن الفضل القطان، ثم يقول : «ثنا ابن الفضل» ويقول «محمد بن الحسين» وهو هو دلسه.

وحكم هذا القسم في الكراهة أخف إجمالا من القسم السابق...»⁽⁴⁹⁾ وتطبيق هذا الشرط على «الصحابة» يجعلنا نرد أحاديث الذين كانوا يدلسون مثل أبي هريرة، يقول مصطفى بوهندي في كتابه : «أكثر أبو هريرة» مايلي : «روى الذهبي بسنده قال : «سمعت الشعبي يقول : كان أبو هريرة يدلس» قال الذهبي : «قلت تدليس الصحابة كثير ولا عيب فيه، فإن تدليسهم عن صاحب أكبر منهم والصحابة كلهم عدول».

إن المشكلة التي نعالجها في هذه الفقرة ليست مشكلة الصحابي الذي يدلس، فيخفي شيوخه وهم ثقات وعدول ولا ضرر من عدم ذكرهم، وإنما مشكلة شخص يدعي أنه من الصحابة، ويخفي شيوخه من الصحابة أو من أهل الكتاب أو غيرهم، ليحل محلهم فيصبح صحابيا ملازما للرسول، وتصبح أحاديثه ملزمة بدعوى أنها أحاديث نبوية...

* ثنا : حدثناونا : أخبرنا وأنا : أنبأنا .

⁽⁴⁹⁾ نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث ص 380-385

* لأن الكاتب عند التحقيق في سنة إسلام أبي هريرة وفي سنة وفاته تبين له أن إسلام أبي هريرة يكون بين السنة الرابعة عشرة والسنة العشرين للهجرة أي أيام حكم عمر بن الخطاب وبالتالي يصير أبو هريرة «تابعيا» لا «صحابيا» .

راجع فصل : هل يعد أبو هريرة من الصحابة؟ ص : 45 .

والمعلوم أن أبا هريرة قد تتلمذ على عدد من الصحابة والتابعين وأهل الكتاب ومنهم عبد الله بن سلام وكعب الأحبار وغيرهما، غير أنه في أغلب رواياته لا يصرح بشيوخه، ويرفع أحاديثه مباشرة إلى النبي، وحتى عندما أجاب على معضلة الإكثار والمخالفة لم يذكر أن ذلك له علاقة بما رواه عن هؤلاء الشيوخ غير النبي (ص)، وإنما ادعى أن ذلك يرجع إلى الملازمة والحفظ فقط، وهو يخالف ما تشهد به رواياته نفسها : أنه أخذ عن الصحابة والتابعين من مسلمين وأهل كتاب وربما دلّسهم فلما كشف أمره اعترف بهذا التدليس...»⁽⁵⁰⁾

أما نوعية الأحاديث التي تروى عن أبي هريرة، فيقول مصطفى بوهندي : «تسم بالإعجاز والعجائبية، فهو عندما لقيه (الهاء تعود على النبي) لأول مرة كان له غلام فضاع له، فلما أسلم قال له رسول الله أهذا غلامك؟ قال : نعم ! وأعتقه في سبيل الله. وهو عندما هاجر هاجر مع أمه، وكانت تسب رسول الله، فجاء إلى رسول الله (ص) وهو يبكي من أجل ذلك، فدعا لها رسول الله (ص) بالهداية، فما أنه وصل البيت حتى سمع خشخشة الماء ووجدتها تتوضأ للصلاة. فسأل رسول الله (ص) ألا يراها أحد هو وأمّه إلا أحبهما، وكذلك كان. وكلفه رسول الله (ص) بحراسة التمور، وجاءه رجل فشكا له جوعه وفاقته وفقر عياله، فرق لحاله وأعطاه من التمر، ولما عاد إلى رسول الله (ص) وأخبره الخبر قال له : إن ذلك لشيطان، وأنه سيعود إليه مرة أخرى، وكذلك كان. وعاد إلى النبي وأخبره الخبر ثانية فأخبره أنه سيعود للمرة الثالثة، وكذلك كان. فلما ضبطه أبو هريرة علمه الآية التي تقضي على الشياطين وهي آية الكرسي. ولما ذهب مع النبي إلى وليمة رفع النبي الكتف وكانت أحب الطعام إليه،

⁽⁵⁰⁾ مصطفى بوهندي : أكثر أبو هريرة - دراسة تحليلية نقدية ص : 49-50 مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء المغرب الطبعة الأولى أبريل 2002 .

ونهمس منها نهسة ثم بدأ يحدث بحديث الشفاعة الطويل . وجل علاقة أبي هريرة مع رسول الله (ص) هي علاقة إعجاز، فهو قد جمع النمرة فأصبح يحفظ ولا ينسى، وكثر له ولأهل الصفة في الليلة ذات المسغبة اللبن حتى كفاهم جميعا . وأعطاه جراب التمر الذي بقي يأكل منه بعد وفاته، وغيرها من أحاديث الإعجاز التي لا يرويها إلا هو عن نفسه . أما عن بقية أحاديثه فهي عبارة عن أخبار تتعلق بالأمم السالفة أو الفتن الآتية، أو الغيوب المستورة، كما هي فضائل تتعلق بأشخاص أو قبائل أو طوائف، كفضل دوس (قلت لن يسألني عن هذا الأمر إلا دوسي)، وفضل قريش ووجوب الإمارة فيها (الأئمة من قريش)، وفضل ابني عمرو بن العاص (ابنا العاص مؤمنان) وفضل اليمن (اليمن يمان والحكمة يمانية، أتاكم أهل اليمن هم أرق قلوبا)، كما هي أحكام تتعلق بأمور مختلفة منها : جواز التحديث عن بني إسرائيل (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)، أو وجوب الخضوع للإمام وملازمة الجماعة (من خرج عن الجماعة قيد شبر خلع ربة الإسلام من عنقه).

ومقابل هذه الأحاديث لم يذكر لنا شيئا عن أيامه (ص) وحياته اليومية وعلاقاته العامة والخاصة، ومرضه واحتضاره وموته، وكأنه لم يكن موجودا - وهو الملازم الحريص على الرواية - أو أن حدث الوفاة لا يعني له شيئا، فلم ندر كيف استقبل هذا الحدث وما الذي ترتب عنه بالنسبة إليه وهو يفقد الشخص الذي لازمه على ملء بطنه...⁽⁵¹⁾

وبالنسبة لباقي الرواة أقول أن حكم المدلس هو أن ترد أحاديثه، لأن التدليس كذب، بل هو شر الكذب، ولهذا قال مالك بن أنس في ابن إسحاق صاحب السيرة الشهيرة أنه كذاب، غير أن المحدثين فرقوا بين

⁽⁵¹⁾ نفس المصدر ص : 21-23 .

التدليس والكذب، لأن هذا يطعن في كبار من أعلامهم ، مثل الحسن البصري ، حيث كان معروفاً بالتدليس ، يقول الألباني : «الحسن البصري هو يعترف في بعض رواياته أنه يروي أشياء لم يسمعها من الصحابي ، إنما سمعها من غيره فهذه مصرح بها في ترجمة الرجل.....»⁽⁵²⁾

ونفس الشيء في محمد بن إسحاق : «...أن محمد بن إسحق صاحب السيرة هو فعلاً كان يدلس ، أي كان يروي عن بعض شيوخه ما لم يسمع منه...»⁽⁵³⁾

يلزمنا إذن رد كل أحاديث المدلسين بمن فيهم أولئك الذين روى لهم البخاري في صحيحه ، وسيان أكانوا ثقاتاً أو غير ذلك ، بل إنه لا معنى لأن نقول عن رجل إنه ثقة ولكنه كان يدلس ، كما قال ابن حجر العسقلاني في الوليد بن مسلم : «ثقة لكنه كثير التدليس» ، لأنه لا ثقة مع الكذب.

- المرسل الخفي : وهو : «الحديث الذي رواه الراوي عن عاصره ولم يسمع منه ، ولم يلقه.

وهو نوع من المنقطع ، إلا أن الانقطاع فيه خفي ، لما أن تعاصر الراويين يوهم اتصال السند بينهما.

ومن أمثلة المرسل الخفي ما رواه الترمذي في العلل الكبير : «حدثنا إبراهيم بن عبد الله الهروي نا هشيم أنا يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله (ص) : «مطل الغني ظلم ، وإذا أحلت على ملء فاتبعه ، ولا تبع بيعتين في بيعة».

⁽⁵²⁾ الألباني : فتاوى الشيخ الألباني... ص 165 (منهج النقد - نقلاً عن الشريط السادس والثلاثون بعد المائة السادسة)

⁽⁵³⁾ نفس المصدر ص : 164 (نفس المعطيات السابقة) .

فهذا الإسناد ظاهرة الاتصال، يونس أدرك نافعا وعاصره معاصرة حتى عد فيمن سمع من نافعو لكن أئمة النقد قالوا إنه لم يسمع منه، قال البخاري : «ماأرى يونس بن عبيد سمع من نافع». وهو رأي ابن معين وأحمد بن حنبل وأبي حاتم أيضا، فهو من المرسل الخفي...»⁽⁵⁴⁾

ولهذا لم يكتف البخاري ب«المعاصرة» بل اشترط أن «يثبت اللقاء» بين الراوي وشيخه، إلا أنه هو نفسه لم يلتزم بتطبيق هذا الشرط في صحيحه، يقول الألباني : «...البخاري له منهج هو أن المعاصرة لا تكفي في إثبات اللقاء، إلا أن يكون هناك نص : سمعت، حدثني، ونحو ذلك من عبارات. الإمام مسلم وجمهور العلماء على أن هذا المذهب فيه تضيق وفيه تضعيف لأحاديث بالمئات بل بالألوف...بل الإمام مسلم في مقدمة صحيحه يشير إلى أن الإمام البخاري نفسه لا يستطيع أن يطبق هذا المنهج في أحاديث صحيحه فضلا عن أحاديث رواها خارج صحيحه»⁽⁵⁵⁾

أما العلة فهي : «سبب خفي غامض يطرأ على الحديث فيقدح في صحته. والحديث المعلن : هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها.

... وينقسم الحديث المعلن بحسب موقع العلة إلى معلن في السند، ومعلن في المتن، ومعلن فيهما.

القسم الأول : المعلن في السند وهو الأكثر والأغلب.

وهذا القسم قد تكون العلة قاذحة في السند وقاذحة في المتن، بأن كان لا يعرف إلا من راو واحد، ثم ظهرت فيه علة، كالاضطراب، أو الانقطاع الباطن، أو وقف المرفوع...

⁽⁵⁴⁾ نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث ص : 386-387.
⁽⁵⁵⁾ الألباني : فتاوى الشيخ الألباني... ص : 538 (كم ترك الأول للآخر - نقلا عن الشريط التاسع والثلاثون بعد المائة السابعة).

ومن أمثلة ذلك : «حديث ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا : «من جلس مجلسا كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك إلا غفر له ما كان في مجلسه».

هذا حديث ظاهره الصحة حتى اغتر به غير واحد من الحفاظ وصححوه لكن فيه علة خفية قاذحة، والصواب فيه ما رواه وهيب بن خالد الباهلي عن سهيل عن عون بن عبد الله من قوله، أي ليس بمرفوع، فقد خالف وهيب موسى بن عقبة، وقضى له البخاري بالرجحان وصرح بأنه لا يعرف في الدنيا في هذا الباب بسند ابن جريج بهذا إلا هذا الحديث، قال : ولا نذكر لموسى سماعا من سهيل، فجاءت هذه القرائن لترجح من خالف موسى بن عقبة.

وقد تكون العلة الواقعة في الإسناد غير قاذحة في المتن، وذلك إذا كان الخلاف فيما له أكثر من طريق، أو في تعيين واحد من ثقتين...

القسم الثاني : المعلن في المتن :

مثل حديث عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله «الطيرة من الشرك، وما منا إلا، ولكن الله يذهب بالتوكل».

فهذا الحديث صحيح ظاهرا سنداً ومتناً، إلا أن متنه معلول بعلة خفية، في قوله : «وما منا إلا» قال البخاري : كان سليمان بن حرب يقول في هذا الحديث : وما منا ولكن يذهب بالتوكل قال سليمان : «هذا عندي قول عبد الله بن مسعود».

قال الخطابي قوله : «وما منا إلا» معناه، إلا يعتريه ويسبق إلى قلبه الكراهة فيه، فحذف اختصاراً للكلام واعتماداً على فهم السامع» انتهى.

«ولكن الله يذهب به بالتوكل» أي يزيل أثر ذلك الوهم المكروه بسبب الاعتماد عليه تعالى والاستناد إليه سبحانه.

ويؤيد الحكم بإعلال المتن أن صدر الحديث رواه غير واحد عن ابن مسعود بدون الزيادة.

القسم الثالث : المعلن في السند والمتن :

مثاله : ما أخرجه النسائي وابن ماجه من حديث بقية عن يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي قال : «من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك»

قال أبو حاتم الرازي : هذا خطأ في المتن والإسناد، إنما هو الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي : من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها، وأما قوله من صلاة الجمعة فليس هذا في الحديث، فوهم في كليهما⁽⁵⁶⁾.

ومن أنواع العلل التي ذكرت : الاضطراب، والحديث المضطرب هو الحديث : «الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان...والإضطراب موجب ضعف الحديث، لإشعاره بأنه لم يضبط»⁽⁵⁷⁾

ومعنى هذا الكلام الأخير أن السنة كلها يجب أن ترد فإنها تشكل أحاديث مضطربة، فلكل أمر مجموعة أحاديث تثبتة، ومجموعة أخرى من الأحاديث تنفيه، وهي متساوية، من حيث الضعف أو القوة.

إن جمهور المحدثين عابوا شرط البخاري بأن المعاصرة لا تكفي لإثبات اللقاء لأنه يرد آلاف الأحاديث، إذا كان شرط واحد يرد آلاف الأحاديث،

⁽⁵⁶⁾ نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث ص : 447-450.

⁽⁵⁷⁾ الألباني : تمام المنة في التعليق على فقه السنة ص : 17 نقله من مقدمة ابن الصلاح.

فما بالك لو طبقنا النقد الموجه لمنهج النقد في علوم الحديث، إذا لما بقي أمامنا ما يسمى بسنة صحيحة.

وهذه هي الحقيقة فما وصلنا ليس بصحيح لقد تم دفن وإقبار المرويات الصحيحة واستبدالها بالموضوعة.

ولقد بدأ الأمر منذ عهد مبكر أي منذ عهد النبي.

يقول أحمد أمين: «نشأ عن عدم تدوين الحديث في كتاب خاص في العصور الأولى واكتفائهم بالاعتماد على الذاكرة وصعوبة حصر ما قال رسول الله أو فعل في مدة ثلاثة وعشرين عاما من بدء الوحي إلى الوفاة، أن استباح قوم لأنفسهم وضع الحديث ونسبته كذبا إلى رسول الله (ص)، ويظهر أن هذا الوضع حتى في عهد الرسول (ص)، فحديث «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» يغلب على الظن أنه إنما قيل لحادثة زور فيها على الرسول»⁽⁵⁸⁾.

ويدل على ذلك من منع أبي بكر وعمر بن الخطاب من رواية الحديث وذلك لما رأيا من كذب على النبي: «روى الذهبي أن أبا بكر جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال: «إنكم تحدثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافا، فلا تحدثوا عن رسول الله (ص) شيئا، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه».

روى عن قرظة بن كعب أنه قال: «لما سيرنا عمر إلى العراق مشى معنا إلى صرار، ثم قال: أتدرون لم شيعتكم؟ قلنا: أردت أن تشيعنا وتكرمنا، قال: إن مع ذلك حاجة، إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالأحاديث عن رسول الله (ص) وأنا شريككم، قال قرظة: فما حدثت بعده حديثا عن رسول الله (ص)».

⁽⁵⁸⁾ أحمد أمين: فجر الإسلام ص: 210-211.

وفي رواية أخرى : فلما قدم قرظة بن كعب قالوا : حدثنا ، فقال :
نهانا عمر...

في كنز العمال : عن عبد الرحمن بن عوف قال : مامات عمر بن
الخطاب حتى بعث إلى أصحاب رسول الله فجمعهم من الآفاق عبد الله
بن حذيفة وأبا الدرداء وأبا ذر وعقبة بن عامر ، فقال : ماهذه الأحاديث
التي أفشيتم عن رسول الله (ص) في الآفاق؟ قالو : تنهانا؟ قال : لا ، أقيموا
عندي ، لا والله لا تفارقوني ماعشت ، فنحن أعلم نأخذ منكم ونرد عليكم ،
فما فارقه حتى مات .

وروى الذهبي أن عمر حبس ثلاثة ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا مسعود
الأنصاري فقال : أكثرتم الحديث عن رسول الله (ص) .

وكان يقول للصحابة : أقلوا الرواية عن رسول الله (ص) إلا فيما
يعمل به...»⁽⁵⁹⁾

ويؤيد ما قلنا من إقبال المرويات الصحيحة هو غياب خطب النبي ، يقول
محمد الغزالي : «... ويعد تأمل يسير رأيت أن خطبة الجمعة شرعت بعد
الهجرة ، وظل المسلمون يصلون الجمع وراء النبي عشر سنين ! أي أن هناك
نحو خمسمائة خطبة أُلقيت خلال هذه المدة فأين هي؟»⁽⁶⁰⁾

لماذا وضعت الأحاديث

أما أسباب وضع الأحاديث فيقول أحمد أمين : «على كل حال كان
الوضع كثيرا ، وقد حمل الوضع على أمور أهمها :

⁽⁵⁹⁾ مرتضى العسكري : معالم المدرستين المجلد الثاني ص : 46-48 .
⁽⁶⁰⁾ محمد الغزالي : السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث ص : 26-27 دار الشروق القاهرة مصر
الطبعة الثانية عشرة 2001

1- الخصومة السياسية : فالخصومة بين علي وأبي بكر، وبين علي ومعاوية، وبين عبد الله بن الزبير وعبد الملك، ثم بين الأمويين والعباسيين، كل هذه كانت سببا لوضع كثير من الحديث، قال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة : «واعلم أن أصل الكذب في حديث الفضائل كان من جهة الشيعة. فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم، حملهم على وضعها عداوة خصومهم، نحو حديث السطل، وحديث الرمانة، وحديث غزوة البئر التي كان فيها الشياطين... وحديث غسل سلمان الفارسي وطي الأرض، وحديث الجمجمة ونحو ذلك، فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث نحو : «لو كنت متخذًا خليلًا» فإنهم وضعوه في مقابلة حديث الإخاء، ونحو سد الأبواب فإنه كان لعلي، فقلبت البكرية إلى أبي بكر... فلما رأت الشيعة ما قد وضعت البكرية أوسعوا في وضع الأحاديث، فوضعوا حديث الطوق الحديد الذي زعموا أنه قتله في عنق خالد... وحديث الصحيفة التي علقت عام الفتح بالكعبة، وأحاديث مكذوبة تقتضي نفاق قوم من أكابر الصحابة والتابعين الأولين وكفرهم، وعلى أدون الطبقات فسقهم، فقابلتهم البكرية بمطاعن كثيرة في علي وفي ولديه، ونسبوه تارة إلى ضعف العقل، وتارة إلى ضعف السياسة، وتارة إلى حب الدنيا والحرص عليها، ولقد كان الفريقان في غنية عما اكتسباه واجترحاه، ولقد كان في فضائل علي الثابتة الصحيحة وفضائل أبي بكر المحققة المعلومة ما يغني عن تكلف العصبية لهما».

وتلمح أحاديث كثيرة لاتكاد تشك وأنت تقرؤها أنها وضعت لتأييد الأمويين أو العباسيين أو العلويين أو الحط منهم، كالحبر الذي روى أن رسول الله (ص) قال في معاوية : اللهم قه العذاب والحساب وعلمه الكتاب، وكالذي روى أن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله (ص) :

إن آل أبي طالب ليسوا لي بأولياء ، إنما ولي الله وصالحوا المؤمنين ، وقد قال ابن عرفة : إن أكثر الأحاديث الموضوعة في فضائل الصحابة افتعلت في أيام بني أمية تقربا إليهم بما يظنون أنهم يرغمون به أنوف بني هاشم .

ويتصل بهذا النحو أحاديث وضعها الواضعون في تفضيل القبائل العربية ، ذلك أن هذه القبائل كانت تتنازع الرياسة والفخر والشرف ، فوجدوا في الأحاديث بابا يدخلون منه إلى المفاخرة ، كالذي وجدوه في الشعر ، فكم من الأحاديث وضعت في فضل قريش والأنصار وجهينة ومزينة وأسلم وغفار والأشعرين والحميريين ، وكم من حديث وضع في تفضيل العرب على العجم والروم ، فقابلها هؤلاء بوضع أحاديث في فضل العجم والروم والحبشة والترك .

ومثل ذلك العصبية للبلد ، فلا تكاد تجد بلدا كبيرا إلا وفيه حديث بل أحاديث في فضله ، فمكة والمدينة وجبل أحد والحجاز واليمن والشام وبيت المقدس ومصر وفارس وغيرها كل وردت فيه الأحاديث المتعددة في فضله ، وعلى الإجمال فالعصبية الحزبية والقبلية ، والعصبية للمكان كانت سببا من أهم أسباب الوضع .

2- الخلافات الكلامية والفقهية : فمثلا اختلف علماء الكلام في القدر أو الجبر والاختيار ، فأجاز قوم لأنفسهم أن يؤيدوا مذهبهم بأحاديث يضعونها ينصون فيها حتى على التفاصيل الدقيقة التي ليس من مسلك الرسول تعرض لها ، وحتى ينصون فيها على اسم الفرقة المناهضة لهم ، بل واسم رئيسها ولعنه ولعنهم . وكذلك في الفقه ، فلا تكاد تجد فرعا فقهيا مختلفا فيه إلا وحديث يؤيد هذا وحديث يؤيد ذاك ، حتى مذهب أبي حنيفة الذي يذكر العلماء أنه لم يصح عنده إلا أحاديث قليلة ، قال ابن خلدون : «إنها سبعة عشر» ، ملئت كتبه بالأحاديث التي لاتعد ، وأحيانا

بنصوص هي أشبه ما يكون بمتون الفقه ، ويطول بنا القول لو ذكرنا أمثلة على هذا النحو من الوضع ، فنكتفي هنا بالإشارة إليها.

3- متابعة بعض من يتسمون بسمة العلم لهوى الأمراء والخلفاء، يضعون لهم ما يعجبهم رغبة بما في أيديهم، كالذي حكى عن غياث بن إبراهيم أنه دخل على المهدي بن المنصور، وكان يعجبه اللعب بالحمام فروى حديثاً : لاسبق إلا في خف أو حافر أو جناح، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلما قام ليخرج قال المهدي : أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله (ص)، ما قال رسول الله (ص) «جناح» ولكنه أراد أن يتقرب إلينا.

4- تساهل بعضهم في باب الفضائل والترغيب والترهيب ونحو ذلك مما لا يترتب عليه تحليل حرام أو تحريم حلال، واستباحتهم الوضع فيها فملئوا كتب الحديث بفضائل الأشخاص، حتى من لم يرهم النبي كوهب بن منبه، ويفضائل آيات القرآن وسوره، كالذي روي عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم أنه وضع أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة بعنوان أن من قرأ سورة كذا فله كذا، وروى ذلك عن عكرمة عن ابن عباس وتارة يروي عن أبي بن كعب - وهي الأحاديث التي نقلت في تفسير البيضاوي عند ختم كل سورة- فلما سئل : من أين هذه الأحاديث، قال : لما رأيت اشتغال الناس بفقه أبي حنيفة، ومغازي محمد بن إسحاق، وأعرضوا عن حفظ القرآن وضعت هذه الأحاديث حسبة لله تعالى.

ومثل هذا ما ترى في كتب الأخلاق والتصوف من أحاديث في الترغيب والترهيب لا يحصى لها عد. ومن هذا الباب أدخل القصاص في الحديث كثيراً.

5- يخيل إلي أنه من أهم أسباب الوضع مغالاة الناس إذ ذاك في أنهم لا يقبلون من العلم إلا على ما اتصل بالكتاب والسنة اتصالاً وثيقاً، وما عدا ذلك فليس له قيمة كبيرة فأحكام الحلال والحرام إذا كانت مؤسسة على

مجرد «الاجتهاد» لم يكن لها قيمة ما أسس على الحديث ولا ما يقرب منه، بل كثير من العلماء في ذلك العصر كان يرفضها ولا يمنحها أية قيمة، بل بعضهم كان يشنع على من ينحو هذا النحو، والحكمة والموعظة الحسنة إذا كانت من هندي أو يوناني أو فارسي، أو من شروح من التوراة أو الإنجيل لم يؤبه لها، فحمل ذلك كثيرا من الناس أن يصبغوا هذه الأشياء كلها صبغة دينية حتى يقبلوا عليها فوجدوا الحديث هو الباب الوحيد المفتوح على مصراعيه، فدخلوا منه على الناس، ولم يتقوا الله فيما صنعوا، فكان من ذلك أن ترى في الحديث الحكم الفقهي المصنوع، والحكمة الهندية والفلسفة الزردشتية والموعظة الإسرائيلية أو النصرانية»⁽⁶¹⁾.

ونضيف أسبابا أخرى لهذه الأسباب :

6- يقول كامل محمد عويضة : «أعداء الإسلام من الفرس والروم والدول التي فتحت عنوة، والفئة القليلة التي ضاع ملكها ولم يستطيعوا إخماد الإسلام بقوة السيف، فراحوا ينفرون الناس من العقيدة الجديدة، ويصورون الإسلام وتعاليمه أبشع الصور في عقائده وعباداته وأفكاره»⁽⁶²⁾

7- «أسباب أخرى لوضع الحديث، كوضعه لمدح عمل معين أو تجارة، أو مأكّل، أو رفع قدر بعض الحرف، وغير ذلك»⁽⁶³⁾

وفي نفس الباب مدح بعض المنتجات الزراعية والمواد الطبية لكي يروج بيعها. فإنك لو تصورت رجلا حاملا معه بضاعة ونزل بقوم ثم أخبرهم أن النبي قد مدح هذه البضاعة، لنا أن نتصور كيف سيكون إقبال الناس عليها.

⁽⁶¹⁾ أحمد أمين : فجر الإسلام ص : 212-215

⁽⁶²⁾ كامل محمد عويضة تعليق على كتاب : محمد بن البشير بن ظافر : تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين ص : 36 دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى 1999 .

⁽⁶³⁾ نفس المصدر ص : 36 .

ويكفي أن تلقي نظرة اليوم على كثير من المواد كالحبة السوداء أو الأرك وكيف يقبل عليها الناس لتتأكد من الأمر.

8- وضع الأحاديث لتفسير كثير من الظواهر الطبيعية.

9- وضع الأحاديث لتفسير القرآن، وأسباب النزول، وكل مايتعلق بجمع القرآن وناسخه ومنسوخه...

10- وضع الأحاديث لتفسير بعض الأحداث التي وقعت في عهد النبي.

11- وضع الأحاديث في إثبات معجزات للنبي وتفسيره للأحلام وعلمه بالغيب، وذلك أن المسلمين لما رأوا ما للأنبياء السابقين من معجزات وأن النبي ليس له من ذلك من شيء وهو أفضل الخلق لديهم، فقد حز في نفوسهم ألا يكون لنبيهم نصيب من هذه المعجزات، فاختلفوا له معجزات، ونسبوا له معجزات غيره، بل حتى الكثير من أقوال الأنبياء السابقين وسيرتهم.

12- وضع الأحاديث لتحقير المرأة وإذلالها، يقول محمد الغزالي : «الحق أن نصوصا صحيحة أهملت عمدا، أو حرف معناها، وقدمت عليها أحاديث موضوعة تحض على جعل النساء أميات، أو أخبار واهية تفيد أن المرأة لا ترى أحدا، ولا يراها أحد، وهي آثار منكرة تخالف مخالفة جلية ماثبت عن السلف الأولين بطريق التواتر أو الصحة، وقد أخذ المسلمون في تجهيل النساء، وإهمالهن حتى أصبحن في العصور المتأخرة من سقط المتاع، وأصبحت الأنوثة رمز الهوان وتفاهة الشأن.»⁽⁶⁴⁾

⁽⁶⁴⁾ سهيلة الحسيني : المرأة في منهج الإمام الغزالي ص 117 دار الرشاد القاهرة مصر الطبعة الأولى 1998.

وسنقدم نماذج من المرويات الموضوعة من «صحيح البخاري»
الذي يعتبرونه أصح كتاب بعد القرآن، حتى نؤكد ما قلناه حول السنة،
ونخص بذلك أحاديث الفتن ومعجزات النبي :

- «حدثني عبد الله بن محمد : حدثنا يونس : حدثنا شيبان، عن قتادة
عن أنس بن مالك. وقال لي خليفة : حدثنا يزيد بن زريع : حدثنا سعيد،
عن قتادة، عن أنس بن مالك أنه حدثهم : أن أهل مكة سألوا رسول الله
(ص) أن يريهم آية، فأراهم انشقاق القمر»⁽⁶⁵⁾

«حدثني عبد الله بن عبد الوهاب : حدثنا بشر بن المفضل : حدثنا
سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك : أن أهل مكة سألوا
رسول الله (ص) أن يريهم آية، فأراهم القمر شقتين، حتى رأوا حراء
بينهما»⁽⁶⁶⁾.

يقول محمد الغزالي : «... وعندما قرأت حديث الانشقاق شرعت
أفكر بعمق في موقف المشركين، إنهم انصرفوا مكذبين إلى بيوتهم ورحالهم
بعدما رأوا القمر فلقطين عن يمين الجبل وشماله، قالوا : سحرنا محمد،
ومضوا آمنين سالمين لاعتاب... !

قلت كيف هذا؟ في سورة الأنبياء يحكي الله سبحانه سر كفر المشركين
بنيهم محددين مطلبهم منه (فليأتنا بآية كما أرسل الأولون) (الأنبياء / 5).

ويحكي القرآن لماذا لم يجابوا إلى مطلبهم (ما آمنت قبلهم من قرية
أهلكناها أفهم يؤمنون) (الأنبياء / 6). إن التكذيب بعد وقوع الخارق
المطلوب يوجب هلاك المكذبين !

فكيف يترك هؤلاء المكيون بدون توبيخ ولا عقوبة بعد احتقارهم
لانشقاق القمر؟ ويؤكد القرآن الكريم هذا المنطق في سورة الإسراء (وما معنا

⁽⁶⁵⁾ صحيح البخاري كتاب المناقب حديث 3637

⁽⁶⁶⁾ صحيح البخاري كتاب مناقب الأنصار الحديث 3868

أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون) (الإسراء / 59). فإذا كان إرسال الآيات ممتنعاً لتكذيب الأولين بها فكيف وقع الانشقاق؟

بل كيف يقع أو يقع غيره والله يقول في سورة الحجر :

(ولو فتحنا عليهم باباً من السماء فظلوا فيه يعرجون، لقالوا : إنما سكرت أبصارنا بل نحن قوم مسحورون) (الحجر / 14، 15).

ثم إن المشركين في مواطن أخرى ألحوا في طلب الخوارق الحسية (وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها...) (الأنعام/

(109)

فلماذا لم يقل لهم : سبق أن انشق لكم القمر فكذبتم؟ أيمر هذا الحدث ليعقبه صمت تام؟

وفي سورة أخرى قيل للكافرين وهم ينشدون المعجزات الحسية : حسبكم القرآن فيه مقنع لمن نشد الحق (وقالوا : لولا أنزل عليه آيات من ربه، قل إنما الآيات عند الله وإنما أنا نذير مبين، أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم...) (العنكبوت / 50.51).

إن مئات الآيات في سور كثيرة طوال العهد المكي دارت في إثبات الرسالة على محور واحد، إيقاظ العقل وتعريفه بربه واعتبار صاحب هذا الوحي إمام السائرين إلى الله المعتصمين بحبله، وتجاوزت مقترحات الكفار أن يروا آية مادية معجزة...»⁽⁶⁷⁾

البخاري والإنجيل

- «حدثنا عبد الله بن يوسف : أخبرنا مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة : أنه سمع أنس بن مالك يقول : قال أبوطلحة لأم

⁽⁶⁷⁾ محمد الغزالي : الطريق من هنا ص : 67-69 دار البشير للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة مصر الطبعة الأولى 1987

سليم : لقد سمعت صوت رسول الله ضعيفا، أعرف فيه الجوع، فهل عندك من شيء؟ قالت : نعم، فأخرجت أقراصا من شعير، ثم أخرجت خمارا لها، فلفت الخبز ببعضه، ثم دسته تحت يدي ولاثني ببعضه، ثم أرسلتني إلى رسول الله، قال : فذهبت به، فوجدت رسول الله في المسجد ومعه الناس، فقامت عليهم، فقال لي رسول الله :

أرسلك أبو طلحة؟ فقلت : نعم، قال : بطعام، فقلت : نعم، فقال رسول الله لمن معه : قوموا. فانطلق وانطلقت بين أيديهم، حتى جئت أبا طلحة فأخبرته، فقال أبو طلحة : يا أم سليم، قد جاء رسول الله بالناس، وليس عندنا ما نطعمهم؟ فقالت : الله ورسوله أعلم.

فانطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله (ص)، فأقبل رسول الله وأبو طلحة معه، فقال رسول الله (ص) : هلمي يأم سليم، ما عندك، فأنت بذلك الخبز، فأمر به رسول الله (ص) ففت، وعصرت أم سليم عكة فأدمته، ثم قال رسول الله فيه ماشاء الله أن يقول، ثم قال : ائذن لعشرة، فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا، ثم قال : ائذن لعشرة، فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا، ثم قال : ائذن لعشرة، فأكل القوم كلهم وشبعوا، والقوم سبعون أو ثمانون رجلا⁽⁶⁸⁾.

«حدثنا خلاد بن يحيى : حدثنا عبد الواحد بن أيمن، عن أبيه قال : أتيت جابرا فقال : إنا يوم الخندق نحفر، فعرضت كدية شديدة فجاءوا النبي فقالوا : هذه كدية عرضت في الخندق، فقال : أنا نازل.

ثم قام وبطنه معصوب بحجر، ولبثنا ثلاثة أيام لاندوق ذواقا فأخذ النبي المعول فضرب، فعاد كثيبا أهيل، أو أهيم، فقلت : يا رسول الله (ص)، ائذن لي إلى البيت، فقلت لامرأتي : رأيت بالنبي شيئا ما كان في

⁽⁶⁸⁾ صحيح البخاري كتاب المناقب حديث 3578

ذلك صبر، فعندك شيء؟ قالت : عندي شعير وعناق، فذبحت العناق، وطحنت الشعير حتى جعلنا اللحم في البرمة، ثم جئت النبي والعجين قد انكسر، والبرمة بين الأثافي قله. كادت أن تنضج، فقلت : طعيم لي، فقم أنت يا رسول الله ورجل أو رجلان، قال : كم هو؟ فذكرت له، قال كثير طيب. قال : قل لها : لاتنزع البرمة، ولا الخبز من التنور حتى آتي فقال : قوموا، فقام المهاجرون والأنصار. فلما دخل على امرأته قال : ويحك جاء النبي بالمهاجرين والأنصار ومن معهم، قالت : هل سألك؟ قلت : نعم، فقال : ادخلوا ولا تضاعطوا. فجعل يكسر الخبز، ويجعل عليه اللحم، ويخمر* البرمة والتنور إذا أخذ منه، ويقرب إلى أصحابه، ثم ينزع، فلم يزل يكسر الخبز، ويغرق حتى شبعوا، وبقي بقية، قال : كلي هذا واهدي، فإن الناس أصابتهم مجاعة»⁽⁶⁹⁾.

ويكفي أن نلقي نظرة على «الإنجيل» لنعرف أصل هذه المرويات التي تنسب كذبا إلى النبي، ففي إنجيل متى Mathieu، نقراً : «وحيث كان المساء تقدم إليه تلاميذه قائلين : إن الموضع قفر، وقد فات الوقت، فاصرف الجمع حتى يذهبوا إلى القرى ويبتاعوا لأنفسهم طعاما، فقال لهم يسوع : لا حاجة بهم لأن يذهبوا، أعطوهم أنتم ليأكلوا، فقالوا له : ليس لدينا هنا غير خمس خبزات وسمكتين، فقال : هاتوها لي هنا. ثم أمر أن يجلس الجمع على العشب، وأخذ الخبزات الخمس والسمكتين ورفع نظره إلى السماء وبارك وكسر وأعطى تلاميذه الخبزات، فناول التلاميذ الجمع، فأكلوا كلهم وشبعوا.

ثم رفعوا من الكسر التي تبقت اثنتي عشرة قفة ممتلئة، وكان الذين أكلوا خمسة آلاف رجل، غير النساء والأطفال»⁽⁷⁰⁾.

* يخمر : يغطي

⁽⁶⁹⁾ صحيح البخاري كتاب المغازي حديث 4101

⁽⁷⁰⁾ الإنجيل للقديس متى الفصل (الإصحاح) الرابع عشر دار المعارف القاهرة مصر.

وفي موضع آخر نقرأ : «ثم دعا يسوع إليه تلاميذه وقال : إنني أشفق على هذا الجمع لأن لهم الآن معي ثلاثة أيام وليس لديهم ما يأكلون ولا أريد أن أصرفهم صائمين لئلا تخور قواهم في الطريق. فقال له تلاميذه : من أين لنا في القفر من الخبز ما يكفي لإشباع هذا الجمع العظيم؟ فقال لهم يسوع كم لديكم؟ قالوا : سبع وقليل من صغار السمك، فأمر أن يتكئ الجمع على الأرض، ثم أخذ السبع الخبزات والسمكات وبارك وكسر وأعطى تلاميذه، فناول التلاميذ الجمع، فأكلوا جميعاً وشبعوا، ثم رفعوا مما تبقى من الكسر سبع سلال ممتلئة، وكان الذين أكلوا أربعة آلاف رجل، غير النساء والأطفال»⁽⁷¹⁾

— «حدثنا عثمان بن أبي شيبة : حدثنا جرير، عن منصور، عن أبي وائل عن عبد الله، قال : ذكر عند النبي رجل نام ليله حتى أصبح، قال : ذاك رجل بال الشيطان في أذنيه أو قال : في أذنه»⁽⁷²⁾.

«حدثنا أبو اليمان : أخبرنا شعيب، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال : قال النبي : كل بني آدم يطعن الشيطان في جنبه بإصبعه حين يولد غير عيسى بن مريم، ذهب يطعن، فطعن في الحجاب»⁽⁷³⁾.

«حدثني إبراهيم بن حمزة قال : حدثني ابن أبي حازم، عن يزيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة، عن النبي قال : إذا استيقظ - أراه - أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاثاً فإن الشيطان يبيت على خيشومه»⁽⁷⁴⁾

⁽⁷¹⁾ الإنجيل للقديس متى الفصل الخامس عشر.

⁽⁷²⁾ صحيح البخاري كتاب بدء الخلق حديث 3270

⁽⁷³⁾ صحيح البخاري كتاب بدء الخلق حديث 3286

⁽⁷⁴⁾ صحيح البخاري كتاب بدء الخلق حديث 3295

«حدثنا إسحاق : أخبرنا روح : أخبرنا ابن جريج قال : أخبرني عطاء : سمع جابر بن عبد الله : قال رسول الله (ص) : إذا كان جنح الليل ، أو أمسيتم ، فكفوا صبيانكم ، فإن الشياطين تنتشر حينئذ ، فإذا ذهب ساعة من الليل فحلوهم ، وأغلقوا الأبواب واذكروا اسم الله ، فإن الشيطان لا يفتح بابا مغلقا .

قال وأخبرني عمرو بن دينار : سمع جابر بن عبد الله نحو ما أخبرني عطاء ، ولم يذكر : واذكروا اسم الله .

وكيما نتعرف على مصدر هذه الرويات الموضوعات التي تتحدث عن علاقة الجن بالإنسان ، نعود إلى إنجيل متى ونقرأ : «ولما جاء إلى الضفة الأخرى إلى أرض الجرجسين ، لاقاه رجلان بهما شياطين ، خارجان من القبور ، وكانا شرسين جدا حتى لم يكن أحد ليستطيع أن يمر من ذلك الطريق ، وإذ بهما يصرخان قائلين : ما شأنك بنا يا يسوع ابن الله ؟ أجيئت إلى هنا لتعذبنا قبل الأوان ؟ وكان هناك على مسافة منهما قطع من خنازير كثيرة ترعى ، فتوسل الشياطين إليه قائلين : إن كنت ستطردنا فدعنا نذهب وندخل في قطع الخنازير فقال لهم : اذهبوا ، فخرجوا ودخلوا في قطع الخنازير»⁽⁷⁶⁾.

«ثم جيء إليه برجل كان به شيطان وكان أعمى وأخرس ، فشفاه ، حتى إن الأعمى الأخرس أبصر وتكلم»⁽⁷⁷⁾.

«وحين جاءوا إلى الجمع ، تقدم إليه رجل وسجد له قائلا : يارب ارحم ابني لأنه مصاب بالصرع ، وهو يتعذب عذابا أليما ، فكثيرا ما يسقط في النار ، وكثيرا ما يسقط في الماء ، وقد جئت به إلى تلاميذك ، فلم يستطيعوا

⁽⁷⁵⁾ صحيح البخاري كتاب بدء الخلق حديث 3304 .

⁽⁷⁶⁾ الإنجيل للقدس متى الفصل الثامن .

⁽⁷⁷⁾ الإنجيل للقدس متى الفصل الثاني عشر .

أن يشفوه، فأجاب يسوع وقال : أيها الجيل غير المؤمن والملتوي، حتى متى أكون معكم؟ حتى متى أحتملكُم؟ أحضروه لي هنا، ثم انتهر يسوع الشيطان فخرج منه وشفى الغلام منذ تلك الساعة»⁽⁷⁸⁾.

وفي إنجيل مرقس Marc، نقرأ : «...وكان في المجمع رجل فيه روح نجس، فأخذ يصيح : مالنا ولك، يا يسوع الناصري؟ أجئت لتهلكنا؟ أنا أعرف من أنت : أنت قدوس الله ! فانتهره يسوع، قال : إخرس واخرج من الرجل ! فصرعه الروح النجس، وصرخ صرخة قوية وخرج منه»⁽⁷⁹⁾.

«ولما نزل من القارب استقبله رجل خرج من المقابر، وفيه روح نجس، وكان يقيم هناك، ولا يقدر أحد أن يربطه حتى بسلسلة، فكثيرا ما ربطوه بالقيود والسلاسل، فكان يقطع السلاسل ويكسر القيود، ولا يقوى أحد على ضبطه وكان طوال الليل والنهار في المقابر والجبال يصرخ ويجرح جسده بالحجارة، فلما شاهد يسوع عن بعد، أسرع إليه وسجد له وصاح بأعلى صوته، مالي ولك يا يسوع ابن الله العلي؟ أستحلفك بالله، لا تعذبني ! لأن يسوع قال له : أيها الروح النجس أخرج من هذا الرجل ! فسأله يسوع : ما اسمك؟ فأجاب : اسمي جيش، لأننا كثيرون وتوسل كثيرا إلى يسوع أن لا يطرد الأرواح النجسة منه إلى خارج المنطقة. وكان هناك قطيع كبير من الخنازير يرعى قرب الجبل، فتوسلت الأرواح النجسة إلى يسوع بقولها : أرسلنا إلى تلك الخنازير لندخل فيها، فأذن لها، فخرجت الأرواح النجسة ودخلت في الخنازير»⁽⁸⁰⁾.

⁽⁷⁸⁾ الإنجيل للقدّيس متى الفصل السابع عشر .

⁽⁷⁹⁾ مرقس الفصل الأول - الإنجيل جمعية الكتاب المقدس في لبنان

⁽⁸⁰⁾ مرقس الفصل الخامس

«ولما رجعوا إلى التلاميذ، رأوا جمعا كبيرا حولهم وبعض معلمي الشريعة يجادلونهم. فلما شاهدوا الجمع تحيروا كلهم وأسرعوا إليه يحيونه، فسألهم : في أي شيء تجادلونهم؟ فأجابه رجل من الجمع : يا معلم جئت إليك بابني، لأن فيه روحا نجسا يجعله أبكم، وأينما أمسك به يصرعه، فيزيد الصبي ويصرف بأسنانه ويتشنج، وطلبت من تلاميذك أن يطرده، فما قدروا.

فأجابهم : أيها الجيل غير المؤمن، إلى متى أبقي معكم، وإلى متى أحتملكم؟ قدموا الصبي إلي ! فقدموه إليه، فلما رآه الروح النجس، صرع الصبي فوق على الأرض يتلوى ويزبد، فسأل يسوع والد الصبي : متى بدأ يصيبه هذا؟ قال : من أيام طفولته، وكثيرا مارماه الروح النجس في النار أو في الماء ليقتله، فإذا كنت قادرا على شيء، فأشفق علينا وساعدنا، فقال له يسوع : إذا كنت قادرا أن تؤمن، فكل شيء ممكن للمؤمن، فصاح الوالد في الحال : عندي إيمان ! ساعدني حتى يزد.

ورأى يسوع أن الناس يتجمعون، فانتهر الروح النجس، وقال له : أيها الروح الأصبم الأخرس ! أنا أمرك، أخرج من الصبي ولا ترجع إليه ! فصرخ وصرعه صرعة قوية وخرج منه. فصار الصبي كالمت، حتى قال كثير من الناس إنه مات، فأخذه يسوع بيده وأنهضه فقام، ولما دخل البيت، سأله تلاميذه على انفراد، لماذا عجزنا نحن أن نطرد الروح النجس فأجابهم : هذا الجنس لا يطرده إلا بالصلاة»⁽⁸¹⁾.

ونقرأ في إنجيل لوقا Luc مايلي : «ونزل إلى كفرناحوم، وهي مدينة في الجليل، وأخذ يعلم الناس في السبت، فتعجبوا كلهم من تعليمه، لأنه كان يتكلم بسلطان. وكان في المجمع رجل فيه روح شيطان نجس،

⁽⁸¹⁾ مرقس الفصل التاسع .

فصاح بأعلى صوته : «آه، مالك ولنا، يا يسوع الناصري؟ أجبث لتهلكنا؟ أنا أعرف من أنت : أنت قدوس الله!» فانتهره يسوع، قال : «اخرج من الرجل!» فصرع الشيطان الرجل في وسط المجمع وخرج منه، من غير أن يصيبه بأذى. فاستغربوا كلهم، وقال بعضهم لبعض : ما هذا الكلام؟ بسلطان وقوة يأمر الأرواح النجسة فتخرج» وذاع صيته في تلك الأنحاء كلها...

وعند غروب الشمس، جاء الناس بمرضاهم إلى يسوع، وكانوا مصابين بعلل مختلفة، فوضع يديه على كل واحد منهم وشفاه، وخرجت الشياطين من مرضى كثيرين وهي تصرخ : «أنت ابن الله!» فكان يسوع ينتهرها ويمنعها من الكلام، لأنها عرفت أنه المسيح⁽⁸²⁾

لم يكتف العرب بأن نسبوا لنبههم مانسبه المسيحون من خرافات وأكاذيب للمسيح، بل مارسوا الطقوس التي مارسها المسيحون أيضا. نقرأ في كتاب «علم النفس الإكلينيكي» :

«ساد الفترة التي بين القرن الثاني الميلادي حتى منتصف القرن الثامن عشر، أسلوب في معاملة المرضى العقلين يتسم بالرعب والقسوة وعدم التسامح.

وقد وصل الأمر درجة تدعو إلى الحزن والأسى، حيث كان يتم البحث عن الأفراد المضطربين عقليا، ويعمل على قتلهم وإبادتهم جماعة، ورجمهم بالحجارة حتى تسيل الدماء منهم، فقد كان المعتقد أنهم سحرة، تسكنهم شياطين وأرواح نجسة.

وكان المسؤول عن هذه النكسة، سيطرة كنيسة روما على عقول الناس في تلك العصور المظلمة»⁽⁸³⁾.

⁽⁸²⁾ لوقا الفصل الرابع - الإنجيل

⁽⁸³⁾ مصطفى فهمي : علم النفس الإكلينيكي ص : 8 مكتبة مصر [د.ت].

« كتب الطبيب النفسي «أسكيرول» Esquirol في تقرير له عن الظروف التي كانت سائدة في ملاجئ المرضى العقليين بفرنسا يقول : لقد رأيتهم (أي المجانين) عرايا أو تغطي أجسادهم بالخرق البالية. ينامون على أكوام من القش لكي تقيهم من برودة بلاط هذه الغرف الرطبة...»

وقد كانوا محرومين من الهواء النقي والماء الذي يروي ظمأهم، بل إنهم قد حرموا من أشد الأشياء ضرورة للحياة.

ثم أضاف قائلا : إنني قد رأيتهم يعيشون في أكواخ صغيرة قدرة بدون هواء أو إضاءة، مقيدون بالسلاسل في كهوف لا يمكن أن تطبقها الحيوانات المفترسة، وهذه المخلوقات التعسة قد طرحت في زنزانات لا يمكن أن تتحمل النظر إليها عين إنسانية، ويعاملون معاملة المجرمين السياسيين، ففيها يقضون حياتهم تحت نير السلاسل الحديدية التي تضني أجسادهم...

وترى وجوههم شاحبة اللون، يدب الهزال والضعف في أجسادهم.. إنهم لا ينتظرون ولا يتمنون سوى تلك اللحظة التي تنتهي فيها حياتهم البائسة ويواري التراب أجسادهم...

ويا ليت الأمر يقف عند هذا الحد، بل ترى الحراس يعرضونهم أمام الجمهور كما لو كانوا حيوانات نادرة !!...»⁽⁸⁴⁾

إن التخلف هو هو كيفما كان الإنسان أو الزمان أو المكان، إنه يعطي نفس الإنتاج. وأن نلغي عقولنا معناه أن يعيث التخلف في الأرض فسادا.

- «حدثنا مالك بن إسماعيل ؛ حدثنا ابن عيينة : أنه سمع الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أم سلمة، عن أم حبيبة، عن زينب ابنة جحش

⁽⁸⁴⁾ نفس المصدر ص : 10

عنهن أنها قالت : استيقظ النبي من النوم محمرا وجهه يقول : لا إله إلا الله، ويل للعرب من شر قد اقترب، فتح اليوم من ردم ياجوج وماجوج مثل هذه. وعقد سفيان تسعين أو مئة، قيل : أنهلك وفيما الصالحون؟ قال : نعم، إذا كثر الخبث»⁽⁸⁵⁾.

«حدثنا عياش بن الوليد : أخبرنا عبد الأعلى : حدثنا معمر، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي قال : يتقارب الزمان، وينقص العمل، ويلقى الشح، وتظهر الفتن، ويكثر الهرج. قالوا : يا رسول الله (ص)، أيم هو؟ قال : القتل القتل.

وقال شعيب، ويونس، والليث، وابن أخي الزهري، عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة عن النبي»⁽⁸⁶⁾.

«قال أبو عوانة، عن عاصم، عن أبي وائل، عن الأشعري أنه قال لعبد الله : تعلم الأيام التي ذكر النبي أيام الهرج؟ نحوه.

قال ابن مسعود : سمعت النبي يقول : من شرار الناس من تدركهم الساعة وهو أحياء»⁽⁸⁷⁾.

«حدثنا قتيبة بن سعيد : حدثنا ليث عن نافع عن ابن عمر : أنه سمع رسول الله وهو مستقبل المشرق يقول : ألا إن الفتنة هاهنا، من حيث يطلع قرن الشيطان»⁽⁸⁸⁾.

«حدثنا عبد الله بن سعيد الكندي : حدثنا عقبة بن خالد : حدثنا عبيد الله، عن خبيب بن عبد الرحمن، عن جده حفص بن عاصم، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله (ص) : يوشك الفرات أن يحسر عن كثر من ذهب، فمن حضره فلا يأخذ منه شيئا.

⁽⁸⁵⁾ صحيح البخاري كتاب الفتن حديث 7059

⁽⁸⁶⁾ صحيح البخاري كتاب الفتن حديث 7061

⁽⁸⁷⁾ صحيح البخاري كتاب الفتن حديث 7067

⁽⁸⁸⁾ صحيح البخاري كتاب الفتن حديث 7093

قال عقبة : وحدثنا عبيد الله : حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي مثله ، إلا أنه قال : يحسر عن جبل من ذهب»⁽⁸⁹⁾.

«حدثنا مسدد : حدثنا يحيى : حدثنا إسماعيل : حدثني قيس قال : قال لي المغيرة بن شعبة : ما سأل أحد النبي عن الدجال ما سألته ، وإنه قال لي : ما يضرك منه ؟ قلت :

لأنهم يقولون أن معه جبل خبز ونهر ماء ، قال : هو أهون على الله من ذلك»⁽⁹⁰⁾.

«حدثنا سعد بن حفص : حدثنا شيبان عن يحيى عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك قال : قال النبي : يجيء الدجال ، حتى ينزل في ناحية المدينة ، ثم ترجف المدينة ثلاث رجفات ، فيخرج إليه كل كافر ومنافق»⁽⁹¹⁾.

«حدثنا عبدان : أخبرني أبي ، عن شعبة عن عبد الملك ، عن ربيعي ، عن حذيفة عن النبي قال في الدجال : إن معه ماء ونارا ، فناره ماء بارد ، وماؤه نار ، قال أبو مسعود (عقبة بن عمرو البصري) : أنا سمعته من رسول الله»⁽⁹²⁾.

نقرأ في إنجيل متى : «ثم خرج يسوع منصرفا من الهيكل ، فتقدم إليه تلاميذه يستوقفون نظره على أبنية الهيكل ، فأجاب يسوع وقال لهم : أترون هذا كله ؟ الحق أقول لكم إنه لن يترك هنا حجر على حجر لا يهدم ، وفيما هو جالس على جبل الزيتون تقدم إليه تلاميذه على انفراد قائلين : قل لنا متى سيكون هذا ؟ وما علامة مجيئك وانقضاء هذا الدهر ؟ فأجاب هذا الدهر ؟ فأجاب

⁽⁸⁹⁾ صحيح البخاري كتاب الفتن حديث 7119

⁽⁹⁰⁾ صحيح البخاري كتاب الفتن حديث 7122

⁽⁹¹⁾ صحيح البخاري كتاب الفتن حديث 7124

⁽⁹²⁾ صحيح البخاري كتاب الفتن حديث 7130

يسوع وقال لهم :احذروا من أن يضلّكم أحد. لأن كثيرين سيأتون باسمي قائلين أنا المسيح فيضلّون كثيرين ، وستسمعون بحروب وشائعات عن حروب ، فاحذروا من أن تجزعوا لأنه لا بد أن يكون هذا كله ، وإنما لا يكون المنتهى بعد ، فسوف تقوم أمة على أمة ، ومملكة على مملكة ، وتكون زلازل ومحاعات وأوبئة في أماكن شتى .

غير أن هذا كله ليس إلا بداية الأوجاع ، عندئذ سيسلمونكم لمن يعذبونكم ويقتلونكم ، وتكونون مكروهين من جميع الأمم لأجل اسمي وعندئذ يرتد كثيرون فيخونون بعضهم بعضا ، ويكرهون بعضهم بعضا ، ويقوم كثيرون من الأنبياء الكذبة فيضلّون كثيرين ، ولكثرة الإثم تفتّر محبة الكثيرين ، ولكن ذلك الذي يصمد إلى النهاية هو الذي يخلص ، وسيبشر بإنجيل الملكوت هذا في كل العالم شهادة لجميع الأمم ، وحينئذ تأتي النهاية ، فمتى رأيتم علامة النجاسة والخراب التي قيل عنها بفم دانيال النبي قائمة في المكان المقدس فليفهم القارئ حينئذ فليهرب الذين في اليهودية إلى الجبال ، والذي على السطح فلا ينزل ليأخذ من بيته شيئا ، والذي في الحقل فلا يرجع ليأخذ رداءه .

وويل للحبالي والمرضعات في تلك الأيام ، فصلوا لئلا يقع هربكم في الشتاء أو في السبت لأنه ستكون حينئذ محنة عظيمة لم يكن مثلها منذ ابتداء العالم إلى الآن ولن يكون .

فما لم تجعل تلك الأيام قليلة ، فلن يخلص أحد ، إلا أنه من أجل المختارين ستجعل تلك الأيام قليلة ، حينئذ إن قال لكم أحد هو ذا المسيح هنا أو هناك فلا تصدقوه ، لأنه سيظهر مسحاء كذبة وأنبياء كذبة ويأتون بآيات عظيمة وأعاجيب حتى يضلّوا لو أمكن المختارين أنفسهم . ها أنا ذا قد سبقت وأخبرتكم ، فإن قالوا لكم ها هو ذا في البرية فلا تذهبوا إلى هناك . أو ها هو ذا في الحجرات فلا تصدقوهم لأنه كما ينبعث البرق

من المشرق فيضيء في المغرب، هكذا سيكون مجيء ابن الإنسان، فإنه حينما تكون الجثة فهناك تجتمع النسور، وعلى أثر محنة تلك الأيام ستظلم الشمس، ولا يعطي القمر ضوءه، وتتساقط النجوم من السماء، وتترزعزع قوات السماء»⁽⁹³⁾.

وحتى لا يحسب القارئ أن ما قلناه حول عدم وجود سنة صحيحة، هو كلام من فراغ، فسندقم نماذج من المرويات المتعلقة بأمر حساس وهو جمع القرآن، وروايات الزيادة والنقصان في القرآن... وسنعمد في هذا على كتاب: مرتضى العسكري: «القرآن وروايات المدرستين».

1- روايات جمع القرآن وتناقضها

روى البخاري في صحيحه :

«حدثنا موسى بن إسماعيل عن إبراهيم بن سعد : حدثنا ابن شهاب عن عبيد بن السباق أن زيد بن ثابت قال : أرسل إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر : إن عمر أثاني، فقال : إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستحرق القتل بالقراء بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن.

قلت لعمر : كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله (ص)؟

قال عمر : هذا والله خير.

فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر.

⁽⁹³⁾ الإنجيل للقديس متى الفصل الرابع والعشرون.

قال زيد : قال أبو بكر : إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك ، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ، فتتبع القرآن فاجمعه .

فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن .

قلت : كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله (ص)؟

قال : هو والله خير ، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر ، فتتبع القرآن أجمعه من العسب* ، واللخاف* ، وصدور الرجال ، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري ، لم أجدها مع أحد غيره : (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم) حتى خاتمة براءة (التوبة) فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله ثم عند عمر حياته ، ثم عند حفصة بنت عمر⁽⁹⁴⁾ .

«حدثنا موسى : حدثنا إبراهيم : حدثنا ابن شهاب : أن أنس بن مالك حدثه أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق .

فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى . فأرسل عثمان إلى حفصة : أن أرسلني إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك .

فأرسلت حفصة إلى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، فنسخوها في

* العسب : جمع عسيب وهو جريد النخل
* اللخاف : جمع لخفة وهو الحجر الأبيض الرقيق .
(94) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن حديث 4986

المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم ، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان المصحف إلى حفصة ، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق»⁽⁹⁵⁾.

«قال ابن شهاب : وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت سمع زيد بن ثابت قال : فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف ، قد كنت أسمع رسول الله يقرأ بها ، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري : (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه...) (الأحزاب / 23) فألحقناها في سورتها في المصحف»⁽⁹⁶⁾.

«وروى أبو المليح قال :

«قال عثمان بن عفان حين أراد أن يكتب المصحف تملي هذيل ، وتكتب ثقيف».

وروى عطاء : «أن عثمان بن عفان لما نسخ القرآن في المصاحف ، أرسل إلى أبي بن كعب ، فكان يملي على زيد بن ثابت ، وزيد يكتب ، ومعه سعد بن العاص يعربه ، فهذا المصحف على قراءة أبي وزيد».

وروى مجاهد : «أن عثمان أمر أبي بن كعب يملي ، ويكتب زيد بن ثابت ، ويعربه سعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن الحارث».

وروى عبد الأعلى بن عبد الله بن عبد الله بن عامر القرشي قال : «لما فرغ من المصحف أتى به عثمان فنظر فيه ، وقال : قد أحسستم وأجملتم ، أرى شيئاً من لحن ستقيمه العرب بالسنتها».

⁽⁹⁵⁾ صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن حديث 4987

⁽⁹⁶⁾ صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن حديث 4988

وروى عكرمة قال : لما أتى عثمان بالمصحف رأى فيه شيئاً من لحن، فقال : لو كان المملي من هذيل والكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا»⁽⁹⁷⁾

2- روايات اختلاف المصاحف والزيادة والنقيصة في القرآن.

روايات نقصان سورتين :

«نقل المحدث النوري في شأن نقصان السور، عن الحاكم في المستدرک والسيوطي في الدر المشور والإتقان عن الصحابي أبي موسى نقصان سورتين، ونحن نذكر الحديث من صحيح مسلم، باب [لو أن لابن آدم واديين من ذهب لابتغى واديا ثالثا] من كتاب الزكاة حيث روى بسنده :

« أن أبا موسى الأشعري بعث إلى قراء البصرة فدخل عليه ثلاثمائة رجل، فقال لهم فيما قال : «وإنا كنا نقرأ سورة، كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة، فأنسيته غير أني حفظت منها : [لو كان لابن آدم واديا من مال لابتغى واديا ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب].

« وكنا نقرأ سورة نشبهها بإحدى المسبحات، فأنسيته غير أني حفظت منها : [يأيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة]».

وفي لفظ مسلم في الباب عن أنس وأبن عباس الآية المزعومة في السورة المنسية هكذا : [لو كان لابن آدم واديان...].

⁽⁹⁷⁾ مرتضى العسكري : القرآن وروايات المدرستين - الكتاب الثاني ص : 80 - 81
وتراجع باقي الروايات ضمن البحث الثالث من نفس الكتاب

وفي الإتيان أخرج ابن أبي حاتم عن أبي موسى قال : « كنا نقرأ سورة نشبهها بإحدى المسبحات... » الحديث .

وروي عن أبي بن كعب بعنوان نقص سورة [لم يكن] كما رواه السيوطي وأحمد والحاكم والترمذي وصححاه، واللفظ للترمذي : عن زر بن حبیش عن أبي بن كعب « أن رسول الله قال : إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن فقرأ عليه : [لم يكن الذين كفروا] وفيها : [أن ذات الدين عند الله الحنفية المسلمة ، لا اليهودية ولا النصرانية ولا المجوسية ، من يعمل خيرا فلن يكفره] .

وقرأ عليه : [لو أن لابن آدم واديا من مال لا بتغى إليه ثانيا ، ولو كان له ثانيا لا بتغى إليه ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب] .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن .

وقال أيضا - في مناقب أبي - : هذا حديث حسن صحيح ⁽⁹⁸⁾

روايات زيادة سورتين : الحفد والخلع :

« نقل النوري عن الإتيان والدر المنثور للسيوطي ومجمع الزوائد للهيتمي نقصان سورتي الحفد والخلع ، ونحن نخرجهما من مصادره التي نقلهما عنها : الإتيان عن ابن الضريس بسنده :

عن عبد الله بن عبد الرحمن عن أبيه « قال : في مصحف ابن عباس قراءة أبي وأبي موسى : [بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك] .

⁽⁹⁸⁾ نفس المصدر ص : 95-97 .

وفيه : [اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد،
نخشى عذابك ونرجو رحمتك، إن عذابك بالكفار ملحق].».

وفي الإتيان عن الطبراني ما ملخصه قال : «إنه روى عن عبد الله بن
زريق، قال : لقد علمني علي بن أبي طالب سورتين علمهما إياه رسول
الله : [...] اللهم إنا نستعينك...» الحديث.

وروى عن البيهقي وأبي داود عن خالد بن أبي عمران : «أن جبريل
نزل بذلك على النبي وهو في الصلاة...» الحديث.

قال وأخرج الطبراني بسند صحيح عن أبي إسحاق قال : أمنا أمية بن
عبد الله بن خالد بن أسيد بخرسان فقراً بهاتين السورتين : [إنا نستعينك]
و[نستغفرك]، أي أن أمية كان يقرأ في الصلاة سورتي الحفد والخلع اللتين
فيهما : [إنا نستعينك ونستغفرك].».

كما جاء التصريح بهذه التسمية في الأحاديث الآتية :

في تفسير الفاتحة من الدر المنثور :

«أخرج عبد بن حميد ومحمد بن نصر المروزي في كتاب الصلاة،
وابن الأثير في المصاحف عن محمد بن سيرين، أن أبي بن كعب
كان يكتب (فاتحة الكتاب) و (المعوذتين) و [اللهم إياك نعبد] و [اللهم
إياك نستعين].».

يعني أن أبي بن كعب كان يكتب في مصحفه الفاتحة والمعوذتين والسورتين
المزعومتين : الحفد والخلع وأن ابن مسعود لم يكتب الفاتحة والمعوذتين في
مصحفه وأن عثمان كتب في المصحف الفاتحة والمعوذتين»⁽⁹⁹⁾.

(99) نفس المصدر ص : 98-101

روايات حك ابن مسعود سورتي المعوذتين من القرآن بزعم أنهما زائدتان :

«في تفسير سورة الفلق بتفسير السيوطي :

أخرج أحمد والبخاري وابن مردويه عن طرق صحيحة عن ابن عباس وابن مسعود : أنه كان يحك المعوذتين من المصحف ويقول : لا تخطوا القرآن بما ليس منه ، إنهما ليستا من كتاب الله ، إنما أمر النبي أن يتعوذ بهما . وكان ابن مسعود لا يقرأ بهما .

وقال في الإتيان :

أخرج عبد الله بن أحمد في زيادات المسند والطبراني وابن مردويه : «... قال كان ابن مسعود يحك المعوذتين من مصاحفه ويقول : إنهما ليستا من كتاب الله» .

وأخرج البخاري والطبراني من وجه آخر عنه : «أنه كان يحك المعوذتين من المصحف ويقول : إنما أمر النبي أن يتعوذ بهما ، وكان عبد الله لا يقرأ بهما» .

وقال ابن حجر في شرح البخاري : قد صح عن ابن مسعود إنكار ذلك ، فأخرج أحمد وابن حبان عنه أنه كان يحك المعوذتين في مصحفه⁽¹⁰⁰⁾ .

روايات نقصان آيات من بعض سور القرآن :

«نقل النوري عن السيوطي وغيره نقصان عشرات الآيات من بعض السور ، ونحن نرجع إلى مصادره ، وننقل البعض منها في ما يأتي :

نقل السيوطي في تفسير الدر المنثور عن تاريخ البخاري ، عن حذيفة أنه قال : قرأت سورة الأحزاب على النبي ، فنسيت منها سبعين آية ما وجدتها .

(100) نفس المصدر ص : 104-105

وعن عائشة قالت : كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمان النبي مائتي آية ، فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلا على ما هو الآن .
وعن حذيفة قال : قال لي عمر بن الخطاب : كم تعدون سورة الأحزاب؟

قلت : اثنتين أو ثلاثا وسبعين آية .

قال : إن كانت لتعدل بسورة البقرة وإن كان فيها لآية الرجم .
وفي تفسير ابن كثير ومستدرك الحاكم وتلخيص الذهبي وصحاحه ، وابن مردويه والضياء في المختارة .

عن زر عن أبي بن كعب قال : كانت سورة الأحزاب توازي سورة البقرة وكان فيها [الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة] .

وأخرج ابن أبي شيبة والطبراني في الأوسط وأبو الشيخ والحاكم وابن مردويه عن حذيفة قال : التي تسمون سورة التوبة هي سورة العذاب ، والله ماتركت أحدا إلا نالت منه ولا تقرأون منها مما كنا نقرأ ربعا .

وفي الإتيان قال : قال مالك : إن أولها لما سقط ، سقط معه البسملة ، فقد ثبت أنها تعدل البقرة .

وفي الإتيان : قيل لبراءة الفاضحة .

ومن ثم قال الصحابي عبد الله بن عمر : لا يقولن أحدكم قد أخذت القرآن كله ، ما يدريه ما كله ، قد ذهب منه قرآن كثير ، ولكن ليقل قد أخذت ما ظهر منه»⁽¹⁰¹⁾

⁽¹⁰¹⁾ نفس المصدر : 106-108

وتراجع باقي الروايات ضمن البحث الرابع من نفس الكتاب

3- روايات أنزل القرآن على سبعة أحرف وعلى سبعة أوجه :

« روى البخاري في صحيحه :

«حدثنا سعيد بن عفير قال : حدثني الليث قال : حدثني عقيل ،
عن ابن شهاب قال : حدثني عبيد الله بن عبد الله : أن ابن عباس حدثه ،
أن رسول الله (ص) قال : أقرأني جبريل على حرف ، فراجعته ، فلم أزل
أستزيده ويزيدني ، حتى انتهى إلى سبعة أحرف»⁽¹⁰²⁾.

«حدثنا سعيد بن عفير قال : حدثني الليث قال : حدثني عقيل ،
عن ابن شهاب قال : حدثني عروة بن الزبير : أن المسور بن مخرمة
وعبد الرحمن بن عبد القاري حدثاه : أنهما سمعا عمر بن الخطاب
يقول : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ،
فاستمعت لقراءته ، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ،
فكدت أساوره في الصلاة ، فتصبرت حتى سلم ، فلببته بردائه فقلت :
من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ .

قال : أقرأنيها رسول الله ، فقلت : كذبت ، فإن رسول الله أقرأنيها
على غير ما قرأت ، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ، فقلت : إني سمعت
هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها ، فقال رسول الله :
أرسله ، اقرأ يا هشام . فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ ، فقال رسول
الله : كذلك أنزلت ، ثم قال : اقرأ يا عمر ، فقرأت القراءة التي أقرأني ،
فقال رسول الله : كذلك أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ،
فاقرأوا ما تيسر منه»⁽¹⁰³⁾.

⁽¹⁰²⁾ صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن حديث : 4991

⁽¹⁰³⁾ صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن حديث : 4992

«في مسند أحمد، قال أبو جهيم : إن رجلين اختلفا في آية من القرآن، فقال هذا : تلقيتها من رسول الله، وقال الآخر : تلقيتها من رسول الله،

فسألا النبي : فقال : القرآن يقرأ على سبعة أحرف، فلا تماروا في القرآن، فإن وراء القرآن كفر.

في صحيح مسلم وغيره واللفظ لمسلم عن أبي بن كعب قال : كنت في المسجد فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل رجل آخر، فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه.

فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله، فقلت : إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه، فأمرهما رسول الله فقرأ، فحسن النبي شأنهما، فسقط في نفسي من التكذيب، ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول الله ما قد غشيني ضرب في صدري ففضت عرقاً، وكأنما أنظر إلى الله عز وجل فرقا.

فقال لي : يا أباي أرسل إلي : أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه، أن هون على أمتي.

فرد إلى الثانية : أقرأ على حرفين، فرددت إليه : أن هون على أمتي. فرد إلى الثانية : اقرأه على حرفين، فرددت إليه : أن هون على أمتي.

فرد إلى الثالثة : اقرأه على سبعة أحرف.

وفي لفظ الطبراني :

فأمرني أن أقرأ على سبعة أحرف من سبعة أبواب اللجنة كلها شاف. وفي رواية أخرى، قال : ما حاك في صدري منذ أسلمت إلا أنني قرأت آية، وقرأها آخر غير قراءتي، فقلت : أقرأنيها رسول الله، وقال

الآخر : أقرأنها رسول الله ، فأتيت النبي ، فقلت يا نبي الله : أقرأتني آية كذا وكذا .

قال : نعم ! وقال الآخر : ألم تقرئني آية كذا وكذا .

قال : نعم ! إن جبريل وميكائيل أتاني ، فقعد جبريل عن يميني وميكائيل عن يساري ، فقال جبريل : اقرأ القرآن على حرف ، فقال ميكائيل : استزده استزده حتى بلغ سبعة أحرف ، كل حرف شاف كاف .

وفي رواية أخرى ، بسنن أبي داود :

ليس منها إلا كاف شاف ، إن قلت : سميعا عليما ، عزيزا حكيما ، مالم تختتم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب⁽¹⁰⁴⁾ .

تقول هذه الروايات بأن آية بأكملها لم توجد إلا عند شخص واحد هو خزيمة بن ثابت ، وأن القرآن فيه سور ناقصة وأخرى زائدة ، وأنه يمكن لأي إنسان أن يحرف كلماته بكلمات أخرى بشرط ألا يتبدل آية رحمة بعذاب أو آية عذاب برحمة ، وألا يتبدل آية الحلال بالحرام ولا آية الحرام بالحلال .

هذا الكلام معناه أن القرآن غير مصون .

إننا أمام أمرين لاثالث لهما : الأمر الأول أن نقول بأن هناك سنة صحيحة وبالتالي نطعن في صحة القرآن .

والأمر الثاني أن نقول أنه ليست هناك سنة صحيحة ، ونحافظ على مصداقية وصحة القرآن .

⁽¹⁰⁴⁾ مرتضى العسكري : القرآن وروايات المدرستين - الكتاب الثاني - ص : 124-127 وتراجع باقي الروايات ضمن البحث الخامس من نفس الكتاب .
ولمزيد من التفاصيل تراجع باقي البحوث ضمن نفس الكتاب .

الفصل الثاني

الإطار: الدولة الدينية

الإطار : الدولة الدينية

تسعى الدولة الدينية في حالة قيامها إلى الأخذ بآليات الدولة النبوية وهي : دولة المدينة برئاسة النبي محمد، والتي هي نظام اصطناعي/ اختياري، اختاره النبي لمواجهة الدول الأخرى، وخاصة أن «أدلوجة» هذه الدول كانت تنبني على العصبية العرقية فكان لزاما على الدولة الجديدة أن تواجه الدول القديمة بسلاح أدلوجي مغاير.

فمن أجل حماية الدعوة الدينية الإسلامية والتي هي علاقة بين الإنسان والله (عقيدة، وشعائر روحية كالصلاة والصيام والحج...) في مرحلتها الجنينية حتى لا تموت قبل ولادتها بدون أن يسمع بها الناس، فإنه كان يلزم توفير إطار لحماية* هذه الدعوة، وهو ما لم يتمكن النبي من إيجاده بمكة لذلك خرج إلى المدينة (يثرب) وحتى يكتسب هذا الإطار المشروعية فإن المعاملات والعلاقات الاجتماعية والمالية بين المسلمين والمسلمين، أو بين المسلمين وغيرهم والتي هي ليست من الدين وإنما هي علاقة بين الإنسان والإنسان، قد اكتست مسحة دينية يلحظ ذلك من خلال ختم بعض النصوص التي تتطرق لبعض المعاملات بعبارات من قبيل (تلك حدود الله)...

* ليس هذا فقط هو دور الإطار، فهناك أدوار أخرى منوطة به، فإن أي حركة جديدة فكرية أو ثورية عموما تحتاج إلى متنفس آخر ومناخ أرحب لتغذى منه، وتطور آلياتها، إذ أن أي حركة تنغلق على نفسها تصدأ آلياتها وتموت في مهدها.

بمعنى آخر لقد عمل القرآن على حماية الدعوة الدينية عن طريق الدولة/
الإطار التي تتخذ أدلوجة/ صبغة دينية.

على أن المسلمين لم يفهموا أن الدولة التي أقامها النبي هي دولة اختيارية
وظنوا أنها دولة إلزامية فقالوا بأن الإسلام دين ودولة*.

وساهمت عدة عوامل في تكريس هذا الأمر منها :

1- أثر فكرة الملك على العرب وعدم استيعابهم لفكرة النبوة، يقول علي
عبد الرزاق في كتابه «الإسلام وأصول الحكم» :

«إذ هيا الله لأمة أسباب القوة والغلبة فلا بد أن تقوى ولا بد أن تغلب، ولا بد
أن تأخذ حظها من الوجود كاملاً غير منقوص، فلا بد إذن أن تقوم دولة العرب
كما قامت من قبلها دول وقامت من بعدها دول.

لم يكن خافياً على العرب أن الله تعالى قد هيا لهم أسباب الدولة ومهد
لهم مقدماتها...

وإذا أنت رأيت كيف تمت البيعة لأبي بكر، واستقام له الأمر، تبين لك أنها
كانت بيعة سياسية ملكية، عليها طوابع الدولة المحدثه وأنها إنما قامت كما تقوم
الحكومات، على أساس القوة والسيف.

تلك دولة جديدة أنشأها العرب، فهي دولة عربية، وحكم عربي...

كانت دولة عربية، قامت على أساس دعوة دينية، وكان شعارها حماية
تلك الدعوة والقيام لها...

ولكنها على ذلك لا تخرج عن أن تكون دولة عربية، أيدت سلطان
العرب وروجت مصالح العرب»⁽¹⁾.

* يقول عبد الله العروي حول هذه العبارة : «ما يجب أن يلفت نظر القارئ في العبارة المذكورة هو واد
الربط الدال على التساكن لا على الإندماج والاندماج» عبد الله العروي : مفهوم الدولة ص : 122.
المركز الثقافي العربي الدار البيضاء - بيروت الطبعة السادسة 1998
⁽¹⁾ علي عبد الرزاق : الإسلام وأصول الحكم ص : 182-184 منشورات دار مكتبة الحياة بيروت
لبنان 1966

2- اتخاذ أبي بكر لقب «ال خليفة» ولما لهذا اللقب من وقع وتأثير في الناس :

«وهذا اللقب روعة، وفيه قوة، وعليه جاذبية فلا غرو أن يختاره الصديق، وهو الناهض بدولة حادثة، يريد أن يضم أطرافها بين أعاصير من الفتن، وزوابع من الأهواء العاصفة المتناقضة، وبين قوم حديثي عهد بجاهلية، وفيهم كثير من بقايا العصبية وشدة البداوة، وصعوبة المراس، لكنهم كانوا حديثي عهد برسول الله (ص) والخضوع له، والإنقياد التام لكلمته، فهذا اللقب جدير بأن يكبح من جماحهم، ويلين بعض ما استعصى من قيادهم وقد فعل»⁽²⁾.

وهو تأثير مازال يدغدغ الكثيرين لحد الآن، يقول أحمد شوقي الفنجري في كتابه «كيف نحكم بالإسلام في دولة عصرية» :

«رئيس الدولة الإسلامية يلقب بالخليفة، أي أنه خليفة رسول الله (ص) في إدارة شؤون الرعية، ومراقبة تنفيذ الشريعة.

وربما يتساءل البعض لماذا لا نطلق عليه لقباً عصبياً كرئيس الجمهورية الإسلامية أو الحاكم، ولكن في كلمة الخلافة والخليفة مغزى خاصاً، وتأثيراً روحانياً وعقائدياً في نفس كل مسلم.

«فهي تبعث الشعور بعودة أمجاد الخلافة وأيام الإسلام الزاهرة، وهي تضيف على هذا المنصب هبة ووقاراً»⁽³⁾ !!

لا أعرف عن أي أمجاد يتحدث الفنجري؟! ولمن أراد أن يعرف تاريخ الخلافة الحقيقي فليرجع إلى الكتب الحديثة أو القديمة، فمن الحديثة : «الحقيقة الغائبة» لفرج فودة، و«الخلافة الإسلامية» لمحمد سعيد

⁽²⁾ نفس المصدر ص : 192

⁽³⁾ أحمد شوقي الفنجري : كيف نحكم بالإسلام في دولة عصرية ص : 118 الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990 .

العشماوي، ومن القديمة «تاريخ الطبري» و«تاريخ الخلفاء» للسيوطي...
ففيها سيجد نصف الحقيقة الغائب والسطور غير المقروءة.

أما الغاية من إيراد هذه المادة فهي بيان مدى تأثير لقب «ال خليفة»
ووقعه الرنان إلى غاية اليوم.

3- اغتصاب حقوق النبي، يقول محمد سعيد العشماوي في كتابه :
«الخلافة الإسلامية» : «كانت العرب تكره أن تعطي إتاوة لشخص أو
قبيلة أخرى، على تقدير أن الإتاوة جزية أو خراج أو رشوة، إذا ضربت
عليهم فلذلة فيهم أو خضوع منهم أو خنوع لهم، وقد عارضت كثير من
القبائل - بعد إسلامها - دفع الصدقة إلى النبي وتمنعت من ذلك وجادلت
فيه، على الفهم الدراج لمعنى الصدقة، وأنها حين لا تقدم في ذات الله
طوعية واختياراً لفقير أو مسكين أو معوز، فهي إتاوة أو جزية أو خراج
أو رشوة يسوؤهم أداؤها وبذلهم دفعها ولو للنبي ذاته، وقد حسم القرآن
الموقف فقضى على هذه المجادلة وتلك الممانعة وأي معارضة بالآية التي
نزلت في ذلك : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل
عليهم إن صلاتك سكن لهم) (التوبة / 103) وبهذا صار أداء الصدقة
إلى النبي واجباً دينياً. إلى جانب أنه يخول للمتصدق التمتع بصلاة
النبي عليه وتزكيتة له.

وبعد وفاة النبي ومبايعة أبي بكر بالخلافة حدثت حروب تسمى
-عموماً- حروب الردة، غير أنها في الحقيقة حربان وليست حرباً واحدة،
فهي حروب الردة لمن ارتد عن الإسلام من القبائل وكان عدداً، وحروب
الصدقة لمن امتنع من القبائل عن أداء الصدقة إلى الخليفة الجديد.

ذلك أن بعض القبائل (قبائل أسد و غطفان وطيء) لم ترتد عن
الإسلام وظلت متمسكة به مقيمة لشعائره لكنها أبت أن تدفع الصدقة إلى
أبي بكر، للمعنى السالف بيانه، من أنها إتاوة أو جزية أو خراج أو رشوة

يذلها أن تدفعها ويسوؤها أن تضرب عليها، وفسر رجال هذه القبائل الآية القرآنية- الآنف بيانها- بأنها بصريح ألفاظها وواضح نصها، حكم خاص بالنبي وحده يرتفع بوفاته، فهم - بهذا التفسير- كانوا يدفعون الصدقة إلى النبي- التزاما بنص قرآني- يفرض ذلك عليهم كواجب ديني مقابل صلاة النبي عليهم وتزكيتهم لهم، وبوفاة النبي لم تعد هناك أي صلاة عليهم أو تزكية منه، وبذلك يكون الالتزام قد سقط عنهم والواجب قد انحسر دونهم، وبقي عليهم إخراج الزكاة- طوعية واختيارا- إلى الفقراء والمساكين والمعوزين...

إن حروب الصدقة التي أعلنها أبو بكر الصديق، وانتصر فيها رأيه وعمله، تعد منحني خطيرا في الخلافة منذ بدأت، ومنعطفًا شديدا غيرها فور نشوئها، ومنقلبًا سيئا انحدرت إليه عبر تاريخها، ذلك أنه أدى إلى نتائج بعيدة المدى شديدة الأثر شاملة المعاني :

أ- فلقد شرعت حق الخلفاء في اغتصاب الحقوق الخاصة بالنبي والتي لايجوز أن تنتقل منه إلى غيره، قريبا له أو غير قريب، خليفة أو ملكا أو أميرا أو رئيسا، فمذ خلط أبو بكر بين حقوق النبي الخاصة به وحده- كالحق في اقتضاء صدقة من المؤمنين- وبين حقوقه هو كخليفة للمسلمين ورئيسا لجماعتهم، اضطرب الحاجز بين ما للنبي وما للناس، واهتز الحاجز بين حقوق النبوة وحقوق الرؤساء، وصار الخلفاء يغتصبون حقوق النبي دون أي التزام عليهم أو أي رقابة على أفعالهم وأقوالهم، وأصبحوا يصرفون إلى أنفسهم معاني وألفاظ الآيات القرآنية التي خوطب بها النبي، والتي لايجوز أن يخاطب بها غيره أو يصرف معناها إلى أحد سواه، كأن يقال للخليفة أو الأمير أو الرئيس أو الملك : (إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله) (الفتح 10) أو يقال له : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم

حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) (النساء / 65) وغيرها من الآيات التي خوطب بها النبي وحده والتي يعد صرفها إلى غيره تبديلا للكلم عن مواضعه وتغيرا للمعنى من مواقعته.

ب- وقد سوغ تصرف الخليفة الأول أبي بكر الصديق لكل خليفة وأي حاكم أن يستقل بتفسيره الخاص لآيات القرآن ثم يفرضه بالقوة والعنف على المؤمنين، ويجعل من رأيه الشخصي حكما دينيا ومن فهمه الفردي أمرا شرعيا...

ج- ولقد قنن الخليفة الأول بحروب الصدقة إشهار سيوف المسلمين على المسلمين وابتداء حرب المؤمنين للمؤمنين، فحروب الردة كانت موجهة ضد مسلمين موحدين، ومن مؤمنين مصلين نحو مؤمنين مصلين.

وبها بدأ طريق طويل من حرب المسلم للمسلم وقتال المؤمن للمؤمن، وتعصب كل فرقة لرأيها وتحيز كل جماعة لتفسيرها، والسعي لفرض التفسير أو الرأي على الغير بالقوة والعنف والحرب والضرب⁽⁴⁾

4- وهناك عامل آخر نتلمسه عند عبد الله العروي في كتابه : «مفهوم الدولة» حيث يقول : «بعد الفتوحات الكبرى ورث العرب أجهزة الدولتين البيزنطية والفارسية وهي أجهزة متماثلة إلى حد كبير : نشأت الدولة التاريخية في آسيا الغربية مبنية على حق إلهي وسلطة فردية مطلقة مستهدفة الشهرة والقهر والرفاهية، بعد فتوحات إسكندر المقدوني عمت أنظمة الدولة الآسيوية العالم المتحضر بعد أن اختفى نظام المدينة في بلاد اليونان، وبعد قرون حصل نفس التطور عند الرومان وانقلب الحكم

⁽⁴⁾ محمد سعيد العشماوي : الخلافة الإسلامية ص : 106-108 سينا للنشر القاهرة مصر الطبعة الثانية 1992 .

القنصلي إلى نظام امبراطوري متأثر بأجهزة الدولة الآسيوية. لما ظهر الإسلام وجد نفسه في عالم لا يعرف سوى تلك الأجهزة، فورثها العرب تلقائياً رغم أنها تعارض أهداف الإسلام والتنظيمات القبلية...»⁽⁵⁾.

5- شيوع فكرة لدى الكثيرين تقول بأن تقدم الدولة مرتبط بتطبيق تعاليم الدين وتخلق الناس بالأخلاق الحسنة، وهو كلام خاطئ طبعاً - حتى ولو كانت تحبل في طياتها بأبعاد تاريخية وبدعم من الفقهاء الذين أسسوا لها بتدرج عكسي من الخلافة إلى الدولة الساهرة على تطبيق الشريعة... - لأن تقدم الدولة ليس مرهوناً بالأخلاق ولا بالدين بل تتدخل فيه عوامل أخرى.

⁽⁵⁾ عبد الله العروي : مفهوم الدولة ص : 91-92

الفصل الثالث

الأثر : التشريع

الأثر : التشريع

لا يمكن أن يكون هناك قانون عام وشامل صالح لكل زمان ومكان فالظروف تتغير ومعها يلزم تغير القوانين .

وفي القرآن هناك أحكام جاءت لظروف خاصة ، وهناك مسائل تغير فيها الحكم عدة مرات ينسخ حكم الحكم الذي سبقه في أقل من عشر سنوات .

ولنا أن نتساءل إذا كان القرآن قد غير في ظرف عشر سنوات العديد من الأحكام لتغير الظروف ، أفلا تكفي أزيد من 1400 سنة لتتغير الظروف وتتغير معها القوانين .

ولنا أن نتصور أن القرآن أنزل بمكان آخر كـ «روما» مثلا ، هل كان سينزل بنفس الأحكام التي نزلت على مكة والمدينة ؟

إنه لمن الخطأ القول بأن القرآن قد جاء بأحكام عامة وقوانين شاملة مهما تغير الزمان والمكان ، وأن نقول أن القرآن قد حسم في جميع القضايا وأعطى أحكاما نهائية ، كيف يكون ذلك والقرآن لم يحسم في أهم قضية وأم القضايا كلها وهي قضية الإنسان وحرية ، إن القرآن لم يقض على الرق والعبودية ، فكيف يحسم إذن في قضايا ثانوية كالمراث والمعاملات المالية أو قضايا اجتماعية أو غيرها ويقف أمام قضية القضايا وهي حرية الإنسان مرغبا فقط ؟ .

الحق أن في كل القضايا بدون استثناء أعطى القرآن فيها أحكاما تراعي فقط ظروف العصر لا أقل ولا أكثر.

وبما أن الظروف تغيرت فإنه تلزمنا أحكام وقوانين جديدة تلائم عصرنا ومن واقعنا لأن نستدعي حلولاً من الماضي.

وأما القول بأن القرآن أعطى مبادئ عامة، فهذا قول فضفاض، يريد أن يوسع عباءة هذه المبادئ بشكل مطاطي حتى تصبح مليئة بالرقع، فلاهي تناسب القد الذي من أجله قدت ولاهي استطعت أن تستوعب القد الجديد.

إن لكل زمان ظروفه ومشاكله الحادثة الخاصة، تستوجب أحكاما جديدة لا توجد فيما مضى من الزمن.

- الزواج : يتم تعريف الزواج كمايلي :

«معنى الزواج لغة : يراد من الزواج في اللغة، الاقتران والارتباط، وهو اسم من زوج (بتشديد الواو)، وزوج فعل يتعدى بنفسه كما تصح زيادة الباء، فيقال تزوج مسعود سعيدة، أو تزوج بسعيدة، وفي القرآن الكريم : (وزوجناهم بحور عين) (الدخان / 54) والغالب في كتب الفقه استعمال لفظ النكاح للدلالة على الزواج، فالمقصود إذن من اللفظين واحد في الاصطلاح على أن لفظ النكاح كما قد يستهدف منه العقد، قد ينصرف معناه إلى الوطء، والعبرة في تعيين القصد منه، إنما تكون بدلالة الحال.

وثمة ألفاظ أخرى شاع استعمالها في هذا المقام، كقولهم اقترن رزق بمرزوقة، فهي قرينته.

تعريف الزواج : يتحدد المراد من الزواج شرعا، في أنه عقد يفيد حل استمتاع الرجل بالمرأة قصدا على الوجه المشروع...

ولقد أطنب الشارع المغربي عند تعريفه الزواج بقوله : « إنه ميثاق ترابط وتماسك شرعي بين رجل وامرأة على وجه البقاء، غايته الإحصان والعفاف مع تكثير سواد الأمة، بإنشاء أسرة تحت رعاية الزوج على أسس مستقرة، تكفل للمتعاقدین تحمل أعبائها في طمأنينة وسلام وود واحترام» (المادة الأولى من مدونة الأحوال الشخصية). وواضح من منطوق هذا النص أن الزواج عقد شرعي يوثق الزوجين إلى بعضهما البعض على وجه التأييد، ليوفر لهما الإحصان والعفة، وللأمة زيادة الأبناء، في أحضان أسرة ثابتة الدعائم ينهضان بأعبائها، تسودها الطمأنينة والود والاحترام ومنوطة رعايتها بالزوج»⁽¹⁾.

- نلاحظ مما سبق أن علاقة الزواج هي علاقة جنسية بالدرجة الأولى ومعنى ذلك أن العقد هو مجرد ورقة من أجل إضفاء الشرعية على الممارسة الجنسية، بمعنى آخر هي ممارسة جنسية مقنّعة.

- مما سبق أيضا فإن من بين أهم أهداف الزواج تكثير الأولاد، وفي هذا إغفال كبير عن المعنى الحقيقي للزواج فهو عبارة عن ارتباط بين رجل وامرأة يجمعهما الحب، يكمل الواحد فيها الآخر، هي علاقة تكامل روحي وربما حتى تكامل فكري قبل أن يكون علاقة جنسية.

- مما سبق يعتبر الرجل هو المسؤول الأول عن الأسرة أي رئيس الأسرة، وإذا كنا نفهم دواعي ذلك في عصر مجيء القرآن، باعتبار أن المجتمع كان ذكوريا بدون منازع، ونظام الأسرة أبويا حتى أن القرآن كان يتوجه بخطابه للرجال أكثر من النساء، وكان الرجل هو الذي ينفق، فإنه لم يعد هناك داعي لأن يلعب نفس الدور اليوم.

⁽¹⁾ صلاح الدين زكي : أحكام قانون الأسرة في الفقه الإسلامي والتشريع المغربي ص : 17-18 مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء المغرب الطبعة الأولى 1985 .

لذا يجب أن تأخذ المرأة دورها كاملا كمسؤولة أولى أي رئيسة أيضا إلى جانب الرجل عن الأسرة.

ويترتب على هذا أن تتغير كثير من الأحكام التي كانت تجعل الرجل سيدا في الأسرة والمرأة مجرد أمة.

-إن المسألة لا تتعلق بزواج بين اثنين، أو علاقة نكاح، إنه ارتباط بين عضوين أولا وأكثر إذا كان هناك أولاد، أي أنه التزام من جميع أطراف هذا الارتباط، لذا يجب أن يتغير اسم الزواج/ النكاح إلى : «ارتباط أسري» وأن يتغير لفظ الزوج إلى : «مرتبط أسريا» ولفظ الزوجة إلى «مرتبطة أسريا».

ويجب أن يصبح ارتباطا مدنيا يتم أمام قضاء مدني.

- شروط صحة الارتباط الأسري في الفقه والتشريع المغربي :

1- أن يتم الارتباط على التأيد :

«لا يصح إبرام الزواج إلا على التأيد، أو على وجه البقاء وفقا للعبارة التي فضلها الشارع المغربي، فلا يجوز توقيته بمدة كشهر أو سنة، أو بميعاد كحلول الصيف...»

ولقد عرفت الأعراب للزواج المؤقت أيام الجاهلية صورة تعرف بزواج المتعة، ويبدو أنهم استمروا على ممارسته فترة بعد ظهور الإسلام، لكن الرسول لم يلبث أن عمد إلى النهي عنه لتنافيه مع شريعة الدين الحنيف، وهو نهى قد نزل على مقتضاه أئمة المذاهب السنية الأربعة وغيرهم من فقهاء المسلمين، فلم يتنكر له بقدر ما أعلم سوى الشيعة الإمامية، التي أجازت زواج المتعة على أساس أن لا يكون فيه طلاق ولا توارث، إن مات أحد المتمتعين قبل فوات مدته⁽²⁾.

(2) نفس المصدر ص : 41-42

2- شرط العقل والبلوغ :

«من ضمن ما يشترط لصحة الزواج، أن يكون كل من طرفيه عاقلا بالغاً، فإن لم يكن أيهما عاقلاً، بأن كان مجنوناً أو معتوهاً، وقع الزواج فاسداً غير صحيح، إلا أن تتوافر شروط معينة...

ويتحقق البلوغ في الفتى والفتاة بظهور علاماته الطبيعية المعلومة في كل منهما، هذا الحكم المعتمد في الفقه الإسلامي على وجه العموم، قد قيده الشارع المغربي حينما رسم للبلوغ سناً تكتمل عندها أهلية الزواج، عينها بالثامنة عشرة بالنسبة إلى الفتى وبالخامسة عشرة في خصوص الفتاة.

بيد أن هذا الشارع قد راعى في عين الوقت، أن البلوغ طبيعياً يتوافر في كثير من الأحيان قبل السن التي عينها للزواج، فأتاح فرصة تزويج الفتى متى تهدده خطر الانزلاق بعد تحقق البلوغ الطبيعي قبل إدراك الثامنة عشرة، وإنما بشرط استئذان القضاء، فللقضاء إذن أن يعفي من شرط السن عند بلوغ الفتى طبيعياً توكياً لخطر الوقوع في المحذور إن لاحت بوادره.

وعلى الرغم من تمتع الفتى بأهلية النكاح منذ بلوغه الثامنة عشرة من عمره، فإنه لا يسوغ له أن يتزوج قبل إدراك سن الرشد المحددة بالحادية والعشرين دون موافقة وليه، اللهم إلا أن يأذن له القضاء...»⁽³⁾.

وأقول يجب أن يتم رفع سن الارتباط وتوحيده بين الجنسين حتى يختار كل منهما عن تروٍ شريكه في علاقة «أبدية».

– ارتباط المجنون والمعتوه :

«الجنون آفة تصيب العقل فتعدم الإدراك والتمييز لدى الشخص...

(3) نفس المصدر ص: 43-44

ولقد أحسن الشارع المغربي حينما أحاط قيام الولي بتزويج المولى عليه الفاقد التمييز، بشروط ثلاثة : أولها أن تفحصه هيئة من أخصائيي الأمراض العقلية، يثبت من التقرير الذي عسى أن ترفعه إلى جهة القضاء التي انتدبتها لمباشرة المهمة، أن في تزويج المولى عليه ما قد يفيد في علاجه ويعبد السبيل إلى صحوة عقله وبرأته من علقته، وثانيها أن يوافق الطرف الآخر في الزواج المستهدف على التزوج بالمولى عليه بعد إطلاعه على حقيقة حاله، وثالثها أن تأذن جهة القضاء بعد الإستيثاق من توافر الشرطين الأولين، بتزويج المولى عليه بالشخص الذي وافق هو ذاته...»⁽⁴⁾.

وإنني أرى بعدم صحة هذا الارتباط ، فلا يجب أبدا تعريض أحد أطراف الارتباط لخطر ما، إضافة إلى أن هذا النوع من الارتباط لا يتلائم مع روح الارتباط نفسه.

3- عدم وجود سبب من أسباب تحريم الارتباط :

«أن يكون كل منهما خلوا من الموانع الشرعية، أو بعبارة أخرى أن لا يقوم بينهما سبب من أسباب تحريم الزواج، أي أن لا تكون المرأة محرمة على الرجل، باختصار وبعبارة أوضح»⁽⁵⁾

يهما في هذا المقام الارتباط المتعلق بمرتبتين مختلفي الديانة :

جاء في كتاب صلاح الدين زكي : «أحكام قانون الأسرة...» :

«أ- حرم سبحانه وتعالى على الرجل المسلم أن يتزوج بامرأة مشركة حتى تفيق وتؤمن بدين من الأديان السماوية الثلاثة : الدين الإسلامي الحنيف، والديانتين المسيحية واليهودية.

قال سبحانه : (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) (البقرة 221)

⁽⁴⁾ نفس المصدر ص : 45-46

⁽⁵⁾ نفس المصدر ص : 40-41

وتندرج في سلك المشركات ، كل من الملحدة التي تنكر للدين إطلاقاً ،
والوثنية التي تتعبد الأصنام ، والمجوسية التي تقدر النار ، أو التي تعبد
الشمس أو النجوم أو الصور...

فلا يصح للمسلم إذن أن يتزوج إلا بمسلمة أو بامرأة من أهل الكتاب
وهن المسيحيات واليهوديات ، قال تعالى : (اليوم أحل لكم الطيبات وطعام
الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات
والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) (المائدة/ 5)...

والحكمة من إباحة زواج المسلم بالكتابية وتحريم المشركة عليه ، واضحة
جلية ، ذلك بأن الأخيرة لاتدين بأي مما أنزل سبحانه وتعالى من الأديان ،
بينما الأولى تدين بدين منها ، وتعبد جل جلاله ، ولهذا فإنه لا يخشى منها
ما يخشى من الأخرى وخاصة بالنسبة إلى عقيدة الأولاد ، بل إنها ، ولذات
السبب ، تكون أقرب إلى الاستجابة لداعي الإسلام والإيمان به ، متى عاشت
في دائرة الإسلام التي تهيم عليها تعاليم الدين الحنيف...

ب- قضى الشارع الحكيم سبحانه وتعالى بقصر حل الزواج بالمسلمات
على المسلمين من الرجال دون سواهم ، حتى ولو كانوا من النصارى
أو اليهود (من الذين أوتوا الكتاب) قال تبارك وتعالى في كتابه العزيز :
(ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) (البقرة 221).

كما قال عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات
فامتحنوهن . الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى
الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن) (المتحنة/ 10) فوجه التحريم
عام وشامل لكافة غير المسلمين من الرجال بلا استثناء...

وتتمثل الحكمة الكامنة في حكم هذا الوجه من أوجه التحريم .. في
أنه لو أبيع للرجال من غير المسلمين الزوج بالمسلمات ، لأصبحوا وهن

خير دينا منهم، قوامين عليهن، اعتبارا بأن الأزواج قوامون على نساءهم شرعا وطبيعة، فللحيلولة دون تحقق هذه القوامة، تكريما لشأن المرأة المسلمة وصيانة لعزتها، قد قضى بوجه التحريم»⁽⁶⁾ !!

قبل أن أسترسل في التعليق على هذا الكلام أشير إلى ملاحظة أبداهها عبد العزيز قباني في كتابه : «رسالة في مبررات الزواج المدني الاختياري» حيث يقول : «والزعم أن الزواج المدني مرفوض من حيث المبدأ لأنه يؤول إلى زواج المسلمة من غير المسلم رفض يقوم على التناقض مادامت الحجة القائلة بأن الإسلام يعترف بكل الرسل والأنبياء والأديان السماوية، وهذه لا تعترف به، وكذلك الحجة القائلة بأن الإسلام منفتح على الدينين اليهودي والمسيحي، ويصف أتباعهما بأهل الكتاب، وقد جاء مصدقا لهما، ما يجعل منطق هذا الانفتاح وهذا الوصف يؤول بالضرورة إلى إباحة زواج المسلمة بكتابي»⁽⁷⁾.

وسواء أكان القرآن قد قرر هذا المنع لظروف ما أولم يقرره، فإن ظروف حياتنا اليوم تغيرت عن سابقتها ولم تعد المعركة بين الإسلام والكفر، بل اتخذت أشكالا أخرى حسب سيرورة التاريخ، مما يسمح لنا بأن نأخذ بالارتباط المدني كيفما كانت أجناس أو ديانات أعضاء هذا الارتباط.

وإذا قررنا أن المرأة والرجل سواسية ولا يحق لأحد أن يدعي أنه متفوق على الآخر طبيعيا أو قانونيا.

فإننا نقرر أن الأخلاق ليست حكرا على دين دون الأديان الأخرى

⁽⁶⁾ نفس المصدر ص : 72-75

⁽⁷⁾ عبد العزيز قباني : رسالة في مبررات الزواج المدني الاختياري ص : 101 منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت لبنان الطبعة الأولى 2000.

أما فيما يتعلق بالعقيدة، فيجب النظر إليها من منظور آخر لأنها ليست مسألة تقليد أو إكراه بل هي مسألة اختيار، يقول عبد العزيز قباني : «لكي يكون الإيمان سليماً، ينبغي أن يختار المرء دينه بعد بلوغه سن الرشد، لأن يتربى عليه طفلاً لعدم بلوغه سن الرشد.

الراشد يصير حراً ومسؤولاً بالرشد، والإيمان لا يقوم على الإكراه، بل على الحرية والمسؤولية، لأنه اختيار، والاختيار لا يصح من قاصر، ولا سيما إذا كان الموضوع المختار ديناً»⁽⁸⁾.

أما لماذا يحاول الرجل العربي تكريس منع المسلمة من الارتباط بالآخر، فإنه لما رأى أن القرآن قد حرك شيئاً ما قضية المرأة، غاضبه ذلك فعمل على رد المرأة إلى عهد ما قبل مجيء القرآن حتى يبقى المجتمع ذكوريا بدون أدنى تغيير.

وهكذا فبعد أن عمل على ألا ترتبط المسلمة بغير المسلم، ورأى أن غير العربي قد يسلم فرض «الكفاءة»، فلا ترتبط القرشية بغير القرشي والعربية بغير العربي !!

أين هي روح الإسلام التي جعلت الناس سواسية كأسنان المشط؟ يقول محمد الغزالي : «وقال أحدهم - وهو يشتغل بالفقه - : يجوز للقرشي أن يتزوج من يشاء من العرب أو العجم، أما القرشية فلا بد من مراعاة الكفاءة في النسب.

قلت له : إن البيوت مغلقة على عوانس بائسات محرومات من الزواج، فهل هذا الكلام يحل مشكلاتهن؟ إن هناك أقطارا واسعة من

⁽⁸⁾ نفس المصدر ص: 122

أقول : وهذا الكلام يكون منتجاً أكثر في البلاد التي تتعدد فيها الطوائف والديانات كـ «لبنان» مثلاً وفي حالة الأولاد الذين يجهلون من ارتباط المرتبطين بمختلفي الديانة.

العالم الإسلامي تشقى فيها النساء ، لأن التقاليد جعلت دما دون دم وأبا دون أب ، أفهذا الإسلام؟»⁽⁹⁾ .

إن الرجل العربي يريد أن يعيش دائما في عصر «الحريم» ، هو السيد والباقي جوارى وعبيد.

وحتى نؤكد ما قلناه حول الارتباط المدني نورد هذا الاستشهاد لعبد العزيز قباني : «- زواج النبي قبل النبوة من خديجة بنت خويلد النصرانية ، كان زواجا مدنيا عقده القس ورقة بن نوفل ، بحضور أبي طالب ، عم النبي محمد ، والذي قال : «ابن أخي له في خديجة بنت خويلد رغبة ، وهي لها فيه مثل ذلك» . وقد استمر هذا الزواج المدني مع الإسلام ولم يرجع عنه النبي .

- زواج زينب ابنة النبي ، من أبي العاص بن الربيع ، وكان مشركا ، أي ليس كتابيا ، وكانت مسلمة ، فلما وقع في الأسارى يوم بدر بعثت امرأته زينب في فدائه بقلادة لها كانت لأُمها خديجة . فلما رآها رسول الله رق لها رقة شديدة وقال للمسلمين : «إن رأيتم أن تطلقوا لها أسيرها فافعلوا» ، ففعلوا ، فأطلقه رسول الله على أن يبعث ابنته إليه ، فوفى له بذلك ، وصدقه فيما وعده ، وبعثها إلى رسول الله مع زيد بن حارثة ، فأقامت بالمدينة من بعد وقعة بدر ، وكانت سنة (اثنين) إلى أن أسلم زوجها أبو العاص بن الربيع سنة (ثمان) فردّها إليه بالنكاح الأول ، (أي لم يجر نكاحا جديدا وفق الإسلام) ولم يحدث لها صداقا ، كما روى الإمام أحمد ، عن ابن عباس : «أن رسول الله رد ابنته زينب على أبي العاص ، وكانت هجرتها قبل إسلامه بست سنين على النكاح ، ولم يحدث شهادة ولا صداقا» .

⁽⁹⁾ سهيلة الحسيني : المرأة في منهج الإمام الغزالي ص : 162 .

ما ذكر أعلاه رد دامغ على هؤلاء الذين يزعمون بطلانا وجهلا أن من يتزوج زواجا مدنيا يلحد أو يكفر أو يخرج من الإسلام، أو يشرك، أو أن الزواج المدني مخالف للإسلام، أو أن زواج المسلمة بكتابي غير جائز مادامت ابنة الرسول، وهي مسلمة كانت متزوجة بمشرك»⁽¹⁰⁾.

4- أن يمثل المرأة في العقد وليها :

«...على أن التشريع المغربي في حالته الراهنة لم يجز للمرأة مطلقا حتى ولو كانت قد تعدت سن الرشد بزمان طويل، أن تنفرد بعقد الزواج على نفسها، وإنما ألزمها في جميع الأحوال بأن تفوض وليها لينوب عنها في هذا الشأن، بل إنه لم يجز للمرأة إن كانت وصيا على فتاة كابنتها مثلا، أن تباشر بنفسها عقد تزويج هذه الفتاة، وإنما فرض عليها أن توكل ذكرا تختاره لكي يباشر إبرام العقد...»⁽¹¹⁾

إن هذا الكلام إن أفاد شيئا فهو مدى الظلم والاستبداد الذي يقع على المرأة، حتى أنها تعتبر قاصرا تحتاج لوصي، غير أن الأنكى من هذا، أن الكلام المذكور لا يجد له سنداء، فالأحاديث مكذوبة، بل القرآن يذهب خلاف ذلك كما رأى «الأحناف».

⁽¹⁰⁾ عبد العزيز قباني : رسالة في مبررات الزواج المدني الاختياري ص : 114-115 .
* أقول : كان بإمكانني أن أستشهد أيضا بسورة المائدة وهي آخر ما جاء من القرآن لكونها تختلف في مواضيعها عن باقي السور التي سبقتها فقد خلت من الحث على القتال والدعوة إليه ، كما أنها أباحت الارتباط بالكتايبات... (يراجع كتاب محمد محمود حجازي :الوحدة الموضوعية في القرآن الكريم ص : 115-116 دار الكتب الحديثة القاهرة مصر الطبعة الأولى 1970) فأقول بأنها تعبر عن بداية الانفتاح من جديد على الآخر ، وبداية إعادة العلاقات إلى طبيعتها ، لكن الأحداث التاريخية تخالف ذلك فإن النبي - وفي آخر أيام حياته - كان يستعد لمواجهة الروم وقد جهز جيشا بقيادة أسامة بن زيد ، لكنه توفي قبل أن يخرج الجيش لمهمته .

قد يقول قائل هذا لا يغير شيئا من مسألة العزم على الانفتاح على الآخر لأن مهمة الجيش كانت قضية دفاع عن النفس ، لكنني سأرد بما قلته سابقا أن أي حركة جديدة لا يمكن لها أن تكتفي بذاتها وتغلق على نفسها وإلا ماتت في مهدها .

⁽¹¹⁾ صلاح الدين زكي : أحكام قانون الأسرة... ص : 95 هناك تعديل طفيف بمس «الرشيدة التي لا أب لها» حيث ينص الفصل 12 المعدل على : «4- للرشيدة التي لا أب لها أن تعقد على نفسها أو توكل من تشاء من الأولياء» مدونة الأحوال الشخصية مع تعديلات (10 سبتمبر 1993) مكتبة الوحدة العربية الدار البيضاء .

إن المرأة كالرجل ، فلا الرجل يحتاج لوصي ، ولا المرأة محتاجة لولي ، إنها أهل لأن تختار لنفسها كما يختار الرجل لنفسه ، وأن تتولى أمورها بنفسها .

5- الإشهاد على الزواج :

«يكاد الفقهاء المسلمون يجمعون على ضرورة الإشهاد على الزواج نظرا لما يترتب عليه من آثار بالغة الخطر تمس الأسرة ، وهي نواة المجتمع ، في صميمها ، لتعلقها بالعرض والنسب وحرمة المصاهرة والإرث وغير ذلك ، وحتى يتحقق شيوع النبا بين الملاء ، فتتميز العلاقات المشروعة عن غيرها من العلاقات المحرمة ، وكما تتوافر وسيلة إثباته إذا ما عَنَّ لأحد طرفيه ، أو لخلفائه من بعده ، أن يتنكر له وينكر وجوده ، وقد قال النبي : لانكاح إلا بشهود»⁽¹²⁾

وأقول أن الزمن قد تغير وعوض الشهود أصبح لدينا التوثيق فلم يعد هناك داعي لهذا الإشهاد .

6- المهر : «أو الصداق هو عطاء مالي أوجبه الشارع الإسلامي الحنيف على الرجل لامرأته في الزواج الصحيح ، تأكيدا لما للميثاق الزوجي من أهمية وشرف ، وتكريما وتعظيما لجانب المرأة فيه ، قال العلي القدير سبحانه وتعالى : (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) (النساء / 4) ...

ولقد ثار الخلاف بين المالكية والأحناف بشأن حكم المهر ، فإذا كان المالكية قد اعتبروه شرطا من شروط صحة الزواج ، فقد عده الأحناف أثرا من آثار الزواج الصحيح ، بحيث يصح الزواج عندهم حتى ولو اشترط فيه أن لا يكون للزوجة أي مهر ، فعندئذ يقع هذا الشرط باطلا دون أن تتأثر بذلك صحة الزواج...»⁽¹³⁾

⁽¹²⁾ نفس المصدر ص : 103

⁽¹³⁾ نفس المصدر ص : 107

وإنني أرى أن المهر هو من أثر النظام الأسري القديم حيث الرجل هو السيد والمرأة هي الأمة، وأنه آن للصدّاق أن يلغى.

– تعدد الزوجات :

جاء في كتاب صلاح الدين زكي : «أحكام قانون الأسرة...» مايلي :

«أحل العزيز الحكيم تبارك وتعالى للرجل المسلم، أن يتخذ لنفسه من الزوجات ما يشاء في حدود الأربع، في نفس الوقت...»

وذلك بقوله سبحانه : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة) (النساء / 3) وقد قال الرسول لرجل أشهر إسلامه وعلى ذمته عشر زوجات أسلمن معه : «أمسك أربعاً وفارق سائرهن»...

فحكم إجازة التعدد يستند إلى ضرورته الحتمية. باعتباره درعا يقي الرجل، فيقي المرأة ضرورة بالتالي في الواقع من الأمر، من خطر الانزلاق في أحوال لعل أظهرها : أن من الرجال من لاتندفع حاجته بما تطيقه امرأة واحدة وأحيانا اثنان بل وثلاث، وأن من النساء من يتعطل أداؤهن للواجب الزوجي بصورة دورية مددا طويلة جدا نسبيا بسبب الحيض، فضلا عن فترات الحمل والولادة، وان أكثرهن من يعزفن عن أدائه مطلقا بمجرد بلوغ سن اليأس في حوالي الأربعين، وتلك سن لايعرفها الرجال مهما امتدت بهم الأيام، وأن منهن من يمسين عاجزات نهائيا عن الأداء من جراء حادث أو مرض من الأمراض التي تخصهن أو التي لاتخصهن كالشلل أو السرطان، وأن من بينهن من يعجزن عن الإنجاب حالة رغبة الزوج في غلام، وأن من الرجال من يضطره قدره إلى الإقامة بصورة معتادة دوريا في أكثر من وجهة، ويستحيل بداهة قلقلة الأسرة بما تضمه من الأولاد كلما انتقل من إحدى الجهات إلى غيرها. وأن الزوج قد يشغف

حباً بامرأة تهيم به بعد زواجه من أخرى يستعفف أن يتخلى عنها لأعاصير الحياة، وما يماثل ذلك من الأحوال التي يزخر بها قاموس دنيانا.

ويستند حكم الوقوف بالتعدد عند حد الأربع، إلى حقيقة أن هذا العدد هو الحد الأقصى لعدد الزوجات اللاتي يتسنى للزوج في نطاقه أن يقيم العدل بينهن، دون أن يخل بحقوقهن عليه، كلهن أو بعضهن، من جميع الوجوه...

هذا، وقد نهى التشريع المغربي الحالي جهة الإدارة المختصة بتوثيق عقود الزواج، عن توثيق عقد الرجل على زوجة جديدة حال ارتباطه بزوجة قائمة، قبل إعلام هذه الجديدة بأنه متزوج فعلاً بغيرها.

كما أنه قد أجاز لكل امرأة يتزوج عليها زوجها، إن لم تكن قد اشترطت عليه في عقد زواجه بها أن لا يتزوج عليها على الوجه الموضح فيما يلي، أن ترفع أمرها إلى القضاء : لينظر في الضرر الحاصل لها...»⁽¹⁴⁾ !!

إن هذا الكلام الأخير حاصل تحصيل معناه تخيير المرأة بين أن يطلقها الرجل أو أن يطلقها القاضي، شبهه بتخييرها بين أن تموت شنقاً أو تموت رجماً.

فالالتجاء إلى القضاء لا معنى له إلم يكن سيؤدي إلى فساد الارتباط الثاني، فعوض أن نعالج الارتباط الأسري، وجب وقايته بمنع التعدد أصلاً.

وفيما يخص أسباب التعدد - المذكور آنفاً - فإنها تظهر لنا الرجل : البريء، الذي يلزم توفير كل الأساليب لكي يحافظ على فحولته !! أما المرأة «فلا بواكي لها».

⁽¹⁴⁾ نفس المصدر ص : 78-84.

جاء في كتاب نوال السعداوي : «الأنثى هي الأصل» :

«لوحظ أن حدة الأورجازم تكون أشد طبيعيا في شباب الرجال عنها في شباب النساء اللاتي لم ينجبن، لكن هذا الاختلاف يضع تقريبا بعد سن الثلاثين في الرجال، وبعد ولادة الطفل الثاني أو الثالث في النساء، أو بعد خبرة جنسية كافية في حالة النساء اللاتي لم ينجبن، بل لوحظ أن قدرة المرأة الأورجازمية واشتداد حدة الأورجازوم وتعددده، تفوق قدرة الرجل، وذلك بتقدم المرأة في العمر، وازدياد خبرتها الجنسية، وممارستها للحمل والولادة...

وتدعو «شيرفي» العلماء إلى أن يعيدوا دراسة أسباب حالات الشبق غير العادي الذي يصيب بعض النساء (Rymphomenia)، وحالات الرغبة في ممارسة الجنس مع عدد متغير من الرجال (Promiscuity) (دون أن يصاحب ذلك برود جنسي). وهي ترى أنه حتى اليوم لا يعرف الكثيرون أنه سواء كانت بظرية أو مهبلية، فإن تعدد مرات الأورجازم المتكررة بانتظام وبغير توقف (حتى يحدث الإرهاق الجسدي) قد تكون الطبيعة البيولوجية لقدرة المرأة الجنسية. بل إن المرأة التي لم تنجب مطلقا تستطيع أن تصل إلى الدرجة التي تصل إليها المرأة التي أنجبت عددا من الأطفال، وذلك عن طريق الخبرة الجنسية الطويلة وخلو حياتها من أسباب الكبت، وقد تكون تلك المرأة المسماة بالمرأة الشبقية (Overaexed) هي المرأة الطبيعية جنسيا.

قد يفهم مما سبق أن المرأة لاتصل أبدا إلى درجة الإشباع مهما تعرضت للإثارة الجنسية ولأية مدة من الزمن. وهذا صحيح نظريا من حيث أن المرأة يمكنها أن تحصل على أي عدد من الأورجازم ولا يوقفها إلا الإرهاق الجسدي»⁽¹⁵⁾.

⁽¹⁵⁾ نوال السعداوي : الأنثى هي الأصل ص : 74-75 - دار ومطابع المستقبل بالفجالة والإسكندرية مصر الطبعة الرابعة 1990 .

ولنا الآن أن نعكس الأمر مادامت المعلومات قد اختلفت وأن نبيح للمرأة أن «تعدد الرجال»، لكننا كما نرفض تعدد النساء بالنسبة للرجل. نرفض أيضا تعدد الرجال بالنسبة للمرأة.

أما عن ضرر التعدد، فيقول عبد العزيز قباني :

«إن تعدد الزوجات ظلم للزوجات ولاسيما للزوجة الأولى، إذ ربط رب العالمين، في محكم تنزيله، التعدد بالظلم، لأن العدل فيه مستحيل، وربط العدل بامرأة واحدة قائلا : (فإن خفتن ألا تعدلوا فواحدة...) والعدل بين الزوجات من رابع المستحيالات، لقوله تعالى : (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم).

وهذا مؤكد في الواقع والتجربة، ومن يعدد يضار زوجته، أي يتخذ عليها ضرة. والضررة من الضرر، والضرر من الظلم، وهو متعارض والقاعدة الشرعية : «لا ضرر ولا ضرار»

فضلا عن أن التعدد :

- 1- يمس بكرامة الزوجة والأولاد
- 2- يولد الكراهية والحقد والعنف بين الأخوة والأخوات، ويؤول إلى تفكيك العائلة، وينعكس سوءا على المجتمع (انحراف، مخدرات، دعارة، أمية، مرض، والتشرد...)
- 3- يرهق الزوج جسديا وماليا.
- 4- يؤثر في مستوى الأسرتين تعليما وتربية
- 5- يشكل مع الطلاق السهل مفاجآت للأهل : تسبب خضات نفسية، يترتب عليها نتائج صحية خطيرة»⁽¹⁶⁾.

⁽¹⁶⁾ عبد العزيز قباني : رسالة في مبررات الزواج المدني الاختياري ص : 108 .

- ضرب «الزوجة».

«...فإن خاب الهجر بدوره في تحقيق المراد، تعين الالتجاء إلى الضرب الخفيف غير المبرح وغير المؤذي. فيراعى أنه إذا اشتط الزوج في استخدام هذه الوسيلة حتى ألحق بالزوجة أضراراً مؤكدة، أو اتخذها أداة للتنكيل بها والتعدي عليها دون موجب، تحققت مسؤوليته الجنائية، وثبت للزوجة في نفس الوقت الحق في تطليقها منه بحكم القضاء استناداً إلى ما لحقها من ضرر»⁽¹⁷⁾.

وهذا قصور في القانون فإنه لا يكفي أن يتم الطلاق بل وجب إيقاع العقوبة على الجاني بالسجن، لأنه إذا كان أقصى ما يخافه هو فقط الطلاق، فما أسهل فك الارتباط والدخول في ارتباط جديد.

على أن الإنسان يستغرب حينما يقرأ مايلي : «... والضرب والهجر في المضاجع من معجزات القرآن في فهم النشوز... وهو يتفق مع أحدث ما وصل إليه علم النفس العصري في فهم المسلك المرضي للمرأة.

وكما نعلم يقسم علم النفس هذا المسلك المرضي إلى نوعين :

- «المسلك الخضوعي» : وهو ما يسمى في الاصطلاح العلمي «ماسوشزم» masochism وهو تلك الحالة المرضية التي تلتذ فيها المرأة بأن تضرب وتعذب وتكون الطرف الخاضع.

- والنوع الثاني هو «المسلك التحكمي» وهو ما يسمى في الاصطلاح العلمي «سادزم» sadism وهو تلك الحالة المرضية التي تلتذ فيها المرأة بأن تتحكم وتسيطر وتتجبر وتتسلط وتوقع الأذى بالغير. ومثل هذه المرأة لاحل لها سوى انتزاع شوكتها وكسر سلاحها الذي تتحكم به، وسلاح المرأة أنوثتها وذلك بهجرها في المضجع فلا يعود لها سلاح تتحكم به...

⁽¹⁷⁾ صلاح الدين زكي : أحكام قانون الأسرة ص : 175

أما المرأة الأخرى التي لا تجد لذتها إلا في الخضوع والضرب فإن الضرب لها علاج...ومن هنا كانت كلمة القرآن (واهجروهن في المضاجع واضربوهن) (النساء / 34) ، إعجازا علميا وتلخيصا في كلمتين لكل ماأتى به علم النفس في مجلدات عن المرأة الناشز وعلاجها⁽¹⁸⁾ !!
كلام يدعو إلى الضحك ضحك كأنه البكاء.

لكن صاحب هذا الكلام قال جزءا وأغفل جزءا، فإن التسلسل المنطقي لهذا الكلام هو أن يصبح الرجل أيضا ماسوشيا، فإن نظرية التحليل النفسي إن صحت تقودنا إلى ذلك : «قال هؤلاء العلماء أعضاء هذه النظرية (نظرية التحليل النفسي) أن الرغبة في الإشباع الجنسي عند المرأة، وفي إشباع الأمومة أيضا لها طبيعة ماسوشية. وذلك لأن الخيالات الجنسية التي تتخيلها الطفلة الصغيرة مع أبيها هي خيالات تنطوي على الرغبة في الإخصاء بواسطة الأب. إن دم الحيض في الأنثى يكتنفه المعنى الخفي بتلك الخبرة الماسوشية، وإن ما ترغبه المرأة «سريا» في العملية الجنسية إنما هو الاغتصاب والعنف في المجال الجنسي، أو المهانة والإذلال في المجال النفسي. وإن عملية الولادة المؤلمة تمنحها نوعا من الرضى الماسوشي غير الواعي، وكذلك أيضا علاقتها الأمومية بطفلها. إن بعض الرجال أيضا يمارسون الماسوشية في الخيالات أو في الواقع فهذا ليس إلا لرغبتهم في أن يلعبوا دور الأنثى»⁽¹⁹⁾.

هل نقول بالمثل ونجيز للمرأة أن تضرب الرجل، إننا نرفض ذلك، لأننا نرفض أن يسود الارتباط الأسري سلوك عدواني.

⁽¹⁸⁾ مصطفى محمود : حوار مع صديقي الملحد ص : 60-61 دار العودة بيروت لبنان الطبعة الأولى 1981

⁽¹⁹⁾ نوال السعداوي : الأنثى هي الأصل ص : 139-140
وفي كتاب مصطفى فهمي : «علم النفس الإكلينيكي» ص : 285 وتعليقا على حكاية رجل في قرية مصرية كان يطلب من شريكته أن تستبدل ماتضرره به شيء أخف حتى لا يصاب بعطب كبير قال : «أليس هذا دليلا واضحا على أن هذا الإنحراف في إظهار الميل الجنسي وإشباعها ليس قاصرا على جنس دون الآخر !» .

فلا يحق للمرأة أن تضرب الرجل ولا يحق للرجل أن يضرب المرأة،
وإلا كان العقاب للمعتدي هو عقوبة سجنية.

- الطلاق :

«الأسرة» عندنا غير متماسكة ، مرهونة بشخص واحد- الرجل-
فبكلمة واحدة منه يمكن أن ينهار كل شيء.

ولأجل تصحيح هذا الوضع ، وبناء أسرة متماسكة تصمد رغم
الهزات التي قد تعرفها، فإن قرار الطلاق لا يجب أن يبقى متعلقا بكلمة
تخرج من الرجل سواء كان واعيا أو غير ذلك، ولا في ورقة يرسلها أو
يحررها بحضور شريكته، أو غيابها.

بل أن يصبح الطلاق قرارا ثنائيا بين الرجل والمرأة، ونسميه في هذه
الحالة انفصالا لأنه انفصال المرتبطين.

كما أن هذا الانفصال الثاني يجب أن يكون أبديا حفاظا على هبة
الأسرة.

ولا نحتاج إذن لا إلى «محلل» ولا إلى «محللة»، فإن مفهوم المحلل
يكون متناسبا مع نظام الأسرة الأبوي، الذي يتمركز حول الأب ويجعل
الآخرين مجرد تابعين وخدم له.

- الميراث :

- أن نتكلم عن المساواة بين الرجل والمرأة فمعناه أن يكون التساوي
مجسدا لا شعارا، ومعناه أن تأخذ المرأة حقها مثلها مثل الرجل تماما. لذا
وجب تغيير نظام الميراث ليأخذ شكله الطبيعي بحيث تأخذ «الأنثى» نصيبها
كاملا مساويا لنصيب «الذكر».

- يجرنا هذا الكلام أيضا للكلام عن الميراث في الزواج المدني،
وأقول بأنه يجب تغيير نظام الموارث ليستقيم وطبيعة الأمور، بأن يتم

توارث أعضاء الأسرة فيما بينهم حتى ولو اختلفت ديانتهم : حتى يتحقق العدل ويحافظ على مشاعر جميع أطراف الارتباط الأسري ، دونما حاجة إلى التحايل على القانون.

- الحجاب : وإن كان هذا الموضوع ليس في مكانه هنا ، فإننا أوردناه ، لنرفع بعض اللبس الذي يكتنفه...

أما الحجاب فهو لفظ متأخر أطلق على لباس معين للمرأة ، إذ كان يعني في الأول حجاب نساء النبي في بيوتهن ، وإن كن يخرجن لقضاء مصالحهن ، بل أكثر من هذا لقد خرجت عائشة في معركة إلى جانب طلحة والزبير لمحاربة جيش علي بن أبي طالب ، تلك المعركة التي سميت بمعركة « الجمل » لأن عائشة كانت تركب جملاً.

على أننا حين نرجع إلى النصوص لانجد أي نص صحيح صريح يلزم المرأة بارتداء لباس معين ، فإما نصوص قرآنية غير صريحة وإما أحاديث غير صحيحة طبعاً.

فمن القرآن :

- (يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين) (الأحزاب / 59).

وكيفما كان معنى الإدناء ، فالمهم في هذه الآية ، أن هناك علة ، وهو عدم التعرض للإيذاء ، ومن المعلوم أن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدمها ، فإذا انتفت العلة انتفى الحكم ، وهكذا إذا زال خطر الإيذاء سقط حكم الإدناء.

أي أن هذا الإدناء ليس واجباً في ذاته ، وإنما لعله ، فإذا اختفت العلة زال حكمه.

- (ولا يبدن زينتهن إلا مظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن) (النور / 31).

أما الخمار فإنه يعني الغطاء عامة، وليس لباسا بعينه، بمعنى أن القرآن يقول للنساء بأن يغطين جيوبهن بغطاء، أما الجيوب فيقال بأنه أعلى الصدر.

وعليه فليس هناك ما يبين أنه يجب تغطية الشعر.

أما الذين قالوا بوجوب تغطيته، فلأنهم فسروا «خمرهن» بأنه ما يغطي الرأس، لكن الشواهد اللغوية لا تسانداهم في ذلك، فلم يرد هناك نص أدبي قديم صحيح يبين فيه معنى خاص للخمار، وهكذا يبقى معنى «خمار» على أصله، أي بمعنى شيء يستعمل كغطاء.

أما فيما يخص الزينة فإنه يكفي للإنسان أن يرجع للتفسير لكي يعرف كيف خبط المفسرون فيها خبط عشواء، وتعددت فيها تفسيراتهم لنعلم أنها لا تعطي أي حكم ما.

أما الأحاديث :

- الحديث الأول : «رواه أبو داود في سننه حدثنا يعقوب بن كعب الأنطاكي ومؤمل بن الفضل الحراني قالا : حدثنا الوليد عن سعيد بن بشير عن قتادة عن خالد بن دريك عن عائشة أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على النبي وعليها ثياب رقاق فأعرض عنها وقال : «يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا» وأشار إلى وجهه وكفيه.

لكن قال أبو داود وأبو حاتم الرازي هو : مرسل، خالد بن دريك لم يسمع من عائشة»⁽²⁰⁾

- الحديث الثاني : «أخرج الطبراني في «الكبير» (378/143/24)، والأوسط (8959/230/2)، والبيهقي، من طريق ابن لهيعة عن عياض

⁽²⁰⁾ تفسير ابن كثير الجزء الثالث تفسير سورة النور الآية 31 دار الفكر بيروت لبنان 1986

بن عبد الله أنه سمع إبراهيم بن عبيد بن رفاعة الأنصاري يخبر عن أبيه أظنه عن أسماء ابنة عميس أنها قالت : دخل رسول الله على عائشة بنت أبي بكر وعندها أختها أسماء بنت أبي بكر، وعليها ثياب شامية واسعة الأكمام، فلما نظر إليها رسول الله قام فخرج، فقالت عائشة : تنحي، فقد رأى رسول الله أمرا كرهه، فتنحت، فدخل رسول الله، فسأله عائشة : لم قام؟ قال : «أو لم تري إلى هيئتها؟ ! إنه ليس للمرأة المسلمة أن يبدو منها إلا هذا، وهذا، وأخذ بكفيه (كذا في البيهقي والصواب «بكفيه» كما في مصادر التخريج)، فغطى بهما ظهر كفيه حتى لم يبد من كفيه إلا أصابعه، ثم نصب كفيه على صدغيه حتى لم يبد إلا وجهه»، وقال البيهقي : «إسناده ضعيف».

قلت : وعلمته ابن لهيعة هذا، واسمه عبد الله الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي، وهو ثقة فاضل، لكنه كان يحدث من كتبه فاحترقت، فحدث من حفظه فخلط⁽²¹⁾.

فالحديث الأول علمته الإرسال لغياب الواسطة بين ابن دريك وعائشة فهو حديث منقطع، والحديث الثاني فيه ابن لهيعة وهو مختلط. وهكذا ليس لدينا نص صريح صحيح يبين أن هناك لباسا معنا يجب أن تلتزم به المرأة. ملاحظة :

على أننا نقول حتى لو كان القرآن قد ألزم المرأة بلباس معين في ذلك العهد، فإنه لا ينسحب على باقي الأزمنة، فإن المرأة اليوم غير ملزمة به، فلكل زمن ظروفه ولكل زمن أحكامه، وكما يقول الفقهاء : تتغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والعرف والحال.

(21) الألباني : جلاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة ص : 58-59 المكتبة الإسلامية عمان الأردن ودار ابن حزم بيروت لبنان الطبعة الثانية 1994 .

فالمرأة اليوم تلبس اللباس الذي يناسب عصرها، كما أن الرجل غير ملزم بلبس الجلباب والعمامة، ويلبس اللباس الذي يناسب عصره.
- الزكاة :

وهي كضريبة مالية أصبحت متجاوزة، لأن نظام الزكاة كان يناسب زمنا معيننا ذا إنتاج معين أغلبه فلاحي، كما أنه ليس من المعقول أن يدفع الإنسان ضريبتين في نفس الوقت*.

- الأبنك والشركات والتأمين... :

هذه أنظمة مالية حديثة، وإذا كنا سنناقشها، فمنطلقنا روح العصر، لامن باب الحلال والحرام، إذا كانت تعرف مشاكل فالحلول يجب أن تخرج حلولاً عصرية لأن نرجع إلى الماضي.

فهذه القضايا الاقتصادية وإلى جانبها القضايا العلمية والطبية والفنية... هي بنت اليوم وحلولها ستخرج أيضا من هذا العصر.

إن الذين يستنجدون بالماضي لحل مشكلات اليوم، لا يعدو أمرهم على اثنتين، إما أن يغيروا الأسماء بأسماء قديمة دون إعطاء حل، وبالتالي تركها لتتفاقم، وإما إعطاء حلول بالية تزيد من تعميق الأزمة.

* جاء في كتاب : محمد بن إبراهيم : «الحيل الفقهية» ما يلي : «وهذا الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، وهو مالكي - يجيب لما سئل عن أجزاء ما يدفع للخزينة أي للدولة - أو لبيت المال على التعبير القديم - من العشر، وهو ما يسمى اليوم بالضرائب كالضريبة الشخصية والآداء على المرتبات والأجور، هل يطرح ذلك من الزكاة ويجزئ عنها؟

فأجاب حرفيا : إنه يحسب منها، وتسميته بالعشر تدل على ذلك، وعليه فالواجب على من وجبت عليه الزكاة على حبوبه (وأولى في ماله) طرح مقدار العشر الذي دفعه للدولة، من كامل ما وجب عليه دفعه، فإن بقي عليه شيء من الحق دفعه إلى الفقراء والمساكين، أو غيرهم من المصارف الممكنة». ص : 126 الدار العربية للكتاب 1983.

أقول : وهي فتوى وإن كانت تلتقي في بعض جوانبها مع ما قلته، فإنها تختلف عنه من حيث المبدأ.

وهذه أمثلة لبعض الفتاوى التي تخلط قضايا العصر مع الدين :

- فتوى يوسف القرضاوي حول السكن والقرض :

«شخصيا ، أفيت الأخوة خارج البلاد الإسلامية بجواز الاقتراض من أجل السكن، لكن الحقيقة، منذ حوالي 25 سنة وأنا أزور أوروبا وأمريكا، وكنت لا أبيع أخذ القرض من أجل السكن، ولكن منذ سنوات، بدأ اجتهادي يتغير، وأفيت بمذهب أبي حنيفة الذي أفى به شيخنا الأستاذ الزرقاء أيضا وبعض مشايخ الحنفية من الهند وباكستان، ورأيت أن هذا المذهب يحل الكثير من مشاكل المسلمين في أوروبا وأمريكا، ذلك أن المسلمين قد أنعم الله عليهم بكثرة الأولاد والذرية، وفي هذا الصدد يقول إخواننا الفلسطينيون : إسرائيل تهددنا بالقبلة الذرية ونحن نهدهم بالقبلة الذرية.

فالمسلمون لهم أطفال كثيرون وهذا يسبب لهم مشاكل كثيرة وهم يشكون منها، فهم محتاجون إلى بيوت يملكونها للسكن ولا يستأجرونها.

أنا وإن كنت متشددا في السنوات الأولى فقد بدأت أخيرا أخذ بمذهب الأحناف، حيث يقول أبو حنيفة : يجوز التعامل بالعقود الفاسدة في دار الحرب، ويقصد بدار الحرب ماليس بدار الإسلام، لأن التقسيم عنده ثنائيا، وكل ما كان خارج دار الإسلام فهو دار حرب.

فنقول يجوز التعامل بعقودهم الفاسدة ومنها عقد الربا ولكن بشرطين :

الشرط الأول : أن تكون هناك مصلحة للمسلم.

الشرط الثاني : ألا يكون في ذلك غدر أو خيانة، أي أن يكون هناك مراعاة للجانب الأخلاقي.

أنا أفيت بجواز هذا ببلاد الغرب، أما في بلاد المسلمين فلا أفتي بهذا⁽²²⁾.

(22) يوسف القرضاوي : شروط نجاح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر - محاضرات من ندوة التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة ص : 44 سلسلة الحوار 32 منشورات الفرقان الدار البيضاء المغرب 1998.

أي منطق هذا؟! يجوز للإنسان المسلم أن يملك داراً في الغرب، بينما لا يجوز ذلك للمسلم المقيم في بلاده، لماذا؟ لأن بلاده إسلامية!!!

– فتوى الألباني حول سؤال عن حكم تعدد الدرجات (الاستئناف) في المحاكم الشرعية، يقول الألباني :

«لا، هذا لا وجه له إطلاقاً... أنت تعلم بأنه لا ينقض حكم قاض قاض آخر، فمن باب أولى لا يجوز نقض القاضي نفسه بنفسه على هذه المراحل الثلاثة المعروفة اليوم.

والسبب في هذه الحقيقة... يعني لماذا تبنا هذه المراحل؟

لعلمهم بأن حكمهم ليس قائماً على بينات صحيحة بينما الإسلام يقول (ما فرطنا في الكتاب من شيء).

ولهذا نحن نقول دائماً وأبداً، لا يجوز للمسلمين أن يتبنوا قوانين الكفار وتقاليدهم وعاداتهم لأنها قائمة على أساس شفا جرف هار.

بينما القاضي كما نعلم من الحديث قاض في الجنة وقاضيان في النار، فالذي يعتبر نفسه قاضياً يجب أن يكون مقتنعاً في نفسه أنه يصلح أن يكون حاكماً بين الناس بالحق أي بالكتاب والسنة...

وتعداد القضاة أيضاً في المحكمة الواحدة هي أيضاً من بدع الكفار، والسبب ما ذكرته آنفاً⁽²³⁾.

أتساءل ماذا دخل البدعة هنا؟ وهل من أجل أن نقف عند نص ولا نتجاوزه، نقطع على الإنسان فرصة أخرى من أجل ألا تضيع الحقوق، وحتى نهأ بقاض في الجنة وقاضيين في النار!!!

– فتوى محمد متولي الشعراوي في أن تدخل الطب في حالات الأزمات القلبية ومرضى الفشل الكلوي تدخل غير مستحب في الإسراع بقاء المريض بالله.

⁽²³⁾ الألباني : فتاوى الشيخ الألباني ... 201-202 (الأسماء والصفات - نقلاً عن الشريط الثالث والخمسون بعد المائة السادسة)

ونختم بأن نورد مقالا كتبه فرج فودة للتعليق على فتوى
الشعراوي :

ورب ضارة نافعة⁽²⁴⁾

«معارض أنا بشدة على هجوم البعض على تصريحات الشيخ
الشعراوي الأخيرة ليس لأنني أقبل تصريحاته، وليس أيضا لأنني أرفض
حجج المهاجمين، وإنما لسبب بسيط. نلمحه خلف سطور النقد أو
الهجوم، وهو توقع الناقدين أو المهاجمين لصواب مقولات الشيخ
الجليل، ليس في ساحته فقط وهي ساحة الدين، تلك التي تعلمنا أنه
لاعصمة لأحد فيها، بل أيضا في كل الساحات سواء كانت ساحة الطب
أو ساحة الفن أو ساحة الرياضة أو ساحة السياسة أو غيرها، وربما كان
سبب ذلك ما يتصوره البعض من شمول الدين لكل هذه القضايا،
وهو فهم محدود للدين تنفيه حقائق الدين والتاريخ معا، ولعل حديث
الرسول العظيم إلى معاذ بن جبل حين ولاه اليمن شاهد لا يكذب على
ذلك، فقد سأل الرسول كيف سيحكم فأجابه بكتاب الله، فقال له فإن
لم تجد، فقال : فبسنة رسوله، فقال الرسول : فإن لم تجد، فقال : أجتهد
رأبي ولا آلو، فدعاه الرسول بخير.

الشاهد هنا أن الرسول يوضح صراحة أن هناك أمورا تخص الدنيا
لا يجد لها معاذ دليلا أو سندا في كتاب الله ولا في سنة رسوله (ص)،
وأن الرسول (ص) قد سعد كل السعادة حيث أخبره معاذ أنه سوف
يعمل عقله، وسوف يستخدمه في الاجتهاد وسوف يجهد نفسه في
ذلك ولا يقصر...

⁽²⁴⁾ فرج فودة : نكون أولانكون ص : 138 الهيئة المصرية العامة للكتاب 1992 .

ثمة أمور هنا لابد وأن نتوقف عندها وأولها أن الحديث يخص اليمن، وفتح اليمن كان في نهاية عمر الرسول، وثانيها أن معاذ قد يجد أموراً لاسند لها في الكتاب والسنة في عصر الرسول نفسه، فما بالك بعصرنا بعد أكثر من أربعة عشر قرناً، وأين؟ في اليمن، أي داخل الجزيرة العربية، فما بالك بما يمكن أن يحدث في قطر آخر، ذي زرع، وذي حضارة، وذي تاريخ، وذي عقائد سابقة وضاربة في أغوار التاريخ، أما آخر الدروس وأبلغها فيتمثل في سعادة الرسول بإعمال العقل، وهو بالقياس في عصرنا الحديث ينصرف إلى التقدم الفكري والعلمي.

هنا لا مفر من أن نجد أنفسنا أمام مفترق طريقين أولهما يتمثل في الفهم الحرفي للنص، وثانيهما يتمثل في إعمال العقل في الفهم، والاستدلال المنطقي في التفسير، وهنا ينتصر الفريق الأول لتفسير الآية (وما فرطنا في الكتاب من شيء) على أنها دلالة على أن القرآن لم يكن كتاباً في الدين. والعقيدة أساساً وما يتصل بهما من شؤون الحياة، بل هو أيضاً كتاب في الفن العسكري والعلم الطبي وأصول الكيمياء والفيزياء والذرة والهندسة وغيرها. بينما يربط الفريق الثاني بين الآية الكريمة وبين حديث معاذ، بل وبين كثير من وقائع السنة الشريفة فيقصر تفسير الآية على استكمال الدين وتمام العقيدة، ويحمد الله على ذلك كل الحمد، وينطلق بعقله فيما هو خارج ذلك إلى ساحة العلم مسلحاً بأسلحته، وهي العقل والمنطق، والتجربة والخطأ، والمشاهدة، والاستنتاج، وينفتح على الحضارة فينهل منها، وعلى العلم فيستوعب فتوحاته، وعلى الاكتشافات فينقل أحدثها، وهو راض عن ذلك كل الرضا، دون محاولة محكوم عليها بالفشل مسبقاً لربط كل شيء وأي شيء بأصل ديني، حتى ولو اقتصر الأمر على المسميات ذات الجرس الموسيقي المطرب، والرنين الديني اللافت، فهذا طب إسلامي وذاك طب نبوي، وهذا علم

القوارير وذلك علم الأحاجي ، وهذا هو القرآن يشير إلى أحدث مجالات الأبحاث وهو مجال الذرة ، متناسين أننا نحن الذين ترجمنا اللفظ الأجنبي Atom إلى نظيره العربي (الذرة) وكان ممكناً أن نسميها باسم آخر ، وليكن المهموش مثلاً ، بيد أننا كما تعودنا في دراستنا الأولية نكتب سطراً ونترك سطراً ، ونذكر شيئاً ونتناسى أشياء...».

الخاتمة

بقيت كلمة أقولها للأحزاب / الجماعات السياسية الدينية، لماذا هذا التمييز؟

سيقولون بأن الفرق بينهم وبين باقي التيارات السياسية بأن الحلول التي يقدمونها لمشاكلنا تنبع من أصول إسلامية.

هنا سيتساءل معنا الكثيرون : كيف سيحل الدين مشاكل البطالة، المديونية، الأمية، التعليم، الفلاحة، الصحة، التصنيع، الفن، النقل، الإسكان، التهيئة والتعمير، الإعلام...؟
وسيفحمون هم عن الجواب.

فلماذا إذن المزايدة علينا بالدين؟

ستبقى لديهم ورقة أخيرة سيلوحون بها. وهي إصلاح المجتمع.
وسيكون ردنا بسيطاً بأنّ هذا مكانه مجالس الوعظ والإرشاد وليس مجالس السياسة.

لماذا إذن تيارات سياسية دينية؟ لأن الدين هو الوتر الحساس الذي يعزفون عليه لاكتساب تعاطف البسطاء من الناس.

وكلمة أخرى للذين يريدون بنية حسنة إصلاح المجتمع أن يمر وعظهم وإرشادهم عبر قنوات شرعية معترف بها، لاعن طريق مجالس سرية

تبعث على الريية، وأن يكون خطابهم موجهاً لإصلاح الأخلاق، لا أبواقاً دعائية.

وأن يكون كلاماً أبيضاً، لا كلاماً أحمرأ يقطر دماً.

الدار البيضاء / يوليو 2002

عبد الواحد بنعضرا

الفهرس

05 تقديم

07 تمهيد

الفصل الأول

11 المرجعية : الحديث

الفصل الثاني

87 الإطار : الدولة الدينية

الفصل الثالث

95 الأثر : التشريع

125 خاتمة

127 الفهرست

تم الطبع بمطابع أفريقيا الشرق 2004
159 مكرر ، شارع يعقوب المنصور ، الدار البيضاء
الهاتف : 022 25 95 04 / 022 25 98 13
الفاكس : 022 25 29 20 / 022 44 00 80
مكتب التصنيف الفني : 54 / 022 29 67 53
الدار البيضاء

العقل المستقل

نقد الإسلام السياسي ومرجعياته

عندما ينصب أحد نفسه وصيا على الخلق فهذا شيء قبيح ، وعندما ينصب المشانق لإعدامهم فهذا إنسان غير سوي ، ومن هذا القبيل هؤلاء الذين يواجهون الفكر بالتكفير ، والقلم بالمسدس ، ويدعون أنهم يدافعون عن الدين أو أنهم يسعون لإصلاح المجتمع ، وهؤلاء لا يمكن أن يكونوا أشخاصا أسوياء ، إنهم مرضى ومرضهم يدعى «السيكوباتية» (. . .) ومتى علمنا أن الأمر يتعلق بمرض موجود فعلا لدى هؤلاء الأشخاص ، وجب البحث عن علاج لهم بدل الدخول في معارك تكون من ورائها فتنة وفساد كبير (...)

إن عزلتهم عن المجتمع وعدم انخراطهم فيه سواء لأوضاعهم المتردية ، أو لاعتبارهم أن المجتمع غريب عنهم لأنه مخالف لما تعلموه ونشؤوا عليه ، فلا يتم مصالحتهم مع هذا المجتمع إذن إلا بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمادية غير أن الوقاية تبقى خيرا من العلاج .

لذا وجب أن نتوجه بالعناية للنشء بإصلاحه وتعهده بتربية قويمه ، بتوفير نظام تعليمي معتدل وهادف ومتعايش مع الواقع ، ولا يجدي ذلك شيئا إلا إذا رافقه إصلاح الأوضاع الاجتماعية والمادية للمواطنين عامة .

عبد الواحد بنعضرا

- أوصياء غير أسوياء : جريدة الصباح المغربية الجمعة 2 يونيو 2000 العدد 147

Bibliotheca Alexandrina



0706697

ISBN 9981-25-362-6



9 789981 253629